أفيقوا.. يرحمكم الله!

دار الشروق

أفـيقـوا..
يرحمكـم اللــه!

الطبعة الأولى
١٩٩٢ م ـ ١٤١٣ هـ

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني ـ هاتف : ٣٩٣٤٠٧٨ ـ ٣٩٢٤٨١٤
برقيا : شروق ـ تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣
برقيا : داشروق ـ تلكس : SHOROK 20175 LE

راجى عنايت

أفيقوا.. يرحمكم الله!

كيف يجب أن يفكر الإنسان العربى فى مستقبل:

التعليم • الإدارة • الاقتصاد

الممارسة الديمقراطية • الإعلام

دار الشروق

نــداء

ما أقولـه يتناقض مع مـا يسوّد صفحات الجرائد والمجلات عنـدنا ، وما يشغل مـوجات البث الإذاعى والتلفزيونى ، ومـع ما يتدفق من تصريحات السياسيين والمسئـولين ، ومع ما تختـال به صفـوة المفكرين والخبراء في بلـدنا خلال المؤتمرات والندوات . اننى لا أستعذب النفخ فى قـربة مقطوعـة ـ كما يتصـوّر البعض — ولكننى أومـن أن اصرارى على ايقـاظ النيام ، وكشـف الزيف والتدليس ، وادانة الكسل الذهنى ، يؤتى ثماره بالتدريج البطىء ، الذى يتناسب مع جهدى الفـردى المتواضع ، الذى لا يستنـد إلى جماعة أو هيئة أو مـؤسسة أو حـزب ، أو حتى شلـّة ، فى مواجهـة أغلبية لا تـريد أن تفيق ، ولا تريد أن تتبين الهوّة التى تنتظرها ، وهـى تمضى كالسـائر فى نومه ، تلك الهوّة التى تزداد عمقًا واتساعـًا مع مرور الأيام ، بفضل تسارع التغيرات الجذرية التى يمر بها الجنس البشرى . إلى القلـة الضئيلة التى بدأت تنتبه إلى الواقع الذى أكتب عنـه أقول : فكروا وناقشوا واطرحوا جانبـًا كل ما اعتدتم سماعه من آراء وأفكـار تقليدية ، وتماسكوا لكى تنجحـوا فى نقل رؤيتكم إلى الآخرين . . . وإلى السـائرين نيامًا أقول : أفيقوا يرحمكم الله ! .

راجى عنايت

يونيو ١٩٩٢

مقدمة

مع كل السلبيات التى تولدت عن أزمة الخليج ، فإن لهذه الأزمة بعض الإيجابيات القليلة ، أهمها انتباه المفكرين والكتاب والسياسيين وأصحاب الاهتمام العام لأهمية التفكير فى المستقبل . . عندما كنت أتحدث عن أهمية التوجه المستقبلى ، فى الظروف الراهنة ، كان البعض ينظر إلى هذا باعتباره رفاهية فكرية ، أو تدريبات عقلية لا بأس بها ، ولكن لا يجب أن تشغلنا عن التفكير فى القضايا الراهنة . ، عندما كنت أقول أن التفكير فى أى أمر أو وضع حالى لن يفيد إلا إذا تم من خلال توجه مستقبلى ، باعتبار أن السمة الأساسية لعصرنا هى التغيير والتغيير المتسارع ، وسقوط قيمة المقاييس التى اعتدنا أن نعتمد عليها . . عندما كنت أقول هذا ، لم أكن أجد الكثير من الآذان المصغية .

ثم وقع زلزال الخليج ، حاملاً معه كل ما هو غير مسبوق ، وكل ما هو خارج عن نطاق التفكير التقليدى والاستخلاصات المستقرة . وعندما أفاق العرب من هول الصدمة ، اندفعوا جميعًا يتحدثون عن المستقبل . . مستقبل الخليج ، مستقبل الأمة العربية ، مستقبل الأمن العربى . . إلى آخر القائمة . ومنذ بداية الأزمة حضرت عشرات المؤتمرات والندوات وحلقات البحث والمحاضرات ، كلها تتساءل عن مستقبل المنطقة بعد الأزمة .

كان المفروض أن أسعد بهذا التحول الفكرى ، وبهذه الاستجابة الواسعة لما كنت أدعو إليه ، إلا أن متابعة هذا النشاط الواسع ، وتأمل المنطق الذى تم

من خلاله تناول هذه الأزمة ، لم يكونوا باعثين على التفاؤل . فنحن مازلنا نفكر بنفس الطريقة التى كنا نفكر بها من قبل ، مازلنا نتجاهل أساسيات التفكير الذى تمليه مرحلة التحول الجذرى التى يمر بها المجتمع البشرى .

لهذا رأيت أن أقدم هذا الكتاب ، عسى أن يساعد على تصحيح مسار تفكيرنا بما يتفق مع واقع العالم الجديد الذى نعيشه . خاصة وأنه لم يعد ممكنًا أن نتجاهل ما يحدث من تحولات فى أنحاء العالم ، وننظر إليها كما لو كانت تحدث فى كوكب آخر . فقد أثبتت وقائع أزمة الخليج ـ بما لا يقبل الشك ـ ما كنت أتحدث عنه دائمًا ، من سقوط الحواجز والحدود بين الدول والمجتمعات ، باعتبار العالمية (جلوباليزم) هى من أهم عناصر التحول الذى يمر به الجنس البشرى .



لا يختلف اثنان على أن عصرنا الحالى هو عصر كل ما هو غير مسبوق .

فمنذ بدايات النصف الثانى من القرن الحالى ، أفاق البشر بالتدريج على حقائق جديدة عليهم ، لم يروا مثيلاً لها طوال قرنين من الزمان : طفرات تكنولوجية ، ثورات وانقلابات فى كل مكان ، بزوغ لقوى جديدة واضمحلال لقوى تقليدية ، إرهابيون فى كل مكان ، هزات عنيفة فى أسواق المال ، تضخم يندفع خارجًا عن إرادة الجميع ، وتزايد لمعدلات البطالة مع تزايد للتضخم فى نفس الوقت بعكس ما تقول به النظريات الاقتصادية التقليدية ، اهتزاز عنيف لكل ما جرت عليه العلاقات الأسرية ، نظم اقتصادية تنهار ، وأحلاف عسكرية تقليدية تنفرط ، علاقات دولية تجمع الأضداد وتربط بين أعداء الأمس ، حركات انفصالية عنيفة فى أكثر الدول تماسكًا واستقرارًا . .

هل هو الجنون ؟ . . هل هى الفوضى الشاملة ؟ . . هل هى نهاية

العالم؟ . . هكذا تصاعدت الصيحات اليائسة .

إلا أن هذه الصيحات لم تمنع قلة من المفكرين المستقبليين من أن يحاولوا البحث عن قوانين جديدة وراء هذه الفوضى الشاملة ، ،عن ضوابط مستقرة وسط هذه العشوائية الممعنة . وعلى عكس نظرة التشاؤم التى سادت مواقف معظم المفكرين ، فإن هذه القلة استطاعت أن تكون أكثر تفاؤلاً بمستقبل البشر ، من خلال توصلها إلى فهم لبعض مؤشرات التحول التى يمر بها العالم، والتى تفسر كل ما يبدو فوضويًا ، وعشوائيًا .

العمل الرائد الذى أنجزته وتنجزه هذه القلة من المفكرين ، لم يكن سهلاً بأى حال من الأحوال ، لكنه يعتبر انتصارًا للبصيرة البشرية ، وسندًا للتفكير فى أحوال البشر ، وهاديًا عند التصدى لحل المشاكل الراهنة ، حتى ولو بدت مقطوعة الصلة بالسياق العام للأحداث العالمية .

كيف استطاعت هذه القلة من المفكرين المستقبليين أن تنجز المهمة الصعبة ، مهمة استنباط القوانين بينما العاصفة فى أوجها ؟ . . كيف استطاعت هذه القلة أن ترتفع فوق الأنواء والسيول ، والزلازل والبراكين ، وأن ترى الصورة فى تكاملها ، وتتبين المسار الشامل لهذه الأحداث الصاخبة ، غير المسبوقة ؟ .

لاشك أن التصدى لمثل هذه المهمة يحتاج إلى توفر مجموعة من المزايا العقلية ، والضوابط الأساسية فى عمليات التحليل والتركيب الفكرى ، كما يحتاج الأمر إلى اعتماد قواعد التفكير الناقد الذى يقوم على عدة أركان أهمها :

* محاولة التعرف على الافتراضات التى تقوم عليها الأفكار والعقائد والقيم والأفعال ، التى اعتدنا أن نأخذها مأخذ الأمر الواقع . ثم اختبار مدى دقة وصلاحية هذه الافتراضات . وكذلك تحدى هذه الافتراضات ، البحث عن

افتراضات بديلة جديدة تكون أكثر اتفاقًا مع الواقع الراهن .

* الانتباه إلى السياق الأصلي الذى نبعت منه الافتراضات والأفكار .
* محاولة تخيل وامتحان البدائل للسائد من طرق التفكير والحياة .
* ممارسة ما يمكن أن نطلق عليه التشكك التأملي ، فلا نأخذ الأمور بمظاهرها ، ولا نقبل الفكرة لمجرد أنها سادت لوقت طويل ، أو شاعت بين عدد كبير من البشر .



ومن المفيد أن أقدم للقارئ العربي ، بيانًا أو حصرًا لمجموعة الأخطاء التى تعوق المسار السليم للتفكير فى مستقبلنا . وسأشير هنا إلى جانب من هذه الأخطاء ، التى تحاشتها هذه القلة من المفكرين المستقبليين ، عند التفكير فى حقيقة ما يجرى اليوم :

* اعتبار أن الآتى هو المزيد مما كان ، أى أن الذى يحدث فى العالم هو مجرد تغير كمىّ يخضع لنفس القوانين السابق تطبيقها .
* تصوّر أنه من الممكن النظر إلى كل ظاهرة ، ودراستها بشكل جزئى ، بمعزل عن باقى الظواهر المتزامنة .
* استخدام الكلمات والاصطلاحات بمعناها القديم ، دون الاتفاق على مضمونها الجديد .
* الانطلاق من أيديولوجية أو نظرية أو عقيدة سابقة ، نبعت من ظروف مجتمعية مختلفة .
* تصور إمكان دراسة الظاهرة كما هى ، دون الرجوع إلى جذورها ، واستشراف مستقبلها .

* الاكتفاء بمجرد حصر مؤشرات التغير في كل مجال من مجالات الحياة دون تفهم العلاقات المتبادلة ، القائمة بين هذه المؤشرات .
* محاولة رسم مستقبل نشاط ما ، في غياب رؤية شاملة ، تربط بين هذا النشاط وغيره من النشاطات .



اعتمادًا على هذا كله ، كيف نظرت هذه القلة من المفكرين المستقبليين نظرة كلية إلى تاريخ الجنس البشرى ، لكى تصل إلى فهم القوانين الكامنة خلف ما يبدو فوضويًا وعشوائيًا ؟ .

الفصل الأول

خطــوة إلى الخلف
من أجل قفزة إلى الأمام

بعد عشرة آلاف سنة من سيادة المجتمع الزراعى فى معظم المجتمعات البشرية نظر البشر إلى ما هو سائد وكأنه القانون الأبدى للحياة . خلال ذلك الزمن الطويل ، كان هناك تغير وتطور ، وكان هناك تنوع وتمايز بين الحضارات المختلفة التى قامت وازدهرت ثم ماتت ، وظهر العديد من العقائد السماوية وغير السماوية فى أماكن مختلفة من العالم ، قامت حروب ، وسيطرت شعوب على شعوب . . لكن هذا كله لم يغير من الأسس والمبادئ الرئيسية التى يخضع لها البشر ، أعنى بذلك أسس ومبادئ المجتمع الزراعى .

وفجأة ، اهتزت الأرض نتيجة لزلزال قلب الموازين ، وغير الأسس المستقرة، وبدّل المبادئ الراسخة . . فقال البعض إنها نهاية العالم . . لقد ظهرت الآلة البخارية كرأس رمح لمجتمع جديد ، هو المجتمع الصناعى . ظهر نظام جديد للعمل غير النظام الذى استقر على مدى الآلاف العشرة من السنين ، ونشأت وسائل وعلاقات جديدة للعملية الإنتاجية ، وانهار الأساس الراسخ للأسرة التقليدية ، وتبدلت علاقات الإنسان بأرضه ، بطبيعته وبحكامه .

ومع هذا ، وربما بسببه ، لم ينتبه المفكرون إلى علاقة ما حدث بتاريخ

الإنسان على الأرض . بقى التاريخ فى نظر معظم المفكرين ، حضارات تقوم هنا ، وهناك ، وجيوش تزحف ، وقادة يتألقون ، وامبراطوريات عظمى ، وحكام يسيطرون ثم يسقطون . . على هذا الأساس جرى النظر إلى زحف عصر الصناعة ، باعتباره حدثًا من تلك الأحداث التى يتناولونها .

إلا أن ما حدث فى النصف الثانى من القرن العشرين ، جعل المفكرين يعيدون حسابهم . بالطبع ، ليس جميع المفكرين ، ولكن القلة منهم التى كانت لديها القدرة على الرؤية الشاملة ، والإلمام بكامل الصورة ، والارتفاع فوق التفاصيل الصغيرة . . ففى ذلك الوقت بدأت إرهاصات زلزال جديد ، أشد عنفًا من الزلزال الافتتاحى لعصر الصناعة ، وأكثر تسارعًا فى زحفه . ومرة أخرى بدأت تتداعى الأسس والمبادئ ، العقائد التى قام عليها المجتمع الصناعى ، الذى لم يطل به العمر إلا بما يزيد عن قرنين من الزمان .

رؤية شاملة للتاريخ

أخذت هذه القلة من المفكرين تتأمل التغيرات المتلاحقة الأخيرة ، فأنتبهت إلى أوجه الشبه الشديد بين المرحلة الحالية ومرحلة الانتقال من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة . واستنتجت أن القلاقل والاضطرابات الحالية ، ما هى إلاّ الإرهاصات الأولى لعصر جديد ، يختلف فى كل شيء عن عصر الصناعة . فرغم أن عصر الصناعة اتسم بحدة التغيرات قياسًا على الثبات النسبى الذى عرفه عصر الزراعة ، ورغم الإنجازات العلمية والتكنولوجية الكبيرة التى عرفها عصر الصناعة ، وقادت إلى تطور الصناعات تطورًا كبيرًا ، فقد بقيت أسس ومبادئ المجتمع الصناعى هى السائدة طوال الوقت ، وعندما بدأت هذه الأسس والمبادئ فى الاهتزاز والتداعى ، استنتج المفكرون

أننا بصدد تغيرات نوعية تقود إلى عصر جديد .

بفضل هذا الإدراك ، توصل هؤلاء المفكرين إلى رؤية شاملة لتاريخ الجنس البشري ، تختلف عن تلك الرؤية الجزئية للتاريخ ، التى اعتادت أن تنظر إلى تاريخ البشر باعتباره تاريخ حضارات ، وحكام وقادة وحروب .

الرؤية الجديدة لتاريخ البشر ، تنظر إليه باعتباره تلاحقًا لموجات حضارية عظمى ، تتميز كل موجة منها باستقرار نسبى فى طبيعتها ، وتقوم فيها الحياة ـ غالبًا ـ على أسس ، مبادئ وعقائد خاصة ، تنعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبشر ، مهما اختلفت ، مواقعهم ، وتباعدت بينهم الأزمان داخل الإطار الزمنى لهذه الموجة الحضارية .

ومن هنا ، انصرف جهد هذه القلة من المفكرين إلى تبين الأسس الجديدة التى تقوم عليها الموجة الحضارية الزاحفة ، والتعرف على مبادئها وعقائدها ، حتى يمكن الاستفادة من ذلك فى رسم الاستراتيجيات والخطط لمختلف جوانب النشاط البشري وسط دوامة التغيرات المتلاحقة .

من القنص إلى الزراعة

النظرة الكلية لتاريخ الجنس البشري تبدأ منذ العصور التى اعتمد فيها الإنسان على القنص والصيد والتقاط الثمار حيثما وجدت . وقد ترتب على هذا ضرورة الارتحال كلما نضب معين ما يمكن الحصول عليه من مكان ما ، ومن ثم فرض هذا شكلاً للتجمع البشري لا يعوق الارتحال ، وحدد طبيعة الأسرة والعلاقات بين أفرادها .

ونشأت أول موجة حضارية كبرى ، عندما تعلم الإنسان أن يزرع وينتظر حتى يجنى ثمار ما زرع ، أى عندما قام المجتمع الزراعى . وقد اكتشف

المفكـرون أنه كلما استقـر عـدد من البشر ليـزرعـوا الأرض ، فى أى مكان مـن العالم، وفى أى وقت على مـدى العشرة آلاف سنة التى صنعت عمـر المجتمع الزراعى، فإن حياة هؤلاء البشر تخضع لنفس الأسس ، المبادئ والقيم : طبيعة تكوين الأسرة الكبيرة التى تعمل كوحدة إنتاجية استهلاكية متكاملة ، السيادة الأبوية للأسرة والمجتمع ، ارتباط الإنسان بالطبقة التى ولد لكى يجد نفسه فردًا فيها ، عـلاقة الإنسـان بـالأرض التى ولد فيهـا ومدى إمكـانية نزوحـه عنها ، طبيعة الممارسة السياسية ، وعلاقة الحاكم بالمحكوم .

ومع كـل الاختلافات التـى بين الحضارات التـى قامت فى مصر القـديمة وأشوروبابـل والصين واليونان والهند وأمريكـا الجنوبية ، ومع كـل التباين بين العقائد السماوية وغير السماوية التى أخذت بها هذه الحضارات ، فإن الأسس المجتمعية الزراعية تظل هى السائدة .

انفصال الإنتاج عن الاستهلاك

ومـع اختراع الآلة البخـارية ، وزحـف عصر الصنـاعة ، تغيرت الأســس والمبادىء التـى قامـت عليها المجتمعـات الزراعيـة ، ونشأت أسـس ومبادئ جديدة نـابعة من طبيعة العمـل الصناعى . الأسرة الكبيرة التى كـانت وحدة اقتصاديـة إنتاجيـة استهلاكيـة متكاملـة ، تحولت إلى أسرة صغيرة تتكـون من الأبوين وثلاثة أبناء على الأكثر ، حتى يسهل عليها أن تغير موقعها وفقًا لتغير مواقع الإنتـاج الصناعى ، كلما لزم ذلك . انفصـل الإنتـاج عن الاستهلاك ، وتأكد هذا الانفصال بظهور الإنتاج على نطاق واسع ، والاستهلاك على نطاق واسع ، ومـن ثم قيـام السوق بمـؤسساتها للـربط بين الإنتـاج والاستهلاك . الأسرة الزراعية الكبيرة انتـزعت منها واجباتها ، كـالتعليم والتمريض ورعـاية

العاجزين والمسنين ، وأوكلت إلى مؤسسات متخصصة تتولاها . ونتيجة لتعقد الحياة الجديدة وتضخم عملية اتخاذ القرار قام شكل جديد للممارسة السياسية ، هو ديمقراطية التمثيل النيابى ، التى أدخلت أعدادًا جديدة إلى مجال اتخاذ القرار ، مما يخفف عن الحاكم بعض مسئوليته فى هذا المجال .

بالإضافة إلى هذا كله ، نشأت عدة مبادئ اقتضتها الحياة الصناعية ، كالتوحيد القياسى أو النمطية ، والمركزية ، والتركيز الشديد فى مناطق الإنتاج الصناعى والمناطق السكنية والخدمية الملحقة بها ، والتزامن الشديد الذى تقتضيه عملية الإنتاج الصناعى ، والذى خلق علاقة جديدة بين الإنسان والزمن لم تكن معروفة فى المجتمع الزراعى ، والتخصص الشديد فى العلوم والإنتاج والخدمات .

زراعة جديدة فى عصر الصناعة

الذى يهمنا فى هذا ، أن هذه المبادئ الجديدة ، فرضت نفسها كلما تحول مجتمع من الزراعة إلى الصناعة ، سواء كان ذلك فى أمريكا أم أوروبا أم آسيا أم افريقيا أم استراليا . ما أن يبدأ التحول فى مركز الثقل الإنتاجى من الزراعة إلى الصناعة حتى تفرض الأسس والمبادئ الجديدة نفسها على الحياة ، وعلى كل أشكال الإنتاج الصناعى والزراعى والخدمى .

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن سيادة المجتمع الزراعى لم تعن توقف نشاط القنص والصيد ، وإنما خضع ذلك النشاط لمقتضيات ومبادئ المجتمع الزراعى ، وتوفيق أوضاعه معها . كذلك عندما قام المجتمع الصناعى ، لم يتوقف الإنتاج الزراعى لكنه لم يعد يحتل مركز الثقل ، وخضع لأسس ومبادئ وتكنولوجيا ت المجتمع الصناعى .

استمر هـذا الوضع لما يزيـد عن قرنين مـن الزمان ، إلى أن بدأت مظـاهر التحول والتغير بعـد منتصف القرن العشريـن . وكما قلت ، استطاعـت هذه القلة مـن المفكريـن المستقبليين أن تتبين وسط الأحداث التـى تبدو عشـوائية غريبـة متناقضة ، ملامح مرحلة جـديدة تمهد لـلانتقال إلى موجة حضـارية جديدة ، توحى بانقضاء الموجة الحضارية الصناعية .

فما هى أهم مظاهر التغيير التى اكتشفوها ؟ .

البشر .. أهم مظاهر التغيير

من أهـم المبـادئ التى قام عليها عصر الصنـاعة ، مبدأ النمطية والتـوحيد القياسى . وكانت إشاعة هذا المبدأ ضرورة أساسية بالنسبة للإنتاج الصناعى . عندما يتصـدى الصانع لصناعـة ترس معين من تروس الآلـة ، لابد أن تكون لهذا الترس مواصفات ثابتـة من حيث خامته ومقاييسـه وشكله ، حتى يمكن تغيير الترس القديـم بترس جديد فتـواصل الآلة عملهـا فوراً . كذلـك جرى تطبيق هـذا التوحيـد القياسـى على عمل العـامل ، بحيـث يمكن استبـدال العامل بعامل آخر ، دون أن يتوقف الإنتاج . . وهكذا ، تمكنت الصناعة من إنتاج ملايين المنتجات المتطابقة التى على نفس النمط . ورغم الفائدة الكبرى لهذا فى الإنتاج الصناعى ، إلا أن الخلل الحقيقى جاء فى محاولة تطبيقه على كل شىء فى المجتمع الصناعى ، على المؤسسات ، وأيضًا على البشر . حدث هذا فى المجتمعات الصناعية ، الرأسمالية ، الاشتراكية معًا .

وقد لعبت وسائل الإعلام الجماهيرى دورًا هامًا فى تكريس صورة النمطية أو التوحيد القياسى ، عندما يقرأ أو يرى ملايين البشر ، فى نفس الوقت ، نفس الإعـلانات ونفـس الأخبـار ، ونفس القصـص والتمثيليـات ، ونفس نمـط

الحياة . وقد أدى هـذا إلى اختفاء العديد من اللهجـات الإقليمية ، والمحلية ، بل وبعـض اللغات . وشيئًا فشيئـًا أخذ التوحيـد القياسي ينسحـب على كل شيء في الحياة ، نفس المدارس ، نفس محطات خدمة السيارات ، نفس طراز المباني ، نفس المطاعـم العامة .

وإذا كان البشر في كل مكان من العالم قد خضعوا بدرجات متفاوتة لعملية القولبة والتنميط هذه ، فقد جاء ذلـك على حساب خصوصية الفرد ، وهويته الخاصة ، وذاته المتفرّدة ، أي على حساب الثراء الحقيقي في كيان الأفراد ، إلا أن الأمر لم يستمر على هذه الصورة . فقد اكتشف قلة من المفكرين المستقبليين أن هذه النمطيـة ، وهذا التوحيد القيـاسي الذي فرض نفسـه على البشر ، قد بدأ يتلقى ضربـات قوية ، جعلت الأفراد أقـل قابلية للخضوع لـه ، ثم أكثر تمردًا عليه .

تطور المجال الإعلامي

كان السر وراء هذا التحـول ، هو أن الإنسان قد عرف أكثـر مما قبل ، أي أنه أصبح قادرًا على الوصول إلى قدر أوسع من المعلومات حول كل شيء ، كما أصبح يعرف بـوجود أنماط أخرى للحياة غير النمـط الذي كان مفروضـًا عليه بفضل إلحاح مبدأ التـوحيد القياسي . وأصبـح بإمكان الإنسان أن يختـار من بين الأنماط التي تعـرف عليها أقربها إلى تكوينـه واستعداده ومزاجه وثقـافته . ومن هنـا تضاعفـت الاختلافـات بين البشر ، مما جعـل من الصعـب تطبيق نمطية عصر الصناعة .

ويمكن أن نفهـم هذا بشكـل أوضح ، عندمـا نستعرض التطـورات التي

لحقت المجال الإعلامى للفرد على مدى الموجات الحضارية المختلفة .

الطفل فى المجتمع الزراعى كانت تنحصر مصادر معلوماته فى المعلم ورجل الدين والعمدة وأفراد أسرته ، ولم يكن يتاح إلا للقلة القليلة من أبناء المجتمع الزراعى أن ترى مدينة غريبة غير التى نشأوا وعاشوا فيها . ومن هنا كانت النماذج المطروحة أمام الناشىء ، والتى يحتمل أن يقتدى بها أو يقلدها محدودة للغاية .

أما خلال عصر الصناعة ، فقد تضاعفت قنوات الاتصال أكثر من مرة ، وبأكثر من وسيلة . لم يعد الطفل يستمد معلوماته من أقاربه ومن الطبيعة ، بل وجد من حوله الصحافة والراديو ، وبعد ذلك السينما والتلفزيون ، تمطره بسيل من المعلومات فى كل لحظة إلا أن عصر الصناعة حرص على أن يستغل هذه القنوات المؤثرة فى زرع توجيهاته الملحة راسماً صورة خاصة معتمدة لواقع الإنسان فى المجتمع الصناعى ، يحرص على أن تنطبع على كل العقول . لقد جرى استخدام وسائل الإعلام الجماهيرى كوسيلة لإجراء توحيد قياسى لعقول أبناء عصر الصناعة . وقد تم هذا ـ بالطبع ـ لحساب أهداف ومصالح ذلك المجتمع .

إلا أن التطور التكنولوجى فى مجال الالكترونيات جعل الإنسان المعاصر غارقًا فى بحر متلاطم ـ يصعب التحكم فيه أو توجيهه من قبل أحد ما ـ من المعلومات التى لا تنقطع . وإذا أضفنا إلى هذا التطور التكنولوجى الكبير الذى تم فى مجال الاتصال والإنتقال ، والذى أتاح المزيد من المعلومات ، والمزيد من الاطلاع على مختلف أنماط الحياة ، أمكننا أن نتصور التحول الكبير الذى طرأ على موقف الأفراد من النمطية والتوحيد القياسى .

الدائرة النشطة

ورغم اقتناعى بأن التحولات الكبرى فى حياة البشر لا يمكن إرجاعها إلى عامل واحد أو عاملين ، بل إلى العديد من العوامل المرصودة وغير المرصودة ، التى تتبادل التأثير . . رغم اقتناعى بهذا إلا أننى أرى العلاقة بين البشر والمعلومات كانت حجر الزاوية فى التحول من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات .

وهناك ما يمكن أن نطلق عليه « الدائرة النشطة » ، التى هى وراء انتقال البشرية من الموجة الحضارية السابقة ، إلى الموجة الجديدة التى نشهد إرهاصاتها فى كل مكان .

وهذا التعبير ، يشير إلى الدائرة المفرغة ، ذات التفاعلات المتسلسلة ، التى تقود إلى مزيد من تنوع البشر وتمايزهم يومًا بعد يوم ، مما يضعف بشكل متزايد أثر نمطية المجتمع الصناعى فى حياتنا . ويمكن طرح تفاصيل هذه الدائرة النشطة على الوجه التالى :

* قاد التطور التكنولوجى فى وسائل الاتصال والانتقال إلى حصول البشر على قدر من المعلومات لم يكن يتيسر لهم من قبل .
* تعرف البشر على معلومات متباينة ومعارف مختلفة ، غير التى كانت مفروضة عليهم ، مكّنهم من الاختيار من بين مختلف المعلومات والمعارف ما يكون أكثر انسجامًا مع خصوصياتهم وأمزجتهم ، وهكذا تباينت مواقفهم وآراؤهم ، ومن ثم تباينت أساليب حياتهم .
* هذا التباين بين البشر ، خلق بدوره المزيد من المعلومات والمعارف .
* ومع المزيد من التطور التكنولوجى فى مجال المعلومات (كمبيوتر ـ اتصالات) تم استيعاب المعلومات المتزايدة ، وتوليد معلومات ومعارف جديدة منها .

* هذه المعلومات والمعارف الجديدة قادت إلى المزيد من تباين البشر ، ومن ثم إلى توليد المزيد من المعلومات . . . وهكذا بلا نهاية .

الخيارات المتعددة

وإذا كانت بعض الدول المغرقة فى المركزية ، كالاتحاد السوفييتى ، قد تجاهلت هذا الذى يحدث ، وواصلت وصايتها على المعلومات المتاحة لأفراد شعبها ، واستمرت فى خوض النمطية استهلاكيًا وإداريًا وإعلاميًا ، فإن ذلك قد قاد إلى الانفجارات المتتابعة الحالية التى نشهدها . والسر فى هذا أن التطور التكنولوجى فى مجال المعلومات كان أقوى من القيود التى تفرضها الحكومات على شعوبها ، مما أفقد عملية التعتيم أثرها .

وفى الجانب الآخر ، نرى الدول الأخرى التى كانت آخذة بأشكال من الممارسة الديمقراطية ، ومن لا مركزية النشاط الاقتصادى ، حيث كان تأثر الدائرة النشطة إيجابيًا وسلبيًا . فانعكس تنوع البشر وتمايزهم ، على تنوع السلع والمنتجات والأنظمة والقنوات الإعلامية .

ويمكننا ـ فى العالم العربى ـ أن نلمس أثر ذلك على حياتنا فى كل مجال ، كنتيجة لما يحدث فى العالم وليس بإرادتنا ، لقد انتقلنا فى كل شىء من الخيار الواحد أو الخيارين المحدّدين ، إلى الخيارات المتعددة المتنوعة التى ترضى مختلف المشارب والأذواق . وعندما أقول (كل شىء) فأنا أعنى هذا ، والدليل على ذلك التنوع الذى طرأ على حياتنا خلال العقدين الأخيرين أو العقود الثلاثة الأخيرة ، فى المسكن ، الملبس ، المأكل والمشرب ، فى أدوات الاستخدام اليومى ، والأجهزة التى نعتمد عليها فى حياتنا .

وبما ساعد على حدوث التحول من الخيار الواحد إلى الخيارات المتنوعة ، أن

التكنولوجيا الصناعية الحديثة ، أتـاحت التنويع فى أنماط المنتج الواحد ، دون رفـع تكلفة الإنتـاج . وأصبح الأمـر لا يقتضـى سوى إحـداث تعديـلات فى بـرنامـج الكمبيوتـر الذى يتحكـم فى عمليـات الإنتاج ، ليتحـول فى الوقـت المناسب من شكل إلى شكل ، ومن لون إلى لون .

سقوط المركزية والهرم البيروقراطى

ومن أهم مبادئ عصر الصنـاعة ، التى أخذت تتداعى مـع زحـف مجتمع المعلـومات ، مبـدأ المركـزية . لقـد أتـاحـت النمطية التـى فـرضها المجتمـع الصناعى أن تقوم مؤسساته على أساس مركزى ، كما نجحت المركزية فى تحقيق التطبيق الأمثل لمبدأين آخرين من مبادئ عصر الصناعة ، هما تركيز النشاطات كلما أمكـن ، والسعى إلى الأضخـم والأكبر والاحتفـاء بـالنهايـات العظمـى والأرقام القياسية .

وأرجو ألا يدفعنا استخدام كلمة مبـدأ أو كلمة مبادئ إلى تصور أننا نعنى بـذلك ضـوابط خلقيـة ، تنبع مـن فلسفة محددة ، أو مـن تصور مجرد لمدينة فاضلة . مبـادئ عصر الصناعة تنبع مـن كونها تتيح أنسب الـوسائل لتحقيق أكبر المكاسب والأربـاح . لقد اقتضى صالـح الصناعة أن يتم تـركيز النشاط الصناعى فى مناطق معينة ، وتركيـز النشاط الصناعى فى منطقة معينة يقتضى تركيـز المناطـق السكنية التى تخدم العـاملين بالقرب مـن موقـع عملهم ، كما تقضى بتركيـز آخر فى الخدمات المختلفة التى يحتاجها هؤلاء العـاملين . وقد شـاع مبدأ السعـى نحو الأضخـم ، لأن المشروعات الأضخـم تحقق الأربـاح الأكبر ، وتوفر المزيد من القوة التنافسية للمشروع .

إدارة هذا الجمهور النمطى الذى يخضع لعملية التـوحيد القياسى ، وتركيز

النشاط فى منطقة معينة وفى مؤسسات ضخمة هائلة ، كان السبيل الأمثل إليه الاعتماد على المركزية الشديدة ، حتى أصبح تطوير أساليب الإدارة المركزية من الفنون الرفيعة ، على حد تعبير توفلر ، الذى يقول :

« كان على مديرى السكك الحديدية الأولى ، شأنهم شأن مديرى برامج الفضاء حاليًا ، أن يبتكروا أساليب جديدة ، فقاموا بعمل توحيد قياسى للعمليات التكنولوجية والأجور وبرامج العمل ، ووضعوا تزامنًا للعمليات التى تجرى على بعد مئات الأميال . وخلقوا التخصصات اللازمة للعمليات والأقسام الجديدة . وقاموا بتركيز رأس المال والطاقة والبشر العاملين . وحاربوا من أجل أن يصلوا بحجم شبكة العمل إلى الحد الأقصى من الضخامة . . . من أجل أن ينجزوا ذلك كله ، خلقوا أشكالاً جديدة من التنظيم مبنية على مركزية المعلومات والقرارات » .

المنهج الخفى

الرمز المباشر للمركزية التى سادت كل نشاط فى المجتمع الصناعى ، هو تلك الخريطة التى تجدها معلقة خلف كل رئيس مجلس إدارة أو مدير فى أية مؤسسة من المؤسسات والتى يطلق عليها الهيكل التنظيمى للمؤسسة ، والتى تأخذ شكل الهرم . عند قاعدته مراكز الإنتاج الفعلى ، وفوقها تتسلسل الرئاسات ، حتى نصل إلى قمة الهرم حيث الرئاسة المركزية التى تتجمع عندها المعلومات عن كافة تفاصيل العمل ، والتى تحتكر سلطة اتخاذ أهم القرارات . هذا الهرم المقدس كان ـ وما يزال ـ فى معظم المؤسسات النموذج الأكمل لتنظيم وإدارة العمل .

ولم تقتصر المركزية على المؤسسات الإنتاجية ، بل تعدت ذلك إلى كافة

مؤسسات عصر الصناعة ، من إنتاجية واقتصادية وخدمية وسياسية . هذه المركزية التي آمن رجال عصر الصناعة بكفاءتها في إدارة المصنع جرى تطبيقها على كل شيء ، فتم وضع نظام التعليم الجماعي ، وأقيمت المدارس على شكل المصنع . وكان من أهم عناصر المنهج الخفي في المدارس ما يتصل بطاعة الرئيس دون نقاش ، والقيام بالعمل الموكل إليك دون أن تعرف شيئًا عما قبله أو بعده ، أو عن علاقته بباقي الأعمال ، مما يسهل على هؤلاء التلاميذ عند تخرجهم أن يأخذوا أماكنهم عند قاعدة الهرم المركزي ، يتلقون التعليمات من رؤسائهم وفقًا للتسلسل الوظيفي ، فيطيعونها دون تساؤل أو استفسار .

سيطرة السلطة التنفيذية

وفي مجال الممارسة السياسية ، لا يغيب عن أحد ما قاد إليه التحول الصناعي في الدول الاشتراكية من مركزية ممعنة في الإدارة والتخطيط والمعلومات والقرارات . إلا أن هذا لم يكن قاصرًا على الدول الاشتراكية وحدها . وفي هذا يقول توفلر : إن عملية التصنيع في الولايات المتحدة دفعت النظام السياسي نحو المزيد من المركزية ، فوضعت واشنطن في يديها عددًا متزايدًا من مفاتيح القوة ومن المسئوليات ، واحتكرت يومًا بعد يوم سلطة اتخاذ القرار المركزي ، وانتقلت السلطة ـ فعلاً ـ من الكونجرس ومن القضاء إلى أكثر السلطات الثلاث مركزية : الأجهزة التنفيذية .

وقد انسحب نفس الشيء على المال والاقتصاد ، ففي هذا المجال يعتبر «البنك المركزي» رمزًا للمركزية في جميع الدول الصناعية . وتعتمد حكومات هذه الدول على البنك المركزي في تنظيم مستوى نشاط السوق ، ومعدلات هبوط الأسعار وارتفاعها .

على قمة هرم السلطة فى النظام الصناعى ، ظهرت « صفوة عليا » هى المسئولة عن تخصيص الاستثمارات ، سواء فى مجال الصناعة أم المال ، فى البنتاجون أو مكاتب التخطيط السوفييتية ، وهى تضع الحدود التى تلتزم بها كافة المستويات فى مختلف التخصصات داخل الهرم المركزى .

« الشبكة » وليس « الهرم »

كان هذا هو الحال على مدى ما يزيد عن قرنين من الزمان ، وظلت المركزية الممعنة هى أفضل أشكال تسيير مؤسسات المجتمع الصناعى .

ومنذ عقدين أو ثلاثة عقود ، بدأ هذا الشكل يهتز نتيجة لزحف مجتمع المعلومات الذى يقوم على أسس ومبادىء تختلف تمامًا عن المبادىء أو الأسس التى قام عليها المجتمع الصناعى . لقد رأينا كيف قادت ثورة المعلومات وتطور تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات إلى تحلل النمطية وعملية القولبة التى خضع لها البشر طوال عصر الصناعة ، وقد ساعد هذا على اهتزاز مبدأ المركزية . لقد بدأت المركزية تفقد أنصارها ، وبدأ البشر يتجهون نحو اللامركزية والاقليمية والمحلية فى كل مجال من مجالات الحياة ، المؤسسات الاقتصادية الضخمة تتحول فعلاً إلى ما يطلقون عليه « مراكز الربح » المتعددة ، والبنوك العملاقة نبتت من حولها البنوك الاقليمية الصغيرة . الإعلام الجماهيرى المركزى بطبيعته ، أصيب بضربات متتالية فى مجال الصحافة والإذاعة والتلفزيون ، الصحف والمجلات الكبرى ، والمحطات الإذاعية الرئيسية والقنوات التليفزيونية الضخمة بدأت تفقد بشكل متواصل جانبًا من جمهورها ، لحساب الصحف والمجلات والمحطات والقنوات الإقليمية والفئوية والعرقية الصغيرة ، التى لا تخضع لنفس القيادة المركزية السابقة .

التعليم الجماعى الذى جرى تخطيطه وإدارته من قمة الهرم المركزى ، تظهر إلى جانبه كيانات تعليمية صغيرة تعتمد على العديد من الوسائل والتنظيمات غير المسبوقة والتى لا تخضع للقيادة المركزية .

النظم الإدارية المركزية التى نبعت من احتياجات عصر الصناعة بدأت تفقد جاذبيتها ، وظهرت على الساحة أسس جديدة لإدارة النشاطات الإنتاجية والاقتصادية والسياسية . ومع انتشار ونجاح الكيانات الاقتصادية الصغيرة حرّة الحركة ، ومنافستها للاحتكارات الكبرى ، بدأت الكيانات الكبيرة النابعة من عصر الصناعة تعيد النظر فى ذاتها ، وتعمل على إعادة البناء ، على أساس وحدات إنتاجية صغيرة متكاملة أقرب إلى الاستقلال ، تتصل مباشرة بقيادة الوحدة الإنتاجية الأساسية وتنسق معها ، بعد إسقاط العديد من المستويات الوسيطة فى هرم تسلسل الرئاسات ، وبحيث لم يعد الهرم هرمًا ، بعد أن اقتربت قمته من القاعدة .

ظهر أن مؤسسة المستقبل ، القائمة على احتياجات مجتمع المعلومات ستعمل على نمط « الشبكة »، وليس على نمط « الهرم » وستكون لا مركزية فى جوهرها ، تتكون من أجزاء مترابطة ذات ترتيب وقتى خاص بين كل جزء وآخر، ولكل جزء منها علاقته الخاصة بالعالم الخارجى ، وله أيضًا سياسته الخارجية الخاصة التى لا تتطلب مراجعة الإدارة المركزية .

من التخصص الضيق إلى المعرفة الشاملة

عندما زحفت الثورة الصناعية على العالم ، جاءت معها بتغيرات عديدة فى كل مجال . ومن أهمها ما قامت به من فصل للإنتاج عن الاستهلاك ، والتزايد المطرد فى تقسيم مراحل العمل . وهكذا تم استبدال إنسان المجتمع الزراعى

القادر على القيام بعدة أعمال متنوعة ، بصاحب الاختصاص الضيق ، وبالعامل الذى يؤدى عملية جزئية واحدة ، ويظل يكررها طوال حياته . وهكذا أقام الصرح الصناعى على التخصص الضيق . . ورغم تعارض هذا مع الطبيعة البشرية ، إلا أن الإنسان أكره على قبول ذلك ، لأنه يمثل مصلحة حيوية للمجتمع الصناعى .

ويمكننا أن نرى كيف قاد هذا المنطق فى التخصص إلى اعتبار الإنسان مجرّد أجزاء وأعضاء عندما نستعرض ما قاله هنرى فورد ، عندما بدأ فى إنتاج طراز خاص من سياراته عام ١٩٠٨ قال : « إن إنتاج هذه السيارة يحتاج إلى ٧٨٨٢ عملية متخصصة ، من بينها ٩٤٩ تحتاج إلى أجساد قوية وقادرة ، وبشكل محدد أجساد رجال كاملة ، و ٣٣٣٨ تحتاج إلى رجال ذوى قوة عادية ، ومعظم العمليات الباقية يمكن أن تقوم بها النساء أو الأطفال » . ويواصل فورد قائلاً ببرود غير إنسانى : « لقد وجدنا أنه من الممكن إسناد ٦٧٠ عملية لرجال بلا ساقين ، و ٧١٥ عملية لرجال ذوى ساق واحدة و ١٠ عمليات لرجال لا يبصرون » .

ومع ذلك فقد ساعدت عمليات التوحيد القياسى الشاملة على الاستفادة من هذا التخصص الضيق . كما ساعدت الطبيعة الجسدية لمعظم الأعمال فى مجال التصنيع على نجاح التخصص فى تحقيق أفضل النتائج .

إخصائيو التكامل

ومن ناحية أخرى ، كان من الضرورى إنشاء وظائف جديدة ذات تخصصات معينة للربط بين أجزاء النشاط البشرى ، التى كانت الأسرة تقوم بها جميعًا فى عصر الزراعة .

فبعد أن كانت الأسرة الزراعية وحدة إنتاجية استهلاكية متكاملة فى المجتمع الـزراعى ، جـاء عصر الصنـاعـة ليفكك هـذه الـوحـدة المتكاملـة إلى آلاف الأجـزاء، مصانـع ومنافـذ بيع وأسـواق ووسائل نقـل ومدارس ومستشفيـات وملاجيء ، ودور لرعاية المسنين وسجون ودور لهو . . إلى آخر ذلك . كما قام عصر الصنـاعـة بتفتيت المعرفـة إلى نظـم تعتمد على الإخصـائيين ، وفتتـت الوظائف إلى شظايا من فرعيات العمل المنفصلة عن بعضها . . . لهذا اقتضى الأمر أن يتولى أحد ما مسألة تجميع كل ما قام عصر الصناعة بتفتيته ، فى كيان موحد مترابط جديد .

هذه الحاجـة فتحت البـاب أمام أنواع جـديدة مـن الإخصائيين ، الـذين ينحصر عملهـم فى الـربـط بين هـذه الجزئيـات ، وتـوفير التكـامـل بينهـا . إخصـائيو التكـامـل هؤلاء هـم الـذين سيطـروا على المنتجين ، المستهلكين ، وصنعت صفوتهم العليا ، الحكومة ، بكل آلاتها البيروقراطية .

سيادة العمل العقلى

فما الذى حدث لهذا التخصص الضيق على مدى العقود الأخيرة ؟ .

حدثت عدة تغيرات تؤثر فى جـوهر هذا النظام . أول هذه التغيرات يتصل بـالتحـول الأساسى فى مجال العمـل والإنتـاج ، أعنـى بـذلك التحـول مـن الصناعات الكهروميكانيكية التقليدية التى كانت تشكل محور الإنتاج فى عصر الصناعـة ، والتى كـانت تعتمد على الجهـد العضلى للعامـل ، فى عمل محدد متكرر لا يحتاج إلى كثير من تشغيـل العقل ، إلى صناعات بازغة جـديدة تمثل

مركز الثقل فى الإنتاج ، وتعتمد على التطورات التكنولوجية المتلاحقة فى مجال المعلومات (الكمبيوتر ـ الاتصالات) وهى صناعات تعتمد على المجهود العقلى للعامل ، وعلى مدى قدرته على الابتكار والإبداع واستنباط الأفكار الجديدة ، غير التقليدية .

وإذا كان العمل العضلى يسمح بالتخصص الضيق ، الذى لايحتاج من العامل إلا إلى معرفة بالجزئية الصغيرة التى يتعامل معها ، دون حاجة إلى أى نوع من المعارف عن العمليات السابقة أو التالية ، فإن العمل العقلى ، والاعتماد فى التفوق على مدى قدرة الابتكار ، يحتاج إلى معرفة شاملة ، وإلى قدرة على الربط بين المعلومات والمعارف ، ومحاولة استنباط معلومات ومعارف جديدة تساعد على الابتكار فى العمل المطروح .

التعليم من المهد إلى اللحد

ومن هذه التغيرات . ما يحدث حاليًا من تدفق للمعلومات والمعارف والتكنولوجيات ، مما يجعلنا بصدد الانصراف عن علوم بأكملها والالتفات إلى علوم جديدة لم تكن معروفة . وهذا يعنى انتهاء عصر تكنولوجيات شائعة ، والاعتماد على تكنولوجيات جديدة تقوم على هذه العلوم المستحدثة . وهذا بدوره يعنى انقضاء الحاجة إلى نوعيات سائدة من العمل . وظهور الحاجة إلى أنواع جديدة من العمل تقتضى خبرات جديدة وأسلوب تناول جديد من العامل . .

ما الذى تقود إليه هذه التطورات ؟ . . تقود إلى أن يتم الاستغناء تمامًا عن تخصصات بأكملها ، مما يترتب عليه ارتفاع ضخم فى البطالة بين أشكال عديدة من العمالة المتخصصة التى عرفها عصر الصناعة .

لهذا نقول إننا مقبلون على عصر التعليم والتدريب المستمرين ، من المهد إلى اللحد ، الشخص الذى تخصص فى عمل معين ، يجب أن يكون مستعدًا للاستغناء عن كل الخبرة التى اكتسبها من هذا التخصص ، والتدرب على تخصص جديد ، حتى يجد عملاً ، ويجد من يطلب جهده ، ويدفع عنه مالاً.

تاريخ صلاحيته للشهادات !

هذا بالنسبة للعامل الذى قد تخصص فعلاً فى عمل ما . أما بالنسبة للفتى أو الشاب الذى مازال فى مرحلة الدراسة ، فالوضع يقتضى إعادة نظر شاملة فى جوهر العملية التعليمية ، وفى شكلها ، وفى أساليبها ، بحيث يتعلم الدارس كيف يعلم نفسه بنفسه كلما أمكن ، حتى يستطيع فى المستقبل أن يواجه التغيرات المحتملة فى مجال عمله . . . كما يقتضى هذا الوضع فهم أن حياة الشخص ستكون سلسلة متواصلة من الدارسة والتدريب وإعادة التدريب والعمل ، وأن منطق الحصول على شهادة دراسية مزخرفة ومهورة بعدة توقيعات لا يعنى أبدًا نهاية المطاف ، لأن هذه الشهادة سيظهر عليها فى المستقبل خاتمًا واضحًا ، أن صلاحية هذه الشهادة تنتهى فى عام كذا ، بالضبط كما هو حادث حاليًا فى معلبات الطعام والدواء ، وبذلك يكون عليه أن يدخل فى عملية تجديد وتنشيط وتطوير لمعارفه وفقًا للمعارف المستجدة حتى يستمر مفعول هذه الشهادة .

مكتب بلا أوراق

ولا يجب أن ننخدع بما يجرى حاليًا فى بعض المجتمعات من الاتجاه إلى المزيد من التخصص الأكثر ضيقًا ، فهذه ظاهرة مؤقتة ، تنتسب إلى مرحلة التحول إلى مجتمع المعلومات والتى نمر بها حاليًا .

ولنضرب مثلاً بالتخصصات الهندسية . كلما تدفقت المعلومات فى تخصص معين ، وزاد العبء على عقل المتخصص ، انقسم هذا التخصص إلى عدة تخصصات يتفرغ لها عدة أشخاص ، وهلم جرا . . إلا أن هذا لن يستمر إلى الأبد ، فالتطور المذهل الذى يجرى حاليًا فى مجال تكنولوجيا الكمبيوتر ، سيجعل الجيل الخامس منه ، والذى يقوم على أسس مختلفة كثيرًا عما سبقه من أجيال ، قادرًا على التعامل بكفاءة عالية مع هذه المعلومات والمعارف المتدفقة كالسيل ، مستنبطًا الأكثر من المعارف التى تتصل بمختلف التخصصات ، وتسمح للشخص أن يصل إلى المعلومة المطلوبة فى أقل وقت ، ودون الحاجة إلى أن يكون متخصصًا فى هذه الجزئية أو تلك . الأهم من هذا أن يكون ذلك الشخص على درجة من شمول المعرفة ، تسمح له أن يتعامل مع أساسيات التخصصات المختلفة التى يتعامل معها الكمبيوتر . ولمزيد من الفهم ، يكفى أن نتأمل التغيرات التى جرت فى المكتب ، داخل المؤسسات الإدارية . إذا عقدنا مقارنة بين صور العمل والعاملين فى هذا المكتب منذ نصف قرن ، وبين ما هو حادث الآن . . لفهمنا كيف تم الاستغناء عن العديد من التخصصات المكتبية . الأجهزة الالكترونية أصبحت تقوم ـ بدلاً من البشر ـ بالعديد من التخصصات الإدارية ، ومع تطور هذه الأجهزة الالكترونية ستتمكن من القيام بالمزيد من الأعمال الحالية ، بكفاءة أعلى وتكلفة أقل ، إلى أن يختفى الورق من المكاتب وتحل محله الذاكرة الالكترونية . ولنا أن نتصور عدد التخصصات التى ستنقضى الحاجة إليها .

هذه هى بعض التغيرات التى تهدم الأسس التى قام عليها عصر الصناعة ، والتى التزمنا بها على مدى القرنين الماضيين . . . ومرجع ذلك إلى زحف المجتمع الجديد مجتمع المعلومات .



الفصل الثانى

مجتمع المعلومات

موضوعنا الأساسى هو مستقبل الشعوب العربية ، وكيف نفكر فيه . . وكل ما قلناه فيما سبق يعتبر تمهيدًا ضروريًا وأساسيًا ، نستند إليه عندما نتكلم بالتحديد عن واقع الشعوب العربية حاليًا ، واحتمالات المستقبل التى يمكن أن تساعدنا على التطور ، وتجاوز صفة التخلف التى لصقت بنا على مدى عمر عصر الصناعة .

وعندما ننتقل إلى الحديث عن ثورة المعلومات ومجتمع المعلومات ، تصبح الحاجة أكبر إلى التفهم والانتباه ، لأن ما سنقوله وطيد الصلة بآلية التفكير فى مستقبلنا ، بل نستطيع القول بأن هذا التفهم هو السبيل الأوحد للاقتراب المجدى والسليم من المستقبل .

الحذر فى استخدام المصطلحات ، والاتفاق على معانيها ، وتفهم المعنى المعاصر لكل مصطلح ، والتعرف الأعمق على عناصر التأثير الأساسية فى إحداث التغيير ، والقدرة على التمييز بين ما هو نابع من عصر الصناعة المنسحب ، وما هو ناتج عن مرحلة التحول المؤقتة ، وما هو عنصر أصيل من عناصر مجتمع المعلومات الذى نمضى إليه . . كل هذا ضرورى جدًا أن نراعيه إذا رغبنا فى أن نصل إلى الحد الأدنى من الاتفاق حول ما يجب علينا أن نفعله حتى نستعد للتعامل مع مجتمع المعلومات .

وطالما أننـا مازلنا فى مرحلـة الفهم لما يجرى . أحب التأكيـد على أن القدرة العقلية لـلإنسان العـربى ـــ فى أى مكان ـــ لا تقل بتـاتًا عـن القدرة العقلية للإنسان الأمـريكى أو اليابانى أو الألمانـى . . هذه حقيقة من السهـل الدفاع عنها ، وليست نوعـًا من محاولة رفع الروح المعنوية . . ولدينـا فى العالم العربى أعدادًا غفيرة مـن المفكريـن أصحاب العقول النـاضجة ، القـادرة على هضم الأفكار واستنباطها . . أما لماذا نعيش اليوم هـذه المرحلة من الخلط والتناقض وغياب الرؤية وعدم القدرة على التحـاور المثمر ، فمرجع ذلك إلى عدم إدراك أهمية ما أوردته فى الفقرة السابقة .

وأتمنى أن يكـون طرحى لهذه الأساسيات على درجـة من الوضـوح تسمح لمفكرينا بتقبلهـا والاقتناع بها ، حتى يمكن لمسيرتنا الفكريـة أن تتبلور فى حد أدنى من الاتفاق يسمح لنا بأن نخطط بثقة لمستقبلنا .

المعجزة اليابانية

معظم الـذين يتحـدثون عـن ثورة تكنـولوجيـا المعلومـات والاتصالات ، لايتصـورون مدى التغيير الجذرى الـذى ستحدثـه فى حياة الجنس البشرى ، ويعتقـدون أن دور ثـورة المعلـومـات سيقتصر على إتاحـة إمكـانيـة جـديـدة للمجتمع الصناعـى الذى عرفه العالم على مدى القـرون الأخيرة ، مما يعنى أن ذلك المجتمـع الصناعـى سيظل قـائمًا ، وأن كل مـا يمكن أن يحدث هـو أن تتطور أسسه ومبـادئه ، لكنها ستظل فى جوهـرها نفس الأسس والمبـادئ التى عرفناها .

الذى يحدث يناقض هذا الفهم . فعصر المعلـومات الذى نتحدث عنه ، لن يقتصر تـأثيره على مجرد إحداث تغيير وتطويـر جزئى فى الأسـس المجتمعية

لعصر الصناعة ، بل يمثل قوة تغيير مجتمعى ، تقود إلى نوع جديد من المجتمعات البشرية . المفكر المستقبلى اليابانى يونيجى ماسودا يطرح تتابعًا للتطورات التى تقود إلى تغيرات أساسية فى حياة المجتمع البشرى . وتنبع أهمية ما يقوله ماسودا من أنه عمل كمدير لمشروع إقامة البنية الأساسية الإلكترونية فى اليابان من عام ١٩٧٢ وحتى ١٩٨٥ ، ذلك المشروع الذى سهل لليابان الدخول الصحى إلى مجتمع المعلومات ، والذى ساهم فى تحقيق ما نطلق عليه عادة تعبير « المعجزة اليابانية » .

فماذا يقول ماسودا فى هذا المجال ؟

المراحل الثلاث

تؤدى التكنولوجيا الابتكارية إلى إحداث تغييرات أساسية فى النظم الاجتماعية والاقتصادية من خلال المراحل الثلاث الآتية :

المرحلة الأولى : وفيها تقوم هذه التكنولوجيا بنفس العمل الذى كان الإنسان يقوم به سابقًا .

المرحلة الثانية : وفيها توفر هذه التكنولوجيا إمكانيات فى العمل لم يكن بإمكان الإنسان أن يقوم بها فى أى وقت .

المرحلة الثالثة : بناء على ما سبق تتحول البنيات الاجتماعية والاقتصادية القائمة إلى نظم اجتماعية واقتصادية جديدة .

يمكن تطبيق هذه المراحل الثلاث على جميع الموجات الحضارية العظمى التى عرفتها البشرية ، عصر الزراعة وعصر الصناعة ، وعصر المعلومات .

ولنحاول إجراء تطبيق لمراحل ماسودا الثلاث على التحول من المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى :

١ ـ قامت تكنولوجيا الصناعة بنفس العمل الذى كان الإنسان أو الحيوان يقوم به فى عصر الزراعة .

٢ ـ تم تطوير تكنولوجيا الصناعة لتوفر إمكانيات فى العمل ، لم يكن بإمكان الإنسان أن يقوم بها ولن يكون بإمكانه ذلك .

٣ ـ نتيجة للمرحلتين السابقتين ، تحولت البنيات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الزراعى إلى نظم جديدة .

ودون الدخول فى التفاصيل ، يمكننا أن نعطى أمثلة على هذا التحول فى البنيات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الزراعى ، والتى قادت إلى إرساء أسس ومبادىء المجتمع الصناعى .

المساعدة فى اتخاذ القرار

كانت الأسرة فى المجتمع الزراعى وحدة اقتصادية متكاملة تنتج ، وتستهلك إنتاجها ، وتتكفل بالخدمات المطلوبة . ونتيجة لزحف الصناعة وقيام المناطق الصناعية الكبرى ، والدخول فى عصر الإنتاج على نطاق واسع تم فصل الإنتاج عن الاستهلاك ، وظهرت السوق لتقوم بعملية الربط والتكامل بين الإنتاج والاستهلاك .

كان التعليم من المهام التى تتكفل بها الأسرة ، ضمن غير ذلك من الخدمات ، كالتمريض ورعاية المسنين ، فأوجبت احتياجات الصناعة أن تتفتت هذه الأسرة الكبيرة ، وتتحول إلى مؤسسات متخصصة كالمدارس والمستشفيات والملاجىء .

كذلك اقتضت الحياة الصناعية القائمة على تكنولوجيات الصناعة إقامة العديد من المؤسسات والخدمات المتنوعة ، وترتب على هذا كله أن تضاعفت

مهمة صناعة القرار عدة مرات ، مما جعل من الصعب على المستوى الأعلى من السلطة أن يتخذ القرارات المطلوبة بنفس الكفاءة القديمة . . وهكذا ظهر ما نسميه بديمقراطية التمثيل النيابى ، بهدف خلق كيان يساعد فى عملية اتخاذ القرار .

المبادئ الصناعية

لم يقف الأمر عند هذه التغيرات ، بل قاد إلى تغيرات مجتمعية شاملة ، وظهرت عدة مبادئ أساسية للمجتمع الصناعى الجديد ، يخضع لها أى نشاط فيه .

لقد استعرضنا فيما سبق بعض هذه المبادئ الأساسية ، ولا بأس من حصرها هنا وهى :

* النمطية والتوحيد القياسى لكل شىء .
* التخصص الضيق .
* ضبط الزمن وتحقيق التزامن الذى اقتضته العمليات الصناعية ، ثم ساد حياة البشر.
* التركيز فى كل شىء ، فى الإنتاج الصناعى والخدمات المختلفة .
* عشق الضخامة فى كل شىء ، والسعى إلى بلوغ النهايات العظمى ، والتباهى بالأرقام القياسية تحت شعار : إن المؤسسة تحقق ربحًا أكثر وتكتسب قدرة تنافسية أكبر كلما كانت أضخم حجمًا .
* المركزية الشديدة فى كل شىء .

الآثار المجتمعية لمجتمع المعلومات

تحدثنا عن المراحل الثلاث التى أحدث بها التطور التكنولوجى عملية التحول من المجتمع الزراعى إلى مجتمع الصناعة . فكيف يجرى تطبيق هذه المراحل الثلاث على ما يحدث من تحول حالى فى المجتمع البشرى ؟ .

يمكن تحديد المراحل الثلاث للتحول من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات كما يلى :

١ ـ الوصول إلى التسيير الذاتى (الأوتوماتية) ، كآخر تطور للمجتمع الصناعى ، حيث تقوم تكنولوجيا المعلومات ، أى تكنولوجيا الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات المعتمدة على تكنولوجيا الكمبيوتر ، بالعمل العقلى نيابة عن الإنسان .

٢ ـ الوصول إلى خلق المعارف اعتمادًا على التكنولوجيا المتطورة ، أى تطوير عمل الكمبيوتر بحيث يتجاوز العمل كحاسب ألكترونى ، وبحيث يصبح بإمكانه أن يتيح للمعلومات والمعارف الداخلة إليه أن تتفاعل ، وتلد معارف جديدة ، لم يكن الإنسان الذى يعمل على ذلك الكمبيوتر يعرفها . وبمعنى أوسع أن يصبح بإمكان هذه التكنولوجيا الجديدة ، أن تضخم العمل العقلى ، بطريقة لم يكن ولن يكون بإمكان العقل البشرى أن يصل إليها .

٣ ـ نتيجة للمرحلتين السابقتين ، تتيح التكنولوجيا المتطورة ابتكار النظم الجديدة وليس فقط المعارف الجديدة . وهذا يفرض مجموعة من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

التسيير الذاتى

من المفيد أن نتفهم طبيعة هذه المراحل بشىء من التفصيل ، قبل أن نتحدث عن مجتمع المعلومات وعن مؤشرات التحول الأساسية التى ترسم صورة ذلك المجتمع ، والتى يمكن أن نستند إليها عند التفكير فى وضع استراتيجية مستقبلية لأى شعب عربى .

بالنسبة للمرحلة الأولى ، أعنى بذلك الأوتوماتية أو التسيير الذاتى ، نقول : إن الأوتوماتية جرى تعريفها فيما سبق بأنها تولى الكمبيوتر ، والآلات العاملة بالكمبيوتر (الروبوت) ، مختلف أنواع النشاطات العقلية للإنسان فى عملية الإنتاج ، مثل التعرف والفهم وإجراء الحسابات والذاكرة والحكم على الأشياء والتحكم فيها . إلا أن التوسع فى تكنولوجيا (الكمبيوتر ـ الاتصالات) يغير هذا المضمون التقليدى . من ذلك :

١ ـ ستحمل تكنولوجيا (الكمبيوتر ـ الاتصالات) معها الإدارة الذاتية الكاملة للإنتاج . فالإنتاج الصناعى ببساطة هو عملية تطبيق القوانين العلمية لتحويل المواد الخام إلى بضائع نافعة . وكانت وظيفة الكمبيوتر هو أن يقوم بالتغذية المرتدة بشكل سريع فى عمليه الإنتاج ، مستجيبًا للتغيرات التى قد تطرأ على عملية الإنتاج . . إلا أن ما سيتحقق فى المستقبل القريب هو الإدارة الذاتية الكاملة للمشروعات الصناعية ، فلا تحتاج المصانع إلى عمل يدوى بالمرة .

٢ ـ وستأتى هذه التكنولوجيا معها بالتسيير الذاتى للخدمات والعمليات ذات التوجه المعرفى . كلما صادفنا نشاطًا بشريًا ذا طبيعة معرفية ، يخضع لنظام منطقى ، أمكننا برمجة الكمبيوتر ليؤدى نفس العمل ، مثل الأعمال المكتبية أو التى تتصل بإصدار الفواتير وإعداد الحسابات .

٣ ـ ثم نـأتى أخيرًا إلى التسيير الذاتى للمنظـم ، وهو نوع التسيير الذاتـى الذى يخلق نظمًا موحدة يمكـن أن تربط بين العديد من الوظـائف الفرعية ذاتية التسيير ، فى أماكن مختلفـة ، منفردة بتغذيتها المرتدة الذاتيـة لكل منها . مثال ذلك نظم التحكم المتكاملـة فى المرور ، ومسار السكك الحديدية ، ونظم الهبوط على القمر .

أجهزة خلق المعرفة

إذا كان التسيير الذاتى يتيح أن تحل تكنولـوجيا (الكمبيوتر ـ الاتصالات) محل العمل العقلى لـلإنسان ، فإن خلقه للمعـرفة يعتبر من الأمثلة الـواضحة لتضخيم العمـل العقلى للإنسان . ونحن نعنـى بتعبير « خلق المعرفـة » خلق قيم ، فكرية ، أى حل المشاكل وبحث فرص التنمية .

ومن بين أكثر أنظمة حل المشاكل تقدمًا ، نظام التنبؤ والتقييم والتحذير ، وهو نظـام يمكن الاعتماد عليـه فى الاكتشاف السريـع للمشاكـل تحت ظروف التغيير السريع ، وفى التنبؤ بالتوجهات والتيارات المستقبلية .

والمظهر الثـانى من مظاهـر خلق المعرفـة ، هو تحديد فرص التنميـة ، عن طريق بحـث وتنمية احتمالات استثمار الوقت مستقبليًا . أى خلق قيـم جديد فى ظـل ظـروف بيئية دائمـة التغير . وهـذا الجهـد يعتمـد على توافـر المرافـق المعلوماتية . ومن أول آثاره تزايد الفرص فى مجال التعليم .

أما الأثر الثانى فسيكون زيادة فرص العمل ، فسيكون أمام الناس العديد من فرص الاختيار ، عند انتقاء عملهم المستقبلى أو اتجاه نشاطهم الاجتماعى . وسيقود هذا إلى خلق ما يمكن أن نطلق عليـه « صناعة الفرص » التى تساعد الأفراد والجماعات فى تنميـة وتحقيق احتمالات المستقبل بالنسبـة لهم . ويدخل

فى هذا صناعة التعليم ، وصناعة المعلومات ، وصناعة الاتصال الجماهيرى ، وصناعة المشورة ، والصناعات المتصلة بالطب السيكوسوماتى (ومجاله أثر العقل على الجسد) ، وصناعة علم الاحياء الجزيئى (المتصل بهندسة الجينات أو حاملات الصفات الوراثية) .

ابتكار النظم

نأتى بعد ذلك إلى المرحلة الثالثة ، وهى ابتكار الأنظمة ، وهذا يعنى ظهور نظم (اقتصادية ــ اجتماعية) جديدة ، لتحل مع النظم (الاقتصادية ـ الاجتماعية) الحالية . ويعتبر ابتكار وخلق النظم من أهم إنجازات عصر المعلومات .

فعندما تتحقق التكنولوجيا الابتكارية التى تنقل البشرية من عصر إلى عصر ، تبدأ التغيرات ظهورها فى المجتمع القائم ، ليتولد من ذلك مجتمع جديد . وأقول مثالاً لهذا : ما قامت به الآلة البخارية من تعجيل وتصعيد للثورة الصناعية ، جالبة التغيرات التى أحدثت نظمًا اقتصادية وسياسية جديدة ، مثل النظام الرأسمالى والديمقراطية النيابية . وعلى هذا ، يمكن القول بأن عصر المعلومات الذى يتحقق عن طريق تكنولوجيا (الكمبيوتر ـ الاتصالات) ، سيجيء بتغيرات اجتماعية ، أكبر بكثير من تلك التى جاءت بها الثورة الصناعية .

وعلماء المستقبل منهمكون حاليًا فى تصور هذه التغيرات فى النظم خلال مجتمع المعلومات ، وهم يرون أن نظام القيمة المادية الذى شاع فى عصر الصناعة ، سيتحول إلى نظام جديد يطلقون عليه اسم « القيمة الزمنية » أو «قيمة الوقت » كما يرون أن النظام الاقتصادى الصناعى القائم على التنافس الحر ، يتحول إلى نظام جديد يقوم على التعاون . . كما يتوقعون أن يتحول نظام

الديمقراطية البرلمانية إلى نظام ديمقراطية المشاركة . وهذه كلها تغيرات سنتناولها بالتفصيل فيما بعد .

تحولات نظم التعليم

ولكن لا بأس أن نطرح الآن أهم هذه التغيرات فى النظم ، أعنى التغيرات التى ستلحق بنظام التعليم . ورغم أننا سنفرد حديثًا ، وربما أحاديث ، فيما بعد عن مستقبل التعليم ، وطرق التفكير ، وتطوير التعليم فى العالم العربى ، ينسجم مع عملية التحول إلى مجتمع المعلومات ، إلا أنه من الممكن الآن طرح بعض الأفكار للتحولات الأساسية فى نظم التعليم :

* انتزاع التعليم من محاظير المدارس الشكلية ، والتحول إلى بيئة تعليمية مفتوحة ، تعتمد على شبكات معرفية . وسد الفجوة التعليمية بين المدينة والريف ، وبين الدول الصناعية وغير الصناعية .
* إدخال نمط التعليم الشخصى ، الذى يتفق مع قابلية وقدرات كل فرد ، ومكان التعليم الجماعى .
* سيادة نظام التعليم الذاتى ، وسيتحقق هذا بفضل تطوير نظم التعليم القائمة على الكمبيوتر وإشاعتها .
* طرح هدف « التعليم خالق المعرفة » فى مكان الهدف الحالى الذى يعتمد على حشو الرءوس بالمعلومات والتدريب على التكنولوجيات .
* التعليم على مدى الحياة ، والذى يعطى أهمية أكبر لتعليم البالغين وكبار السن ، حتى يمكنهم تكييف أنفسهم مع التغيرات المتلاحقة ، التى يتميز بها عصر المعلومات .

من ثورة المعلومات إلى مجتمع المعلومات

رغم أنـه من الصعب أن نقصر أسبـاب الانتقال مـن موجة حضـارية إلى أخرى تالية ، كالتحول من الزراعة إلى الصناعة ، على سبب واحد أو سببين ، إلا أنه مـن الممكن تحسس الأسباب الرئيسية فى إحداث هذا التحـول ، حتى يمكن تفهـم كيفية تأثير هذه الأسبـاب على مؤشرات التحول التـى نلمسها فى حياة البشر حاليًا ، وحتى يمكننا فهم التأثير المتبادل لكل مؤشر على المؤشرات الأخرى .

لقد رأينا فيما سبق كيف تقود تكنولـوجيا المعلومات المتطورة إلى خلق النظم المجتمعة الجديدة لعصر المعلـومات ، ولكنا سنحاول فيما يلى تصـور طبيعة ما حدث فى النصف الأخير من القرن العشرين . (أنظر شكل ١) .

سنتحـدث فى هذا عما أطلـق عليـه « الدائرة النشطـة » وهـى التى تنتظـم عناصرها على محيط الدائرة وتؤثر فى دفع بعضها البعض على التوالى ، فى تفاعل متسلسل . عنـاصر هذه الدائرة هـى : تسارع المعلـومات وتدفقهـا ، وتطور التكنولـوجيات التى تتعـامل مع المعلـومات ، وما يقـود إليه سيل المعلـومات المستمـر من تمايـز وتفـرد بين البشر الذيـن يتـأثـرون بهذا السيل . على مـدى السنـوات الأخيرة مـن عصر الصنـاعـة ، تطـورت تكنـولـوجيـا الكمبيـوتـر والاتصالات والانتقالات فتضاعف توالد المعلومات بشكل غير مسبوق . هذا السيل من المعلومات أتاح للبشر فى كـل مكان أن يطّلعوا على أكثر من واقع ، خارج الـواقع الذى اعتادوا أن يعيشـوا فيه ، أو الذى فرض عليهـم أن يعيشوا فيه . بدأ الناس يحسّون أن الحياة أوسع من الحصار الذى فرضته عليهم نمطية المجتمع الصنـاعى . . . . تعرفـوا على حقائق جـديدة ، وعلى أساليـب حياة جـديدة ، تختلـف عن أسلـوب حيـاتهم ، فبدأ النـاس يتمايزون فى مشـاربهم

ورغباتهم وأساليب حياتهم . وهذا التمايز خلق المزيد من المعلومات ، التى لم تكن لتوجد فى ظل عملية التوحيد القياسى الصناعية حيث السعى إلى جعل الناس آحادًا متطابقة .

كل عنصر من عناصر الدائرة النشطة يحث العنصر الآخر ، وهذا قاد هذا التفاعل المتسلسل إلى ما نعرفه اليوم باسم « ثورة المعلومات » .

استنزاف الطبيعة

إلا أن هذه الدائرة النشطة لم تكن العامل الوحيد فى الانتقال إلى مجتمع المعلومات ، فقد كانت هناك عوامل أخرى ، نختار منها عاملين أساسين هما : استنزاف مخزون الأرض من وقود وخامات ، والوصول بتلويث البيئة إلى نقطة اللاعودة .

كانت لعصر الصناعة فلسفته وأيديولوجيته العظمى التى سادت الدول الصناعية ـ الرأسمالية والاشتراكية معًا ـ وبررت الكثير من النواقص التى اتسم بها عصر الصناعة . كان أول هذه العقائد ، أن الطبيعة شىء موجود فى انتظار من يستغله ، وبصرف النظر عن عواقب هذا الاستغلال . ورغم أن عصور ما قبل الصناعة لم تكن رفيقة بالطبيعة ، ورغم ما كان يحدث من استغلال للأرض المزروعة باجتثاثها أو حرقها ، ورغم ما كان يجرى من قطع أشجار الغابات ، إلا أن قدرة البشر على التخريب كانت محدودة .

لكن ، ما أن حل عصر الصناعة ، حتى اندفع الرأسماليون والاشتراكيون الصناعيون إلى ابتزاز الموارد الطبيعية على أوسع نطاق . . نفثوا السموم القاتلة فى الغلاف الجوى للأرض ، وقطعوا أشجار غابات واسعة ، يحيلون مناطق بأكملها إلى أرض جرداء ، من أجل المزيد من الربح ، وغاصوا فى جوف

الأرض يغترفون وقود الحفريات والخامات التى تكونت على مدى ملايين السنين ، وتنافسوا على ذلك ، فقامت الحروب الاستعمارية ، لاستغلال أبعد مناطق الأرض .

المعركة مستمرة

نتيجة لذلك ، واجهت البشرية تزايد أثر خطرين ، مع تواصل ممارسات عصر الصناعة :

* التهديد بنفاذ مخزون الأرض من الوقود والخامات الأولية .
* التهديد بأخطار محققة تلحق بالبشر نتيجة الاستمرار فى تلويث البيئة .

لم يتصاعد الوعى بهذين الخطرين ، إلا بعد أن تعمق وعى البشر بحقائق عصر الصناعة ، نتيجة لتدفق المعلومات والمعارف عبر وسائل الاتصال والانتقال المتطورة .

لقد أدرك الجميع أن الأمور لا يمكن أن تمضى بنفس الطريقة التى جرت عليها من قبل ، وبدأ التفكير فى استنباط أشكال جديدة ومتجددة من الطاقة ، والبحث ـ من خلال التكنولوجيات المتطورة ـ عن بدائل لاستنزاف المعادن والخامات التى تستخرج من جوف الأرض . وفى نفس الوقت ، بدأ التحوّل من الصناعات التقليدية ، والتى تعتبر محور النشاط الصناعى ، إلى صناعات جديدة تستهلك قدرًا أقل من الطاقة والخامات ، ولا يكون لها نفس التأثير الضار على البيئة .

الذى نريد أن نلفت إليه النظر، أن هذه المخاطر لم تكن خافية على رجال الصناعة منذ البداية ، وحتى يومنا هذا ، إلا أن أهداف تحقيق المزيد من الأرباح ، وإنتاج المزيد من السلع الاستهلاكية ، والتوسع الاقتصادى ، كانت تجعلهم يشيحون بوجوههم عن هذه المخاطر . فما الذى تغير الآن؟ . .

الذى تغير ـ كما سبق أن قلت ـ هو شيوع وعى جديد بين البشر ، نتيجة لتدفق المعلومت وتطور الاتصالات ، أخذ فى النمو يومًا بعد يوم ، ليشكل قوة ضاغطة على الحكومات ، وعلى أصحاب المصالح الصناعية . . ورغم أن المعركة مستمرة ، وتزداد ضراوة إلا أن جميع المؤشرات تفيد أن نتيجتها ستكون فى صالح الإنسان .

مؤشرات التغيير

نتيجة لضغط الدائرة النشطة ، وتصاعد الوعى بمخاطر اغتراف مخزون الأرض من وقود وخامات ، وبمخاطر المضى فى تلويث البيئة ، اهتزت قوائم المجتمع الصناعى ، وبدأت تحدث سلسلة من التغيرات غير المسبوقة . تزلزل ما كان راسخًا ، وهبط ما كان سامقًا وبزغت حقائق جديدة فى حياة البشر لا يمكن تفسيرها بمنطق وعقائد المجتمع الصناعى .

وهكذا ، انتبه بعض المفكرين إلى أوجه الشبه الكبيرة بين ما يجرى حاليًا ، وما جرى فى مرحلة التحول من المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى . واقتنعوا بأننا نمضى نحو مجتمع جديد يقوم على أسس غير التى قام عليها المجتمع الصناعى ، فاهتموا برصد مؤشرات التغير الأساسية التى يتواصل فعلها فى عالم اليوم ، والتى تصنع مع غيرها ما يمكن أن نطلق عليه « مجتمع المعلومات» .

وفيما يلى سنجرى حصرًا لأهم هذه المؤشرات ، على أن نتحدث عنها بالتفصيل ، وعن أثرها على حياتنا فى المستقبل ، فيما يلى من حديث :

١ ـ من العمل الجسدى أو العضلى إلى العمل العقلى .

٢ ـ من إنتاج البضائع إلى إنتاج المعلومات ، ومن المصنع كمحور إلى مرافق المعلومات .

٣ ــ من المركزية إلى اللامركزية ، ومن التنظيم الهرمى البيروقراطى ، إلى التنظيمات الشبكية .

٤ ـ من تلويث البيئة إلى حمايتها ، وتعديل عمليات الإنتاج لتصير أقل تلويثا للبيئة .

٥ ـ من استباحة الموارد الطبيعية ، واستنزاف وقود الحفريات (فحم ــ غاز ـ بترول) الذى تكوّن على مدى ملايين السنين ، إلى الاعتماد على أشكال جديدة ومتجددة من الطاقة . ومن الاعتماد على المعادن والخامات التى فى جوف الأرض ، إلى ابتكار الخامات المخلّقة ، والتى تعتمد أساسًا على السيراميك والسيليكون والبتروكيميائيات المتطورة .

٦ ـ من فصل الإنتاج عن الاستهلاك إلى اقتصاد تعاونى ، وإنتاج من أجل الاستهلاك الشخصى .

٧ ـ من التمثيل النيابى ، إلى المشاركة فى اتخاذ القرار ، والتوجه المستقبلى .

٨ ـ من الاعتماد على المؤسسات ، إلى الاعتماد على الذات ، والتعاون من أجل تحقيق الأهداف .

٩ ـ من إشباع الحاجات المادية ، إلى الإشباع الناتج من تحقيق الأهداف .

١٠ ــ من الاقتصاد القومى ، إلى الاقتصاد العالمى (جلوبال) .

كيف نستفيد من مؤشرات التغيير

الحقيقة التى لا يجب أن ننساها ونحن ماضون فى رصدنا للماضى ، وتأملنا للحاضر واستشرافنا للمستقبل ، أن الهدف من هذا كله هو أن نتوصل إلى وضع إطار رؤية مستقبلية لشعوبنا العربية ، تساعدنا على مواجهة المشاكل التى تعترض طريقنا ، وعلى الوصول إلى استراتيجيات متكاملة ، وخطط

تنفيذية ، تفيدنا فى تجاوز التخلف الذى فرض علينا طوال سنوات عصر الصناعة ، وتضعنا فى موقع أفضل بين دول العالم عند مطلع القرن القادم .

مؤشرات التغير التى تسود العالم هذه الأيام ، والتى أشرنا إلى بعضها ، تفيدنا فى تصور ملامح مجتمع المعلومات الذى يزحف على أنحاء العالم ، بدرجات متفاوتة ولكن بلا استثناء . وسأحاول فيما يلى من حديث أن أجرى تطبيقًا لهذه المؤشرات على صورة الحياة فى المستقبل ، لكى نتعرف على مستقبل الأوضاع والنشاطات فى مختلف المجالات ، تمهيدًا لإجراء الإصلاحات الضرورية العاجلة ، وعمليات إعادة البناء اللازمة لتطورنا .

لكن ، لابد ـ قبل هذا ـ أن نشير إلى حقيقة أساسية ، يعزى إليها كل ما نصادفه من خلط وفشل فى محاولات الإصلاح الجزئية ، التى تحاول بعض الحكومات العربية أن تقوم بها .

مسألة بالغة الأهمية

إذا كنت سأتكلم عن مستقبل التعليم ، أو الديمقراطية ، أو الإدارة ، أو الإعلام ، أو العلاقات العربية ، فهذا لا يعنى بأى حال إمكان المضى فى إصلاح التعليم فقط ، دون أن يصاحبه إصلاح مناظر فى جميع مجالات النشاط البشرى الأخرى . فإصلاح التعليم المطلوب مرتبط بإصلاح مسار النشاط الاقتصادى ، وإصلاح الإدارة ، وإصلاح الممارسات الديمقراطية . . إلى آخر ذلك .

عندما أطرح ما يجب أن نفعله عند إعادة بناء التعليم ، فذلك لكى تخدم العملية التعليمية طبيعة الحياة فى مجتمع المعلومات ، وهذا يعنى أننا ـ عند التنفيذ ـ لا يمكن أن تبدأ فى إصلاح التعليم إلا من خلال استراتيجية شاملة ،

ورؤية مستقبلية متكاملة ، تتضمن صورة الإصلاح الموازية فى كافة المجالات الأخرى ، وإلا من خلال وضع الخطط التنفيذية التى تنسق بين عمليات الإصلاح وإعادة البناء فى جوانب الحياة الأخرى .

هذه مسألة بالغة الأهمية . .

التغيير الحادث يطال كل شيء فى حياتنا ، ومن ثم لن يفيد أن نسعى إلى إصلاح الاقتصاد مثلاً ، دون أن نسعى فى نفس الوقت لإصلاح التعليم والإعلام والممارسة الديمقراطية . النتيجة الحتمية للأخذ بالحلول الجزئية هى الفشل على المدى البعيد ، وخلق مشاكل جديدة قد تكون أكثر خطورة من المشاكل الحالية .

لقد كتبت أكثر من مرة حول محاولات الإصلاح الاقتصادى فى مصر ، بعد إعلان مشروع الألف يوم لإصلاح المسار الاقتصادى . وقلت إن هناك فرقًا بين الحديث عن بعض الإجراءات المؤقتة لمواجهة الوضع المتدهور ، وبين الحديث عن استراتيجية للإصلاح الاقتصادى .

إذا كان من حق ــ ومن واجب ـ الوزير المختص أن يتخذ بعض القرارات الوقتية لمواجهة موقف عارض ، فمن الجائز أن يفعل ذلك وفقًا للسوابق ، وبهدف الحدّ من تدهور وضع ما . عندما يتصدى وزير التعليم لظاهرة الدروس الخصوصية ، فهذا حقه وواجبه . وهذا التصدى من جانبه قد يقود إلى الحد من خطر الظاهرة . ونفس الشيء ينسحب على ظاهرة الغش فى الامتحانات ، وتخلف الكتب المدرسية ، وعدم توفر الأبنية المدرسية . لكن الذى يجب أن يكون مفهومًا ـ وبوضوح ـ هو أن هذه الإجراءات شيء وإعادة بناء العملية التعليمية لمواجهة ظروف الحياة التى يفرضها مجتمع المعلومات شيء آخر . لهذا نطالب بتفهم طبيعة هذا المجتمع القادم ، قبل التفكير فى أى عمليه إصلاح جذرى أو إعادة بناء .

ومن ناحية أخرى ، يفيد كثيرًا أن نتوصل إلى هذا الفهم ، حتى ونحن نتصدى للقيام بهذه الإجراءات الجزئية ، التى أشرت إلى أمثلة منها . . لماذا ؟ لأننا فى وجه أى مشكلة عارضة ، تكون لدينا عدة بدائل للحلول الممكنة ، ونحن عادة ما نلجأ إلى أقرب هذه الحلول ، وأسهلها ، وأقلها تكلفة . لكن ، عندما نكون قد توصلنا إلى فهم مقتضيات العملية التعليمية فى مجتمع المعلومات ، وعرفنا الصفات التى يجب أن يكتسبها الدارس حتى يكون فى المستقبل أكثر انسجامًا مع متطلبات ذلك المجتمع ، أو ـ على أحسن الأحوال ـ أكثر قدرة على التأثير فيه ، فى هذه الحالة يمكننا أن نختار بين بدائل الحلول ، لأى مشكلة وقتية عارضة ، ذلك الحل الذى يقربنا أكثر إلى الوضع الذى نسعى إليه .

اختناقات المرور

مثال أخر . . عندما نتصدى لمشكلة اختناقات المرور فى قلب أية عاصمة عربية كبرى تكون أمامنا عدة بدائل . من الممكن أن نعمد إلى إنشاء شبكة جديدة من الطرق مدعومة بالأنفاق والكبارى ، أو إلى توسيع بعض الشوارع الرئيسية ، بإزالة بعض المبانى ، حتى نتيح للمرور سيولة أكبر .

وقد نلجأ فى مواجهة هذه المشكلة إلى الحد من استيراد أو تصنيع السيارات ، والحد من الترخيص للسيارات التى انتهى عمرها الافتراضى ، والتى تلوث الهواء وتعطل السير نتيجة لكثرة تعطلها عن العمل .

وأيضًا ، من الممكن أن نفكر فى حل أبعد للمشكلة بتحسين أوضاع المواصلات العامة ، وتجديد وتدعيم شبكة النقل العام ، مما يسمح للبعض بالاستغناء عن استخدام السيارة الخاصة فى مناطق الازدحام بوسط المدينة .

وقد يفكر البعض فى دعم خدمات مترو الأنفاق ، وإقامة محاور جديدة ، وتوسيع نطاق استخدام الناس له . مما قد يسمح بمنع مرور وسائل النقل الخاص فى بعض مناطق وسط المدينة .

كل حل من هذه الحلول يبدو معقولا ، ومؤديًا إلى حل المشكلة . ونحن نلجأ بالفعل إلى هذه الحلول أو بعضها فى مواجهة مشكلة اختناق المرور بوسط المدينة .

إلا أن الالتجاء إلى هذا الأسلوب المباشر فى اختيار الحلول غالبًا ما لا يكون مفيدًا على المدى البعيد . أولاً ، لأن لكل حل من هذه الحلول نتائجه الجانبية السلبية . أى أن الاعتماد على الحل المباشر قد يقود إلى مشاكل جديدة فى نفس المجال ، أو فى مجال آخر . ثانيًا : لأن بعض هذه الحلول يقود على المدى البعيد إلى خلق مشاكل أشد حدة من مشكلة اختناقات المرور .

الانتقال .. والاتصال

لهذا ، أقول : إن فهم طبيعة التطور الذى يمر به المجتمع العالمى ، والتعرف على مؤشرات التغير التى يطرد تأثيرها على حياة الناس ، وتأمل العلاقات المتبادلة بين مؤشرات التغيير ، كل هذا يصلح أساسًا راسخًا للنظر فى حل أى مشكلة ، حتى ولو كانت وقتية طارئة .

إذا تأملنا مؤشرات التغير التى تحدثت عنها سنكتشف أن مشكلة اختناق المرور لها علاقة بطبيعة نظام الحكم الذى نختاره ، فإذا كنا نميل إلى الأخذ بالنظام المركزى ، وإلى تركيز المؤسسات صاحبة القرارات الحيوية فى وسط العاصمة ، فإن ذلك سيجبر أصحاب المصالح إلى السعى نحو وسط المدينة لإنجاز أعمالهم ، وإقامة أصحاب النشاط الاقتصادى فى المدينة لمتابعة

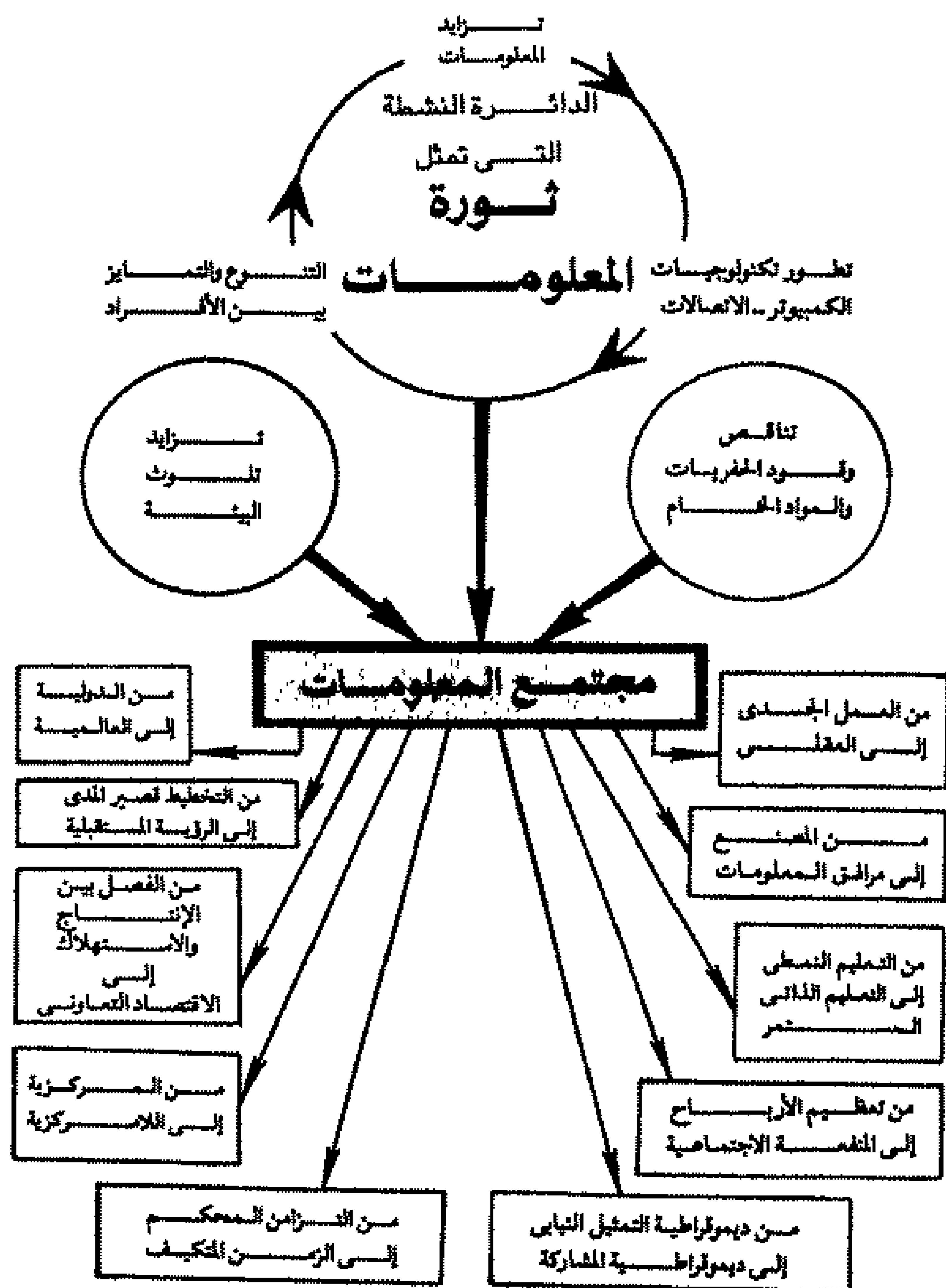
مصالحهم . وإذا عرفنا أن التحول من المركزية إلى اللامركزية هو أحد سمات الدخول إلى مجتمع المعلومات ، فربما جعلنا هذا نعمد إلى توزيع مراكز صناعة القرار على أنحاء الدولة كلها ، فنصل إلى حل مشكلة اختناقات المرور العارضة ، ونقترب فى نفس الوقت من احتياجات مجتمع المعلومات .

وأيضًا ، إذا فكرنا أن الاتصال كثيرًا ما يغنى عن الانتقال ، وأن دعم شبكة الاتصال ، على أسس التكنولوجيا المتطورة للمعلومات (أى الكمبيوتر والاتصالات) ، فإننا نخفف حدة مشكلة اختناقات المرور ، ونقترب فى نفس الوقت من الدخول فى مجتمع المعلومات .

هذا هو ما أعنيه بقولى إن فهم احتياجات وطبيعة مجتمع المعلومات ، يكون مفيدًا لنا حتى ونحن نفكر فى حل المشاكل الوقتية العارضة ، وليس فقط عندما نتصدى لإعادة البناء على أساس استراتيجى .



ما سأفعله فيما يلى من حديث ، هو أن أطرح نماذج من التفكير فى إعادة بناء مختلف نشاطات حياتنا ، على أساس من مؤشرات التغيير التى تقود إلى مجتمع المعلومات . . وأحب مرة أخرى - أن أشير إلى أننا قد اخترنا لهذه السلسلة شعار « كيف نفكر فيه ؟ » ، وليس كيف نحققه على أرض الواقع ، فمجال ذلك حديث آخر ، لأن الوضوح الفكرى وشمولية النظرة ، هما السبيل إلى العمل الناجح .



تزايد المعلومات
الدائرة النشطة
التي تمثل
ثورة
المعلومات
التنوع والتمايز بين الأفراد
تطور تكنولوجيات الكمبيوتر - الاتصالات
تزايد تلوث البيئة
تناقص وقود المحروقات والمواد الخام
مجتمع المعلومات
من الدولية إلى العالمية
من العمل الجسدي إلى العقلي
من التخطيط قصير المدى إلى الرؤية المستقبلية
من المصنع إلى مرافق المعلومات
من الفصل بين الإنتاج والاستهلاك إلى الاقتصاد التعاوني
من التعليم النمطي إلى التعليم الذاتي المستمر
من المركزية إلى اللامركزية
من تعظيم الأرباح إلى المنفعة الاجتماعية
من التزامن المحكم إلى الزمن المتكيف
من ديموقراطية التمثيل النيابي إلى ديموقراطية المشاركة
راجسي هنايست

شكل (١)

الفصل الثالث

التعليم فى مجتمع المعلومات

الطفل الذى يبدأ حياته المدرسية الآن ، يدخل معترك الحياة العملية بعد حوالى ١٥ سنة . ولما كان الهدف الأساسى للعملية التعليمية هو إعداد الأفراد للحياة العملية ، وبحيث يتوافقون مع طبيعة الحياة في المجتمع الذى يعيشون فيه عل أقل تقدير ، أو يكونون فعالين مؤثرين فى ذلك المجتمع على أحسن الفروض . لابد أن ينعكس هذا على العملية التعليمية ، وهذا يعنى أن وضع استراتيجية طويلة المدى للتعليم حاليًا ، يقتضى :

أولاً : التعرف على طبيعة الحياة بعد ١٥ سنة ، نوع العمل المتوفر وطبيعته ، والمهارات التى يتطلبها ، الأسس الاقتصادية التى ستقوم عليها الحياة ، شكل الممارسات الديمقراطية السائد ، طبيعة العلاقات البشرية داخل الأسرة وخارجها .

ثانيًا : إعادة بناء النظم التعليمية الحالية ، ومن الآن ، لكى تصنع من طفل اليوم ذلك الإنسان الذى يكون قادرًا أو مفيدًا فى الحياة التى ستتشكل بعد ١٥ سنة .

لذلك أقول دائمًا إن رأس الحربة فى اقتحام المستقبل هوالتعليم على الأساس الاستراتيجى ، والإعلام على الأساس التكتيكى .

التفكير فى مستقبل التعليم تكون له الأولوية المطلقة عند التفكير فى التطوير وإعادة البناء ، لأن عائد العملية التعليمية يجب أن يتوافق مع مجتمع

يبعد عنا بعقـدين من الزمـان . لو أننا نفكر فى إصـلاح التعليم ، منذ ٥٠ أو ٧٠ سنة مضت ، لكانـت مهمتنا على درجة من السهولة ، لا تقـارن بصعوبة المهمة الآن .

منـذ ٧٠ سنة كـانت الثـورة الصنـاعية مستقـرة ، وقـد ترسخـت مبادئهـا وأسسها وأنماط حياتها ، بحيـث بدت وكأنها المبادئ والأسـس ، وأنماط الحياة الطبيعيـة الأبديـة التى لا يمكـن التفكير فى غيرهـا . وعند تصـدى أية دولـة لإصـلاح التعليم ، فى ذلـك الـوقت ، لم يكـن عليهـا سوى أن تتبـع النماذج والمقـاييـس المعمـول بها فى مجال التعليـم على مـدى القـرنين السـابقين . كلما اقتربت العمليـة التعليمية فى بلـد ما من هـذه النماذج ، كلما كانـت أقرب إلى الكمال . وعندمـا يكتشف الخبراء فى ذلك البلـد انحرافًا فى العمليـة التعليمية عن النموذج المعمول به ، يسرعون إلى القيام بالإصلاحات الجزئية التى تصحح مسار التعليم ، وتنهى ذلك الانحراف .

العمل الصناعى

المشكلة الآن هى أن الأسس والمبادئ التـى قام عليها المجتمع طوال عصر الصناعـة بدأت تهتز اهتزازًا عنيفًا مفسحة المجـال لأسس ومبادئ جـديدة . وبناء على هذا فإن المقاييس والنماذج القديمة للعملية التعليمية لم تعد صالحة . وهذا هـو الذى يرغمنـا على التطلع إلى المستقبل ، مـن خلال تأمـل مؤشرات التحول والتغيير الحالية لنحاول ـ بأكبر قدر مـن الدقة ـ أن نتوصل إلى الأسس والمبادئ الجديدة الآخذة فى التشكل ، ولكى نحاول التعرف على طبيعة العمل والإنتاج والاقتصاد فى المجتمع الجديد ، حتى نبدأ فى إعداد الطفل لكى يكون متوافقًا مع هذه الطبيعة ، فاعلاً فيها .

وحتى نفهم هذا ، يمكن أن نعود إلى الوراء ، لنرى حقيقة وجوهر النظام التعليمي الذى نعرفه حاليًا ، والذى هو نابع من احتياجات ومصالح العمل الصناعى وعصر الصناعة . وأيسر سبيل لهذا الفهم هو أن نرصد مواصفات العامل المثالى فى عصر الصناعة ، سواء كان فى المصنع أو المكتب ، وهى كمايلى :

* قادر على القيام بالعمل العضلى الجزئى المكلف به ، وهو قادر على مواصلة هذا العمل يومًا بعد يوم بشكل متكرر ، دون سأم أو تململ ، ودون أن يطالب بالتعرف على المراحل السابقة أو التالية لعمله ، أو على الطبيعة الكليّة للمجال الذى يعمل فيه .
* مطيع لأوامر رؤسائه ، محترم لتسلسل الرئاسات ، لا يحاول أن يناقش الأوامر الصادرة له ، أو المجادلة فيها .
* منضبط زمنيًا ، يحضر إلى مكان العمل فى وقت معين ، وما أن تنطلق الصفارة أو يدق الجرس حتى يبدأ عمله ، ثم يتوقف عند إشارة أخرى ليستريح أو يتناول شرابًا أو طعامًا ، ثم يعود إلى العمل عند سماع الإشارة التالية .

دراسة لخدمة المصنع

لو تأملنا نمط المدرسة الذى شاع فى عصر الصناعة ، لوجدنا أن كل ما فيه يستهدف تكوين الفرد الذى تتحقق فيه مواصفات العامل فى المصنع والمكتب ، والتى أوردناها :

* تعويد التلميذ على العمل المتكرر ، كوسيلة للاستيعاب . وتقسيم المعارف إلى جزئيات متفرقة ، يتلقاها التلميذ واحدة بعد أخرى ، دون أن يطلب منه

ـ أو يتاح له ــ الربط بينها ، للتوصل إلى الكليات . وخضوع التلميذ لآلية تلقي المعلومات ، ورفض أية محاولة من جانبه للخروج عن هذه الآلية ، أو ابتكار سبيل آخر للوصول إلى المعلومات .

* تعويد التلميذ على طاعة الرؤساء ، ابتداء من زميله مسئول الفصل ، إلى أستاذه ومعلمه ، إلى ناظر المدرسة ، وتنفيذ الأوامر الصادرة إليه ، دون السماح له بمناقشتها .

* تعويد التلميذ على الانضباط زمنيًا ، من خلال برنامج العمل اليومى ، الذى يبدأ بجرس ، ثم حصة ، ثم جرس ، ثم راحة لخمس دقائق ، وهكذا حتى جرس الفسحة ، إلى أن يدق الجرس الذى تبدأ به مرحلة أخرى من اليوم الدراسى ، هذا بالإضافة إلى التوقيتات العامة لطابور الصباح ، وتحية العلم ، والنشيد الجماعى .

هذا هو جوهر العملية التعليمية وهدفها الأساسى ، والذى تم الالتزام به على مدى سنوات عصر الصناعة ، مهما كان الاختلاف بين المدارس والمراحل الدراسية والتخصصات والبلدان .

أمة فى خطر

كبار رجال التعليم فى العالم العربى أقاموا خبراتهم على هذا النوع من التعليم باعتباره الشكل الطبيعى المقبول للعملية التعليمية ، ودون أن يدركوا الأساس الذى قام عليه هذا التعليم ، أو علاقته باحتياجات عصر الصناعة . وهم لا يتصورون إلا أنه الشكل الأرقى للتعليم ، قياسًا على ما كان سائدًا فى عصر الزراعة ، وقياسًا على ما كان سائدًا فى أروقة الأزهر . . وهذه ستكون عقبة كبرى أمام عملية إعادة بناء التعليم على الأساس الجديد .

وهذه العقبة ليست قاصرة على البلاد العربية ، بل يمكن أن نجدها بشكل أكثر حدة فى كثير من البلاد الصناعية المتطورة . وهذا الوضع يقتضى من القائمين على إصلاح التعليم وإعادة بنائه على أسس احتياجات مجتمع المعلومات ، مواجهة أمرين : تمسك كبار رجال التعليم بالأوضاع القديمة بحكم طول الممارسة ، والجهد المستميت الذى يبذله أقطاب الصناعة ، وأصحاب المصلحة الحقيقية فى بقاء الأوضاع على ما هى عليه . وهذا يحدث اليوم فى دولة هى من أكثر الدول تطورًا فى جانب المعلومات وتكنولوجيات الكمبيوتر والاتصالات ، نعنى بذلك الولايات المتحدة الأمريكية . فى عام ١٩٨٣ ، وبعد أن شعر المسئولون والناس العاديون بتدهور المستوى التعليمى ، وبفشل النظم التقليدية فى التعليم ، والتى كان معمولاً بها لعشرات السنين فى إعداد الطفل لكى يكون مواطنًا نافعًا ، فى ذلك العام صدرت دراسة بعنوان « أمة فى خطر » ، فضحت واقع العملية التعليمية فى أمريكا ، وأثبتت أن المدارس لم تعد تؤدى وظيفتها ، وأن خريجى المدارس الثانوية لا يستطيع بعضهم القراءة أو الكتابة أو إجراء العمليات الحسابية البسيطة ، وقالت إن ١٢ فى المائة من التلاميذ ينصرفون عن الدراسة بمجرد بلوغهم السن التى يسمح فيها القانون بذلك . بل وذكرت أنه فى عديد من المدارس تنجح القلة من المدرسين فى اجتياز الامتحان النهائى فى المقررات التى يفترض أنهم يقومون بتدريسها !! .

ظهور « أمة فى خطر » أثار ضجة كبيرة فى البلاد ، وأسقط حجج كبار رجال التعليم الذين كانوا يدافعون عن النظام التعليمى السائد ، لكن الأهم من ذلك ، أنه جعل الناس يفكرون بشكل خلاق ، وينظرون إلى ما كانوا يقبلونه لعشرات السنين بعين جديدة ، ففهموا أن المسألة ليست عيبًا فى تطبيق النظام التقليدى للتعليم ، ولكنها ظروف حياة جديدة مختلفة ، تجعل ما كان

ناجحًا فى السابق لا يثمر سوى الفشل . . وتأكدوا من أن مجتمع المعلومات يقتضى تعليمًا يقوم على أسس جديدة ، تساعد على تكوين الإنسان القادر على الإنتاج والابتكار فى مجالات العمل الجديدة .

إنسان المستقبل

قبل أن نتكلم عن الأشكال المطروحة للعملية التعليمية فى المستقبل القريب ، سنعمد إلى نفس الترتيب الذى التزامنا به عندما تكلمنا عن التعليم فى عصر الصناعة . أى أننا سنبدأ بذكر الصفات المطلوبة فى إنسان مجتمع المعلومات ، والتى تجعله متوافقًا فى حياته مع ذلك المجتمع ، ثم نتكلم بعد ذلك عن طبيعة العملية التعليمية التى تحقق لنا هذه الصفات . ولنبدأ بحصر صفات إنسان المستقبل ، إنسان مجتمع المعلومات والتى نستمدها من طبيعة العمل والحياة فى ذلك المجتمع .

١ ـ متفرد وغير نمطى :

نتيجة للتحول من النمطية وتعميم التوحيد القياسى على البشر ، إلى التنوع والتباين فى ذوات البشر نتيجة لتدفق المعلومات والمعارف ، فإن إنسان مجتمع المعلومات تختلف صورته عن إنسان مجتمع الصناعة ، الذى كان نمطيًا يخضع لعملية القولبة ، التى كان يفرضها صالح العمل الصناعى .

مجتمع المعلومات يستفيد أكثر من الإنسان الحريص على ذاتيته ، المعتز برؤيته الخاصة ، الذى لا يرضى أن يكون صورة مكررة من الآخرين . هو الذى ينفتح على سيل المعلومات والمعارف المتدفق عليه ، ويكون قادرًا على التعامل مع التكنولوجيات المعلوماتية التى تساعد على الاستفادة من هذه المعلومات والمعارف ، مستعد للتفاعل مع المعارف التى يستخلصها .

٢ ـ ممارس للتفكير الناقد :

نتيجة لتسارع المعلومات ، وتطور التكنولوجيات المتعاملة معها ، سيصبح من الضرورى بالنسبة لإنسان المستقبل أن يعيد النظر ، دائمًا ، فيما استقر عليه رأيه من قبل . لأن حقائق الحياة تتغير بما يستجد من معلومات ومعارف . لذا سيكون التفكير الناقد هو الأساس الذى يعتمد عليه .

وحتى نفهم بعض معالم التفكير الناقد ، نقول إنه نشاط مثمر إيجابى . وصاحب التفكير الناقد يكون أكثر تمسكًا بالحياة ، يمارس حق خلق ـ وإعادة خلق ـ مظاهر حياته الشخصية والعملية السياسية . ينظر إلى المستقبل باعتباره مفتوحًا وقابلاً للتشكيل . والتفكير الناقد ليس هدفًا نصل إليه ، ولكنه ممارسة متصلة على مدى الحياة وأهم عناصر ممارسة التفكير الناقد هى :

(أ) التعرف بوضوح على الافتراضات والمسلمات التى تقوم عليها الأفكار والعقائد الحالية ، ثم امتحان سلامتها وصلاحيتها للظروف المستجدة .

(ب) الانتباه إلى السياق الذى تنبع منه مجموعة الأفكار والقيم السائدة فى الحياة . فالإنسان كثيرًا ما يتبنى بعض الأفكار الشائعة دون أن يتعرف على مصدرها ، والظروف التى نبعت منها ، وهل تتوافق مع الظروف الحالية أم لا .

(جـ) محاولة تخيل واستكشاف بدائل جديدة للسياق الذى يسيطر على حياته . ثم اكتشاف أكثر من منطق جديد للعلاقات الشخصية والعملية ، والسياسية ، حتى ولو كانت البدائل الجديدة متناقضة مع مايسود حياته الحالية .

(د) ممارسة ما يطلق عليه اسم « التشكك التأمّلى » وهو ما يقتضى تأمّل المألوف والتفكير فيه ، وإلقاء نظرة جديدة عليه . فطول التعلق بفكرة

معينة ، وكثرة عدد المطمئنين إليهما ، لا يعنى أنها الأنسب للجميع ، وعلى مدى الزمن .

٣ـ قادر على التعلم الدائم والذاتى والشامل :

مع تسارع المعلومات وتجدد المعارف ، وتباين المشاكل والتحديات ، يصبح من المستحيل أن يكتفى الفرد بتحصيل معارفه عند عمر معين ، والحصول على شهادة لإتمام الدراسة ، ثم يترك التحصيل إلى العمل ، الأمر الذى كان سائدًا طوال عصر الصناعة . إنسان المستقبل يؤمن بأن الحياة عبارة عن سلسلة متعاقبة من التعليم والتدريب والعمل ثم إعادة التدريب . . وهكذا . وستكون فرص العمل ، وفرص الحصول على المزايا الأكبر ، رهنًا بمدى تطبيق هذه القاعدة .

وإنسان المستقبل يجب أن يكون ـ فى نفس الوقت ـ قادرًا على أن يعتمد على نفسه فى ملاحقة المعلومات والمعارف المستجدة ، يتزود منها بأكبر قدر تسمح له به قدراته الشخصية . وسيكون سبيله إلى ذلك برامج الكمبيوتر المتخصصة ، والكمبيوتر المنزلى الذى يتصل بمخازن المعلومات المتجددة عن طريق الكابل .

وبحكم انقضاء المفهوم الضيق للتخصص الذى شاع فى المجتمعات الصناعية ، وبحكم التغيرات الجذرية فى مجالات العمل نتيجة للتطورات المتلاحقة فى مجال المعلومات والمعارف والتكنولوجيات ، مما يسقط علومًا بأكملها ويقيم علومًا جديدة فى مكانها ، لم تكن معروفة من قبل ، ويقضى على صناعات بأكملها ويحل محلها صناعات جديدة ذات طبيعة مختلفة كل الاختلاف . . بحكم هذا كله ، يجب أن يكون إنسان المستقبل شموليًا فى

معارفه ، مستعدًا للتحول من تخصص إلى آخر ، ولا يقصر معارفه وخبراته على تخصص ضيق محدود .

٤ ـ مبدع مبتكر :

مع انقضاء سيادة العمل اليدوى أو العضلى ، الجزئى المتكرر ، الذى عرفه عصر الصناعة ، ومع تولى التكنولوجيات الحديثة ، من كمبيوتر وروبوت وآلات التسيير الذاتى أمر هذا النوع من العمل فى المصانع والمكاتب ، بشكل أكثر دقة وكفاءة من الإنسان وأوفر اقتصاديًا . . مع هذا كله ، آن للإنسان أن يتحرر من ربقة ذلك العمل الممل الباعث على السأم ، الذى لا يقتضى تشغيل العقل . خاصة وأن الأعمال والصناعات والخدمات التى تشيع فى مجتمع المعلومات تعتمد كلها على العمل العقلى .

ولهذا ، فإن إنسان المستقبل يجب أن يكون قادرًا على الإبداع والابتكار والخلق . لم يعد مطلوبًا منه أن يستسلم ويطيع وينخرط بشكل آلى فى النظام المعد له ، بل أصبح المطلوب أن يفكر ويتصور ويبتكر أشكالاً جديدة وأهدافًا جديدة لعمله . وعلى قدر إمكانياته فى الخلق والإبداع والابتكار ستتحدد مكانته ، وتتحدد الفرص والمزايا المتاحة له .

٥ ـ إيجابى متعاون :

كان التنظيم الهرمى هو الشكل الأمثل لتنظيم كل مظاهر الحياة فى المجتمع الصناعى ، وهو التنظيم الذى يعتمد على تسلسل الرئاسات ، من القيادة العليا الرابضة عند قمة الهرم ، إلى المستويات القيادية التالية ، وحتى الآحاد المتطابقة المتراصة عند قاعدة الهرم ، تتلقى أوامر كل هذه الرئاسات وتقوم بالعمل . وهو أيضًا التنظيم الذى يعتمد على مركزية التخطيط والتنفيذ واتخاذ

القرار ، وحتمية ألا يفعل أحد شيئًا حتى يتلقى تعليماته من المستوى الأعلى منه ، ثم يقوم بتنفيذها دون مناقشة . وهو الهرم التنظيمي الذي نرى مثاله الأكثر وضوحًا في تنظيم الجيش .

هذا الهرم التنظيمي لم يعد صالحًا لإدارة الأعمال ، نتيجة لانقضاء عصر الآحاد المتطابقة التي تقوم بالعمل عند القاعدة ، بفعل تدفق المعلومات والمعارف . وعلى امتداد العالم ، من أمريكا إلى اليابان إلى الهند إلى إنجلترا ، بدأت تظهر أشكال جديدة لإدارة الأعمال والمؤسسات الخاصة والعامة ، قد تتباين في تفاصيلها ، ولكنها جميعًا تختلف جذريًا عن صورة وهدف وآليات الهرم التقليدي .

هذه الأشكال الجديدة من التنظيمات تعتمد على الهبوط بنسبة كبيرة من مسئولية اتخاذ القرار ، التي كانت القيادة تنفرد بها ، إلى الوحدات القاعدية الصغيرة متكاملة التكوين ، مستقلة الأداء ، حرة الحركة ، التي يكون من حقها أن تجري ــ بالإضافة إلى الاتصال الرأسي التقليدي ـ كل الاتصالات الأفقية المتاحة بباقي وحدات المؤسسة ، بل وبالوحدات الشبيهة خارج المؤسسة ، طالما أنها تحقق أهدافها ، وتطوّر عملها .

ولهذا فإن إنسان المستقبل يجب أن يكون إيجابيًا ، قادرًا على المبادرة وعلى التفكير بشكل خلاق عند اتخاذ القرارات التي تتصل بعمله ، ناجحًا في التعاون مع غيره من الأفراد في مجموعته ، وفي المجموعات الأخرى داخل مؤسسته وخارجها .

٦ ـ معتز بعقيدته ، محترم لعقائدالآخرين :

إنسان المستقبل ـ ونتيجة للتنوع الشديد الذي سيطال البشر ـ لا يخجل من أفكاره وعقائده ، النابعة من حصيلة تفكيره الناقد ، متمسكًا ومعتزًا باختلافه

عن الآخرين ، فاهمًا أن اختلافه عن الآخرين يضيف إلى رصيده ، حتى لو كان بهذا ينتمى إلى أقلية . وهو ليس كـإنسان المجتمع الصناعى ، مضطرًا إلى الخضوع للنمط العقائدى المفروض من أعلى ، أو إلى كبت تفرده واقتناعه بنمطه العقائدى الخاص . وهو يؤمن أن اختلافه عن الآخرين هو مصدر ثراء معلوماتى ، له وللآخرين .

لكنه فى الوقت نفسه يحترم عقائد الآخرين ، ولا يحاول أن يفرض عليهم عقائده .

مستقبل العملية التعليمية

من واقع صفات إنسان مجتمع المعلومات ، يمكننا أن نتصور إطار العملية التعليمية التى توفر البشر المتوافقين مع طبيعة ومصالح مجتمع المعلومات . وسنكتشف أنها تختلف كثيرًا عن العملية التعليمية المثالية فى عصر الصناعة ، وأنها تعتمد على أساليب لم تكن شائعة من قبل . هذه الأسس الجديدة للتعليم تعتمد على استشراف طبيعة مجتمع المعلومات ، وتساعد على إحداث عدد من التغيرات المجتمعية التى ترسم تفاصيل الحياة فى مجتمع المعلومات ، فى نفس الوقت .

ومرة أخرى ، نقول إن ما نقوم به الآن هو مجرد التفكير ـ من خلال رؤية متكاملة ـ فى مستقبل التعليم ، فى وظائفه وآلياته ، داخل مجتمع المعلومات . وهذا يعنى أنه من غير الجائز تطبيق ما نقوله على التعليم بشكل جزئى ، دون أن يواكب هذا ـ وفى نفس الوقت ـ تطبيق باقى الأفكار المتصلة بمختلف أوجه النشاط البشرى فى المجتمع . لهذا ، نكرر ـ أيضًا ـ أن التطبيق يجب أن يتم من خلال رؤية مستقبلية شاملة تجرى ترجمتها فى مختلف المجالات إلى استراتيجيات

وخطط طويلة وقصيرة المدى ، وبحيث نراعى فى هذا كله الظروف الخاصة وواقع المجتمع الذى يتصدى لإعادة البناء . . هذه حقيقة يجب ألا ننساها ، فتطبيق ما نقوله عن النظام التعليمى الجديد على مجتمع لم تتوفر فيه البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات ، ومازال الإنتاج فيه يقوم على أسس عصر الصناعة ، لن يقود إلى النجاح الذى نسعى إليه ، بل من الممكن أن يؤدى إلى المزيد من الخلط والارتباك .

بمعنى آخر ، نحن نفكر ونتكلم عن الشكل الأمثل للعملية التعليمية فى مجتمع المعلومات ، وسنتكلم بعد ذلك عن الإدارة ، والإعلام ، والإنتاج ، والديمقراطية . والثقافة ، فى مجتمع المعلومات . . إلى أن تكتمل الصورة ، بما يسمح لصناع القرار ، وأصحاب المصلحة في التطور ، من أبناء أى شعب عربى ، أن يتحولوا من مرحلة التفكير إلى مرحلة التطبيق والتنفيذ .

وفيما يلى بعض التحولات الأساسية التى نرى أنها ستطرأ على نظام التعليم الحالى :

١ ـ بيئة تعليمية جديدة :

من أهم التحولات التى ستطرأ على التعليم ، انتزاعه من المحاظير التقليدية للمدرسة . ستتحول البيئة التعليمية المغلقة الحالية إلى بيئة تعليمية مفتوحة ، تعتمد على شبكات المعرفة الالكترونية ، التى تعطى أهمية أكبر للقدرات الشخصية . وسيتم هذا فى إطار النظام المعلوماتى الاجتماعى الجديد ، الذى يستثمر شبكات الكمبيوتر فى عديد من المجالات الاجتماعية ، ويغطى مسائل مثل التلوث والمرور ومشاكل التوزيع . ستعمل هذه البيئة الجديدة ـ بطبيعتها ـ على إزالة الفجوة بين المدينة والأقاليم الريفية ، وستساعد على التقريب بين الدول الصناعية وغير الصناعية . والبيئة التعليمية الجديدة تنهى احتكار

المدرسة للعملية التعليمية ، وتفتح الباب أمام ممارسة التعلم فى البيوت وفى المؤسسات الاقتصادية التى ستتكفل بتعليم الأفراد كل الخبرات والمهارات المستحدثة ، الضرورية لتطوير العمل الاقتصادى .

٢ ـ التعليم الشخصى :

إدخال نمط التعليم الشخصى ، الذى يتفق مع قابلية وقدرات كل فرد ، والذى يستبدل النظام التقليدى النمطى للتعليم الجماعى النابع من عقلية واحتياجات عصر الصناعة ، بنظام جديد يقوم على أساس اعتبار قدرة الفرد واختياراته . سيتم هذا من خلال برامج تعليمية تناسب مختلف مستويات التحصيل الدراسى ، مع تنوع واسع فى فرص التعليم . وهذا يعنى أنه فى مكان نظام التعليم الحالى ، الذى يجرى تقسيمه على أساس الأعمار ، يقوم نظام جديد يسمح لقدرات الأفراد بالتحرك إلى مستويات متقدمة ، بصرف النظر عن العمر .

كذلك يدخل هذا النظام فى اعتباره الاستعداد الشخصى للدارس ، هل يستفيد بالوجود فى مجموعة صغيرة أم فى فصل كبير العدد ؟ ، وهل يستفيد من دراسته بمفرده أم بصحبة الأصدقاء ؟ ، وهل يفضل الاعتماد على القراءة والدروس والمحاضرات أم يفضل الاعتماد على برامج الكمبيوتر ؟ . كما يدخل هذا النظام فى اعتباره مدى الإشراف الذى يحتاجه التلميذ . هذه التفرقة تنسحب أيضًا على استعدادات المدرسين أنفسهم . هل يجود عملهم وسط عدد محدود من التلاميذ ، أم مع مجموعة كبيرة ؟ ، إلى آخر ذلك .

٣ ـ التعليم الذاتى :

سيصبح نظام التعليم الذاتى ، هو الشكل السائد والرائد فى التعليم ،

بالنسبة للصغار والكبار ، اعتمادًا على الكمبيوتر المنزلى ، أو على أجهزة الكمبيوتر التى فى مقار الدراسة والتدريب ، المهم أن الإنسان سيعتمد فى التعليم على نفسه بالدرجة الأولى .

لقد قام النظام التقليدى للتعليم على أساس ثابت ، تلاميذ يتعلمون على أيدى المدرسين . وعندما يتم ادخال نظام التعليم الذاتى ، سيقتصر دور المدرس على النصح والإرشاد وتقديم الاستشارة . والكمبيوتر ـ بعكس المدرس البشرى ـ لا يشكو من الإجهاد ، ولا تغيب عن طرحه نقطة هامة فى الموضوع ، ولا يتجاهل المتعلم البطىء القابع فى مؤخرة الفصل معطيًا اهتمامه لقلة من الأذكياء .

البرامج التعليمية الخاصة بالكمبيوتر يمكن أن تصحب الطفل من مرحلة التعرف على الحروف الأبجدية فى روضة الأطفال ، وحتى القراءة وقواعد النحو المركبة في المدارس الثانوية . وعندما يخطىء الطفل ، يقوم الكمبيوتر بإعادة شرح الدرس ، مقدمًا المعلومات بأكثر من طريقة ، حتى يتمكن الدارس من دروسه .

ورغم أن الكمبيوتر لا يوفر العلاقة الشخصية بين المدرس والتلميذ ، إلا أن الاعتماد على الكمبيوتر سيحقق أهداف العملية التعليمية ، وسيحرر المدرس من واجباته التقليدية الحالية ، فيتيح له فرصًا أوسع لإقامة علاقات متبادلة خلاقة مع التلاميذ وعائلاتهم .

٤ ـ التعليم خالق للمعرفة :

فى المجتمع الصناعى ، استهدف التعليم حشو رءوس الطلبة بشتات المعلومات وتدريبهم على بعض التقنيات . ومع تطور الكمبيوتر ، وقدرته على توفير المعلومات المطلوبة بشكل محدد فى الوقت المحدد ، دون ما حاجة إلى

استذكارها ، فإن النظام التعليمى الجديد يستهدف خلق المعارف والتدريب المتواصل . ذلك لأن القيمة المعرفية ستصل إلى أرفع مستوياتها ، وأكبر عائد اقتصادى لها ، فى مجتمع المعلومات .

٥ ـ التعليم على مدى الحياة :

اعتمدت نظم التعليم الحالية على تعليم إجبارى يلتزم به الصغار ، بالإضافة إلى فرص قليلة للتعليم الأعلى والحرفى ، تكون متاحة لمتوسطى القدرة ، بعد انتهاء التعليم الإجبارى . وكان التعليم ينتهى ـ عادة ـ بالحصول على شهادة إتمام الدراسة التى تؤهل لدخول الوظائف ومجالات العمل .

لكن . . مع تسارع المعلومات وتوالد المعارف وتلاحق التكنولوجيات المتطورة ، لم يعد من الممكن الأخذ بهذا النظام ، وتبلورت صورة جديدة للتعليم ، تجعله عملية ممتدة على مدى الحياة ، من المهد إلى اللحد . انتقال الفرد من إحدى مراحل التعليم إلى العمل ، لا يعنى عدم حاجته إلى تجديد وتعديل معلوماته ومعارفه وفقًا لما استجد . وهذا يعنى أن حياة الفرد ستكون سلسلة متعاقبة من عمليات التعليم والعمل والتدريب ، وإعادة التدريب . وبالطبع ، سيساعد على هذا مبدأ التعليم الذاتى ، الذى يعتمد على برامج الكمبيوتر وعلى الاتصالات والتكنولوجيا البيولوجية فى مجال الطب ، وغير ذلك من الأنظمة المتعددة المستجدة .

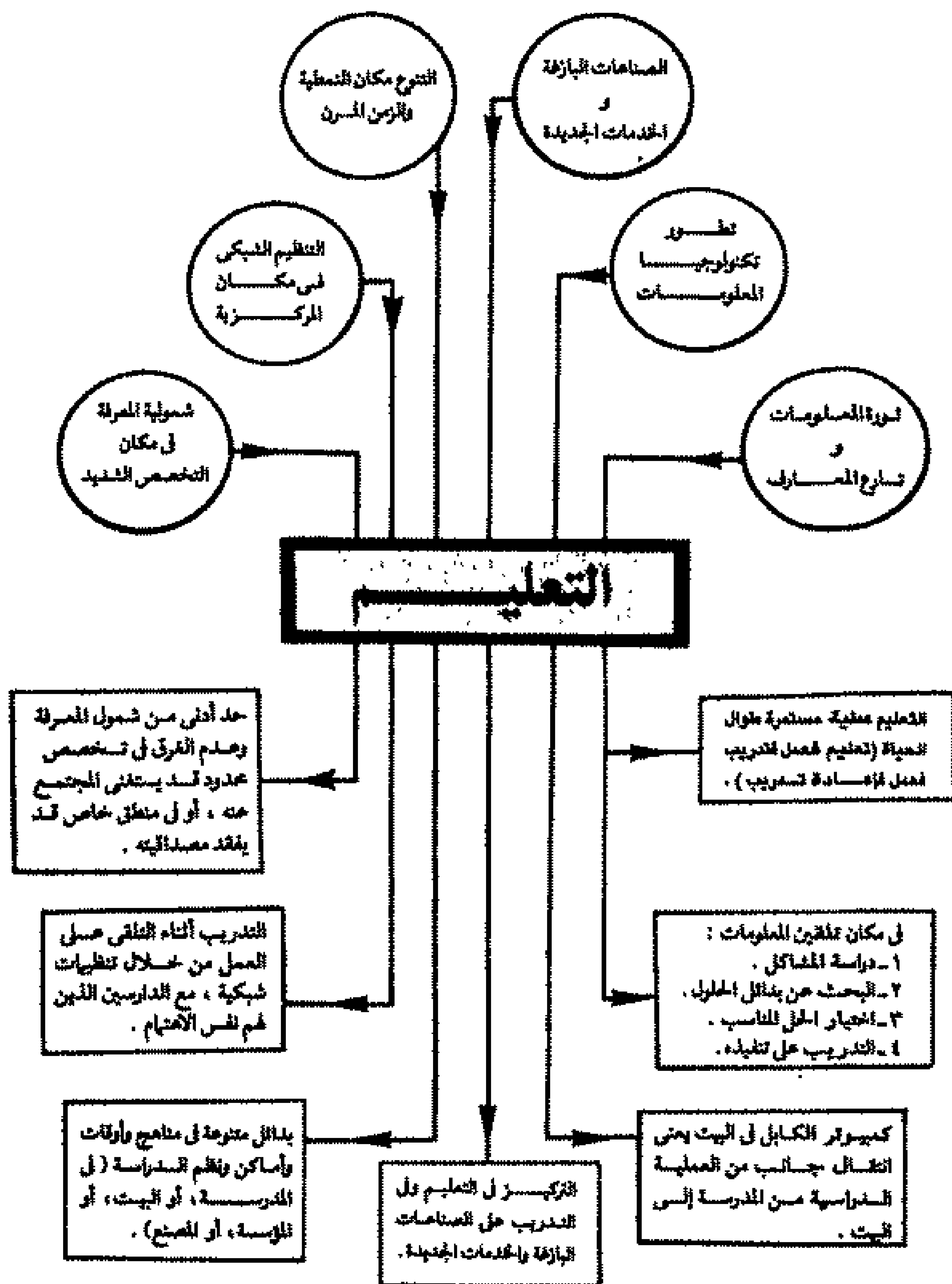
التغير من الداخل

فى المستقبل ، قد تبدو المدارس من الخارج بنفس شكلها الحالى ، حوائط ونوافذ ومساحات ، لكنها ستكون من الداخل متغيرة إلى حد بعيد . .

ستمتلىء الفصول الدراسية بأجهزة الكمبيوتر وغير ذلك من الوسائل التعليمية ذات التكنولوجيات المتطورة . . أما أساليب التعليم فستتغير لتعكس فهمنا المتنامى للعملية التعليمية ، وسيضم إلى مدرسى المدرسة عدد من المتطوعين أبناء مجتمع هذا المدرسة ، ومن العاملين فى المشروعات الاقتصادية المحلية التى تستفيد من جهد الذين يدرسون .

الأهم من هذا كله ، أن المقاييس التعليمية ستكون أكثر طموحًا ، وأكثر قابلية للتطبيق . سنطلب المزيد والمزيد من مدارسنا ، وسنوفر لها المزيد من الرعاية والمال والإمكانيات ، وسنحظى منها بعائد أكبر بكثير من عائدها الحالى .




التنوع مكان النمطية والزمن المرن
الصناعات البازغة و الخدمات الجديدة
التنظيم الشبكي في مكان المركزية
تطور تكنولوجيا المعلومات
شمولية المعرفة في مكان التخصص الشديد
ثورة المعلومات و تسارع المعارف
التعليم
حد أدنى من شمول المعرفة وعدم الغرق في تخصص محدود قد يستغني المجتمع عنه ، أو في منطق خاص قد يفقد مصداقيته .
التعليم عملية مستمرة طوال الحياة (تعليم لعمل فتدريب لعمل فإعادة تدريب) .
التدريب أثناء التلقي على العمل من خلال تنظيمات شبكية ، مع الدارسين الذين لهم نفس الاهتمام .
في مكان تلقين المعلومات :
١ ـ دراسة المشاكل .
٢ ـ البحث عن بدائل الحلول .
٣ ـ اختيار الحل المناسب .
٤ ـ التدريب على تنفيذه .
بدائل متنوعة في مناهج وأوقات وأماكن ونظم الدراسة (في المدرسة ، أو البيت ، أو المؤسسة ، أو المصنع) .
التركيز في التعليم وفي التدريب على الصناعات البازغة والخدمات الجديدة .
كمبيوتر الكابل في البيت يعني انتقال جانب من العملية الدراسية من المدرسة إلى البيت .
شكل (٢)

الفصل الرابع

الإدارة فى مجتمع المعلومات

من أهم ما يحمله زحف مجتمع المعلومات من آثار على حياتنا ، ذلك الذى يتصل بإدارة مختلف المؤسسات ابتداء من إدارة الحكومة ، ومرورًا بإدارة المؤسسات الاقتصادية ، وانتهاء بإدارة المؤسسة الاجتماعية . كل ما تضمنته كتب الإدارة على مدى القرن الماضى ، والذى نال عليه أساتذة الإدارة ألقابهم العلمية ، واعتمد عليه خبراء الإدارة فى تدعيم مكانتهم . . كل هذا لم يعد مفيدًا لنا ونحن نتعامل مع مجتمع التغيير المتلاحق المتسارع . لقد كان هرم تسلسل الرئاسات الذى يتربع رئيس أو مدير المؤسسة على قمته ، وتربض قوى الإنتاج الفعلى عند قاعدته ، كان هذا الهرم هو الشكل الأمثل لإدارة أى نشاط خلال عصر الصناعة . . هذا الهرم بدأ يهتز وتتساقط أحجاره ، وبدأ الذين يتربعون على قمته يشعرون بقلق متزايد ، فالذى يجرى يختلف تمامًا عما تعودوا عليه على مدى عشرات السنين . . المؤسسات الاقتصادية تناقصت أرباحها وتعددت مشاكلها ، وبدأ بعضها يحقق خسارات غير مسبوقة .

لهذا ، يعود الفضل فى كثافة البحث والتفكير والسعى إلى اكتشاف مجتمع المعلومات القادم ، إلى أصحاب النشاط الاقتصادى ، الذين أنفقوا بسخاء على مجموعات البحث على أمل التوصل إلى ما يعيد التوازن إلى مؤسساتهم . وقد جنت المؤسسات الذكية ثمار ما أنفقته ، واستفادت من الأفكار التى توصل إليها علماء المستقبل ، فأعادت بناء نفسها من نقطة الصفر ، مستعدة

لدخول مجتمع المعلومات ، فى أحسن وضع ممكن .

وعندما شعرت بعض الحكومات بأن الخلل الذى أصاب إدارة المؤسسات الاقتصادية يلحق بأجهزتها الإدارية ، استفادت من جهد هذه المؤسسات ، وبدأت تعيد ترتيب كيانها بما يتفق واحتياجات المجتمع الزاحف .

لقد كان هرم تسلسل الرئاسات ناجحًا تمامًا طوال سنوات ازدهار المجتمع الصناعى ، وجرى تطبيقه بنجاح على كل شىء فى المجتمع الصناعى ، من المصنع إلى الوزارة إلى المدرسة إلى المستشفى إلى استديو الإنتاج السينمائى ! . فما هو السر فيما يحدث الآن ، ويجعل إدارة النجاح القديمة مصدرًا للمشاكل والفشل ؟ ، وما هو البديل للهرم البيروقراطى الذى اعتمدنا عليه لعشرات السنين؟ .

القيم الجديدة والضرورة الاقتصادية

السر فى هذا هو أن التنظيمات الإدارية التى عرفناها ــ ومازال الكثير يتمسك بها حتى الآن ـ نبعت من طبيعة واحتياجات المجتمع الصناعى ، وتشكلت وفقًا لخبرات علماء الإدارة على مدى عشرات السنين من عمر المجتمع الصناعى . إلاّ أن هذا المجتمع الصناعى ذاته قد بدأ يتداعى ، ويتخلى عن مكانته لمجتمع جديد ، هو مجتمع المعلومات ، وهذا يقتضى أن نفهم جيدًا المبادئ والأسس والعقائد التى يقوم عليها المجتمع الجديد ، حتى نستنبط أفضل الأشكال الإدارية للتعامل معه ،وهى بالطبع غير ما استقر عليه الرأى طويلاً .

لقد اجتهد علماء المستقبل من أمثال توفلر وناسبيت ودراكار وغيرهم فى محاولة تصور شكل الإدارة المفيد فى مجتمع المعلومات ، إما بمبادرة شخصية ،

أو لحساب المؤسسات الكبرى التى استشعرت الخطر ، فأوكلت إليهم مهمة طرح رؤاهم واقتراحاتهم التى يمكن أن تساعد فى مواجهة الموقف .

كانت المفاجأة أكبر مما يحتمل معظم أصحاب ومدراء هذه المؤسسات . . لقد اكتشفوا أن المطلوب لا يقف عند حد إجراء تعديل هنا وتطوير هناك ، وتغيير فى بعض الجزئيات . . اكتشفوا أن المطلوب وبشكل عاجل « إعادة ابتكار أو اختراع المؤسسة ! » أى إعادة النظر فى الأهداف الأصلية للمؤسسة وطبيعة نشاطها والهيكل الإدارى الذى تعتمد عليه . فى هذا يقول جون ناسبيت :

« إعادة اختراع أو ابتكار المؤسسة كان حلاً طبيعيًا . وإذا كنا نحن - كمجتمع - نسعى إلى أن ننجح فى إعادة اكتشاف أنفسنا ، من الأسرة إلى المجتمع ، فلابد أن نبنى ذلك على أرض اقتصادية صلبة . الاختراع الجديد للمؤسسة الاقتصادية ، الذى يتيح لها أن تتحول إلى مكان يتحقق فيه احتمال الربح ، والاهتمام بصالح البشر فى نفس الوقت هو الذى يوفر لنا هذه الأرض الصلبة » .

ويقول إننا فى أنسب الأوقات للقيام بهذه العملية الثورية ، ويؤكد هذا بقوله : « إننا نعيش فى زمن نادر من التاريخ ، يتوفر فيه عاملان جذريان من عوامل التغيير الاجتماعى : القيم الجديدة ، والضرورة الاقتصادية » .

خطورة نجاحات الأمس !

ويقترب توفلر أكثر من تفاصيل الموضوع فيقول : إن المؤسسة الاقتصادية المناسبة لزمننا لابد أن تكون « مؤسسة دائمة التكيّف » ولهذا فهى تحتاج إلى نوع جديد من القيادات . . إنها تحتاج إلى « مديرى تكيّف » يتزودون بمجموعة

كاملة من المهارات الجديدة التى تكون غير خطّية أو أحادية فى طبيعتها ، أى تكون متعددة الجوانب ، وفاهمة لتبادل التأثير بين هذه الجوانب .

الحكمة فى قول توفلر واضحة ، فنحن فى زمن التدفق المتسارع للمعلومات والمعارف والتكنولوجيات المتطورة ، وهذا يؤثر بشكل كبير على جدوى أى نشاط اقتصادى أو اجتماعى ، مما يقتضى من أصحاب هذا النشاط أن يعيدوا النظر فى مجمل وتفاصيل نشاطهم ، وبشكل دورى ، على ضوء ما تغير من معارف وتكنولوجيات ، وبالتحديد على ضوء ما تغير فى البشر نتيجة لتغير المعارف .

ويقول توفلر : إن المدراء القادرين على التكيف ، عليهم اليوم بدلاً من إقامة صروح دائمة أن يعيدوا بناء شركاتهم بحيث يصلون بها إلى الحد الأقصى من القدرة على المناورة . . . عليهم أن يتكيفوا سريعًا بالضغوط المباشرة ، ويفكروا ـ فى نفس الوقت ـ فى إطار الأهداف بعيدة المدى . فى الماضى ، كان بإمكان العديد من المدراء أن يحققوا نجاحهم بتقليد استراتيجيات الشركات الأخرى الناجحة ، واستيحاء نماذجها التنظيمية . أما اليوم ، فعلى قادة المؤسسات الاقتصادية أن يبتكروا ويخترعوا ، لا أن يقلدوا وينسخوا .

وهو يحذر ـ بوضوح ـ أولئك الذين يتجاهلون التغيرات الماثلة التى تحدث من حولهم ، ويريدون أن يمضوا فيما كانوا فيه ، مكررين ما كانوا يفعلونه فى الماضى ، فيقول : « . . عندما تجتاح المجتمع والاقتصاد مثل هذه الموجات العظيمة من التغيير ، يكون مصير المديرين التقليديين ، الذين تعودوا الخوض فى المياه الآمنة ، أن تلفظهم مؤسساتهم . فعاداتهم التى مارسوها على مدى حياتهم ـ تلك التى ساعدتهم على النجاح ـ تصبح اليوم عقبة أمام الإنتاج والتطور . . ونفس الشيء ينسحب على المنظمات الاقتصادية ، نوع الإنتاج والأشكال التنظيمية التى ساعدتها فى الماضى على النجاح غالبًا ما يثبت فشلها

اليوم . لهذا ، فالقاعـدة الذهبية للبقاء تصبح « ليس هناك اليـوم ما هو أخطر من نجاحات الأمس ! » .

الضغوط والرؤية البديلة

إذا قمنا بتطبيق ما نقوله عـن إدارة المؤسسة الاقتصادية أو الشركة على إدارة المجتمع . أو بمعنى أدق إدارة الحكومة ، سنجد توازيًا شبه كامل فى الجانبين . من أمثلـة ذلك الحديث عن الاشتراطـات التى تكون ضروريـة لإحداث تغيير ملموس فى المؤسسات الكبرى .

اشتراطات التغيير الأساسية ثلاثة :

* الضغوط الخارجية : يمكن أن تكـون هذه الضغوط على شكل منـافسة متزايـدة ، أو تنظيمات حكوميـة جديـدة ، أو تدخـلات طارئة وجـذرية مـن جانب الحكومة ، أو مطالب جديدة للمستهلكين أو العاملين أو دعاة الحفاظ على البيئة . وأيضًا من الضغوط الخارجية عـدم رضا الزبائن أو حملة الأسهم ، وعدم انتظام الإمدادات ، أو تغيير فى الوضع الضرائبى أو فى سعر الفائدة ، أو سعر العملـة . هذه الضغوط يجب أن تكـون على درجة عـالية من القـوة ، مما يجعل من المستحيل على المؤسسة أن تواصل سيرها بالطريقة السابقة .

* الضغوط الداخلية : وهذه قد تتراكم نتيجـة لأن الإدارة تفشل فى انتهاز الفـرص الجديـدة ، أو لكـونها بطيئـة ومـرتبكـة فى استجـابتهـا للتهـديـدات الخارجية . أو خضوع المؤسسة لضغوط نتيجة لسيـاستها الداخلية وللصراعات الدائرة داخلها من أجل احتلال الوظائف الأعلى .

* الرؤية البـديلة : فى جميـع الأحوال ، وحتـى عندمـا تتجمع الضغـوط الخارجيـة والداخليـة وعندمـا تظهر معـارضة صحيـة ، فإن احتمال حـدوث

تغييرات جذرية يبقى ضعيفًا ، ما لم تستطيع العناصر الداخلية التى تسعى إلى هذا التغيير أن تقدم رؤية واستراتيجية مترابطة منطقيًا ، وما لم تكن لديها رسالة جديدة مقترحة تحل محل الرسالة القديمة وأهداف مبتكرة مستحدثة تحل الأهداف المستقرة . وحتى فى حالة رفض القائمين على المؤسسة لهذه الرؤية البديلة ، فإنها ستظل تلعب دورها الجدى فى بلورة الأفكار ، وتحريك العناصر المساندة للتغيير ، وإحداث التسارع فى السعى إلى التكيف بالظروف الجديدة .

هذه الاشتراطات قد لا تكون متعادلة التأثير ، وقد لا تكون كافية لاحداث التغيير الأمثل لكنها تكون لازمة وضرورية .

الإدارة .. من الحكومة إلى الشركة

تحدثنا من قبل عن الآثار المجتمعية التى ترسم ملامح مجتمع المعلومات ، وأشرنا إلى أهمية التعرف على هذه الآثار التى تقود عملية التغيير فى حياة الجنس البشرى ، على اتساع العالم . وقلنا إن تسارع المعلومات والمعارف وتطور تكنولوجيات الكمبيوتر والاتصالات ، هو أحد المحركات الأساسية فى حركة التغيير ، وإنه من المهم أن نمضى لما هو أبعد من مجرد تأمل هذه الانجازات التكنولوجية لتحديد التغيرات التى تفرضها على مختلف مجالات النشاط البشرى .

وفيما يلى من حديث ، سنلمس مدى التأثير الذى تحدثه هذه التغييرات المجتمعية فى حياتنا ، وبصفة خاصة فى الأسلوب والنهج الإدارى الذى نلتزم به فى مؤسساتنا . سنلقى الضوء على عناصر التحول التى تقتضى ابتكار أسس جديدة لإدارة كل شىء ، من الحكومة إلى الشركة إلى الأسرة ، وكيف أن المطلوب ليس مجرد التعديل والتطوير ، ولكن إعادة البناء والاستكشاف .

من رأس المال النقدى إلى رأس المال البشرى :

المؤسسة الجديدة تختلف عن القديمة فى أهدافها وافتراضاتها الأساسية . فى عصر الصناعة ، عندما كانت الموارد الاستراتيجية هى رأس المال ، لم يكن هدف المؤسسة يتجاوز تحقيق الربح . أما فى عصر المعلومات ، حيث المعلومات والمعارف والابتكارية هى الموارد الاستراتيجية ، لابد أن يتغير هدف المؤسسة . ولا يوجد سوى سبيل واحد أمام كل مؤسسة ، فى سعيها للوصول إلى هذه الموارد الثمينة ، هو سبيل البشر الذين تكمن فيهم هذه الموارد .

لهذا ، فإن الافتراض الأساسى للمؤسسة التى تريد أن تعيد اكتشاف ذاتها ، هو أن البشر ـــ رأس المال البشرى ـ هم أكثر مواردها أهمية . لقد آن الأوان لكى ننظر بجدية إلى الشعار الذى كان المصلحون يطلقونه دون جدوى ، وهو « البشر قبل الربح » والذى تقتضى الأوضاع الجديدة بتعديله حتى يكون أكثر توازنًا ، وبحيث يصبح « البشر والأرباح » .

فى مجتمع المعلومات ، تصبح الموارد البشرية لأية مؤسسة هى سلاحها فى المنافسة .

وإذا أردنا أن نرى جانبًا من تطبيق هذا المبدأ فى بعض المؤسسات ، نشير إلى تضاعف الانشغال المستحدث للمؤسسة بصحة ولياقة العاملين فيها . فالمؤسسة المتطورة تعامل البشر الذين تضمّهم ـــ أى رأسمالها البشرى ـ باهتمام جديد ، تشجعهم على التوقف عن التدخين ، وعلى أن يخفضوا أوزانهم ، وأن يمارسوا التمارين الرياضية ، ويتدربوا على مواجهة التوترات بشكل صحى . إن ما كان يعتبر فى الماضى تدخلاً معيبًا من جانب الإدارة فى شئون العاملين وحياتهم الشخصية ، يصبح حقًا ـ وواجبًا ـ بالنسبة للمؤسسة التى تحرص على مواردها الاستراتيجية . على ذلك فإن المؤسسة التى تحرص على إعادة اكتشاف

نفسها ، تعطى أكبر اهتمام لنوعين من البشر تتوقف عليهما حياتها : موظفيها وزبائنها .

من المهم أن يكون واضحًا الفرق بين ما نقوله ، وبين ما كان يحدث سابقًا فى بعض الشركات والمؤسسات الاقتصادية ، التى كانت تحرص على معاملة العاملين فيها بلطف كنوع من كرم الأخلاق ، وبين إدراك المؤسسة حاليًا أنها إذا كانت ستحقق شيئًا ما فإن ذلك سيكون من خلال البشر الذين تتعامل معهم .

التخلص من الإدارة الوسيطة :

إننا نشهد اليوم بداية اتجاه شامل للاستغناء عن الإدارات الوسيطة ، التى تتوزع على مستويات هرم الإدارة بين القمة والقاعدة . وحقيقة الأمر أننا نشهد هبوطًا لقمة الهرم ، واقترابًا من قاعدته ، بعد تضاؤل دور القيادات والإدارات الوسيطة ، التى كانت لها أهميتها خلال عصر الصناعة .

ماذا كانت تفعل هذه الإدارات الوسيطة ؟ كانت تجمع وتعالج وتمرّر المعلومات من أسفل إلى أعلى وبالعكس ، عبر هرم الإدارة البيروقراطى ، وهذا هو ما يمكن أن يقوم به الكمبيوتر بمزيد من الجيدة والدقة والكفاءة . لقد استفادت الإدارات الوسيطة من فكرة أن الناس يعملون بشكل أفضل عندما يخضعون لرقابة مباشرة . إلاّ أن التحولات المجتمعة الجديدة تفقد الإدارات الوسيطة مكانتها ، وتحضّ على تقسيم مجال العمل إلى مجموعات صغيرة ذاتية الإدارة ، متباينة التكوين ، تدخل فى تنظيمات شبكية ، تتصل بالإدارة العليا مباشرة ، بالإضافة إلى اتصالها أفقيًا بالمجموعات الأخرى داخل المؤسسة وخارجها .

الملاحظ حاليًا ، أن الإدارات الوسيطة أخذت فى التقلص . ولم ينتبه بعض

المحللين إلى حقيقة الظاهرة ، فأرجعوا ذلك إلى الكساد الاقتصادى ، إلا أن هذا ليس صحيحًا . خاصة وأن الشركات والمؤسسات الجديدة ، التى تبدأ عملها الآن ، تبنى هيكلها على أساس هرم مفلطح ، تقترب قمته من قاعدته ، يقوم فيه المنتجون بإدارة أنفسهم تقريبًا . . المهم أن الإدارة الذاتية تحل محل هيئة المديرين الذين كانوا يديرون الأنظمة . يحدث هذا الآن فى الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان . ويقول خبراء العمل إن الكمبيوتر يحل محل الإدارات الوسيطة بمعدل أكبر بكثير من احتلال الروبوت لوظائف عمال خطوط التجميع .

وبالطبع سيخلق هذا مشكلة بالنسبة للأعداد الكبيرة من أصحاب الخبرة الإدا رية الذين كانوا فى عداد الإدارات الوسيطة . وبعض المؤسسات يصعب عليها الاستغناء عن هؤلاء الذين عملوا بكفاءة فى السنوات السابقة . ومن بين الحلول التى لجأت إليها هذه المؤسسات ، هو أن تضع هؤلاء الذين تتوفر لديهم الكفاءة والموهبة معًا فى مجموعات صغيرة للقيام بمهام محددة ، أو بأن يعملوا كمقاولين داخليين لدى المؤسسة الأم ، تسند إليهم مهام إنتاجية محددة . ونظام المقاولة داخل المؤسسات الكبيرة يتضخم يومًا بعد يوم ، لأنه أكثر اتفاقًا مع احتياجات العمل فى عصر المعلومات .

نحو إدارة ذات رؤية واضحة وقوية :

أول مكونات إعادة اكتشاف وابتكار المؤسسة هو تحقق الرؤية القوية ، أى تحقق إحساس شامل جديد نحو المسار الذى تمضى فيه المؤسسة ، والأسلوب الأمثل للمضى فى هذا المسار .

عادة ما يكون قائد العمل هو مصدر الرؤية . وهذا يقتضى أن يكون هذا القائد حائزًا على مجموعة من المهارات الفريدة ، والقدرة العقلية اللازمة لخلق الرؤية وإبداع التصور ، ثم القدرة العملية على تحقيق هذه الرؤية . العمل فى

مجتمع المعلومات يحتاج إلى قائد ، وليس إلى آمر أو مدير . والقائد الجديد للعمل يجب أن يكون صاحب رؤية نامية .

المفروض أن تقود الرؤية السليمة إلى مزيد من المبيعات والنمو فى الأرباح ، وعوائد أكبر للمساهمين ، إلاّ أن المهم فى الإدارة الجديدة هو أن الأرقام يأتى دورها بعد الرؤية ، وليس كما يحدث فى الإدارة التقليدية عندما تعتبر الأرقام هى الرؤية .

تبنى أفراد المؤسسة للرؤية :

إذا كان خلق الرؤية من أول وظائف قائد العمل ، فإن وظيفته التالية هى أن يستقطب الأفراد الذين يمكنهم مساعدته على تحقيقها ، على أساس تبينهم لهذه الرؤية باعتبارها رؤيتهم الخاصة ، ومشاركتهم فى مسئولية تحقيقها . هذا النوع من التراص والتكاتف مطلوب من جانب جميع العاملين . يقول ناسبيت « عندما يتوحد العاملون مع أهداف الشركة ، عندما يمارسون نوعًا من الملكية نتيجة مشاركتهم فى الرؤية ، يشعرون أنهم يقومون بعمل العمر بدلاً من إحساسهم بأنهم يقومون بمجرد عمل يستهلك وقتهم » .

الرؤية الناجحة لأية مؤسسة هى التى تربط وظيفة الشخص بهدف حياته حتى يتحقق التراص المطلوب ، وذلك التراص الذى يخلق الحماس ويدفع العاملين فى الشركة إلى بذل كل جهد إضافى ، يجعلهم يقومون بالعمل الموكل إليهم بأسلم الطرق . قد يبدو هذا القول معادًا ، تضمنته أحلام المصلحين فى أوج أزدهار عصر الصناعة ، إلا أن الوضع الآن غير هذا . المسألة ليست مسألة أحلام ومبادئ ، حقيقة الأمر أن طبيعة العمل العقلى فى مجتمع المعلومات تجعل هذا ضرورة . أنت تستطيع أن تلزم العامل العضلى بالقيام بعمل محدد فى زمن محدد ، وتعاقبه إذا هبط عن المستوى المحدد وتكافئه إذا

تجاوزه . أمّا فى مجتمـع المعلومات ، بما فيـه من عمل عقلى يعتمـد على ابتكار وخلاقية العامل . فهذا الذى نقوله هو الحد الأدنى للحصول على نتائج أفضل من العامل .

لهذا ، فـإن أعدى أعـداء الإدارة فى مجتمع المعلـومات ، هـو المدير الـذى مازال يحلم بأسلوب استبدادى حازم فى إدارة مؤسسته . . . هذا الحلم القديم يبدو مغريًا لكنه لا يحقق أية نتـائج إيجابية فى عصر المعلومات ، لسبب بسيط هو أن الإدارة الاستبدادية تقضى على صلاحيات الخلق والابتكار عند العامل وهما شرطان أساسيان فى عصر المعلومات .



والآن ، مـا هـى الأشكـال الأنسـب للتنظيمات الإداريـة فى مجتمـع المعلومات؟ . .

للإجـابة على هـذا السؤال يحسن أن نجـرى مقارنـة عملية بين رؤيـة منظّر إدارى فى عصرالصناعة ، وآخر فى عصر المعلومات .

شركة التليفون والتلغراف الأمريكية

فى عام ١٩٦٨ ، تلقى الكاتب المستقبلى الكبير آلفين توفلر مكالمة تليفونية غير متوقعـة من إدارة شركة التليفـون والتلغراف الأمـريكية ، وهى واحـدة من أكبر المؤسسات الاقتصادية فى العالم ، ويرمز لها بالحروف (AT & T) وكانت تعرف فى ذلك الحين بـاسم شركة بل . طلـب منه نائب مديـر الشركة أن يتفرغ عدة سنوات لدراسـة نظام الشركة المعمـول به ، مـع وعد بإطـلاعه على كـافة البيانات المطلوبة ، وتوفير مساندة مـن كل مدير فيها . وفى عام ١٩٧٢ انتهى توفلـر من تقريـره السرى ، الذى اقترح فيه استراتيجيـة جديدة للشركـة أثارت

جدلاً شـديدًا ، متنبئًا بضرورة فض احتكـار الشركة لنظم بل التليفـونية ، ومعتبرًا هذا أمرًا حتميًا ، وناصحًا أن تتبنى الشركة أساليب جديدة للاتصال . وبعد هـذا بعشر سنوات ، كـانت الشركة قـد تبنت اقتراحـات توفلـر بنجاح ورفعت السرية عن ذلـك التقرير ، الذى اعتبرته من كـلاسيكيات علوم إدارة مجتمع المعلومات . . وهكذا كتب توفلـر كتابه عن « المؤسسة دائمة التكيّف » يتضمن قصة ذلك الجهد وتعليقاته على بنود التقرير الذى كان قد أنجزه .

ومن أطرف مـا جاء فى كتـاب توفلـر ، تلك المقـارنة التى يجريها بين آراء العبقرى الإدارى تيودور فيل الذى وضع شركة بيل على أول طريق النجاح عند نهايـة القـرن الماضـى ، أى فى أوج ازدهـار المجتمـع الصنـاعـى ، وبين الآراء الإدارية الجديـدة التى يستمدهـا توفلر من فهمـه بطبيعة مجتمع المعلومات . وهذه المقـارنة كافية لإقنـاعنا بعدم جدوى الاعتماد على الرؤى الخاصة بعصر الصناعة مهما كانت مفيدة وناجحة فى وقتها .

يقول توفلر عن تيودور فيل : إنـه العبقرية التنظيمية ، التى تكاد أن تكون منسية اليوم ، مع أنه هو الذى وضع شركة بيل على خريطة النشاط الاقتصادى لأول مرة عند نهايـة القرن الماضى ، ويقول : إن فيل كان مصلحـًا ابتكاريًا ، وليس مجرد إدارى نـاجح . لقد توصـل إلى فهم خصائص المجتمع الصنـاعى الزاحف ، ثم ناقش افتراضات رجال الأعمال التقليديين الذين سبقوه ، وأرسى أهـم مبادئ الإدارة فى مجتمـع الصناعـة . . لقد كـانت كتـابات فيـل بمثابـة الشريعة لأجيـال من العاملين فى شركـة بيل ، وكـانت أفكاره كـأساس لاتخاذ قرارات صـائبة ، قادت إلى نجـاح الشركة . . لكن فى الـوقت الذى دعـى فيه تـوفلر لكتـابة تقـريره (١٩٦٨) ، لم تكن أعمال الشركـة على نفس كفـاءتها السابقة . لهذا شعرت قيـادات الشركة بأن الوقت قد أصبح مناسبـًا لمناقشة ما إذا كانت الأساليب التقليدية للشركة مازالت مناسبة .

ماذا كنا نطلب من الحياة ؟ .

فيما يلي نستعرض رؤية تيودورفيل ، حول أنجح أساليب الإدارة في مجتمع الصناعة الذي عاش فيه :

* معظم الأفراد يطلبون نفس الشيء من الحياة . . معظمهم ينظر إلى النجاح الاقتصادي باعتباره الهدف النهائي وعلى ذلك فإن تشجيعهم وحفزهم يتم من خلال المكافآت الاقتصادية .
* كلما كانت الشركة أكبر ، كلما أصبحت أفضل وأقوى و، أكثر تحقيقًا للأرباح .
* العناصر الأولية للإنتاج ، هي العمالة والمواد الخام ورأس المال ، وليس الأرض .
* الإنتاج النمطي للبضائع والخدمات يعتبر أكثر كفاءة من الإنتاج الحرفي القديم ، الذي يتم قطعة بعد أخرى . والذي تختلف فيه كل وحدة عن التالية .
* البيروقراطية هي أكثر التنظيمات كفاءة ، والتي يكون فيها لكل تنظيم فرعي دوره الدائم والمحدد بوضوح في سلم تسلسل الرئاسات . وبحيث تصبح المؤسسة أو المنظمة في واقع الأمر ماكينة تنظيمية لإنتاج القرارات النمطية .
* التطور التكنولوجي يساعد على نمطية الإنتاج ، ويقود إلى « التقدم » .
* العمل بالنسبة لمعظم العاملين يجب أن يكون عملاً روتينيًا متكررًا ، ونمطيًا يخضع للتوحيد القياسي .

هذه هي مجموعة الافتراضات حول طبيعة عمل المجتمع الصناعي . وهي التي أتاحت لأبناء جيل تيودورفيل أن يضعوا أهدافًا واقعية للمؤسسة ، وأن

يخترعوا التكنولوجيات والإجراءات الفعالة لتطبيق هذه الأهداف .

لهذا ، سادت النمطية وعمليات التوحيد القياسي خلال شباب شركة بيل ، ولحوالى نصف قرن ، من ١٩٠٠ وحتى عام ١٩٥٠ ، كان الشعار الرسمى للشركة هو « سياسة واحدة ، نظام واحد ، خدمة عالمية » . وعند نهاية الأربعينيات كانت عوائد الشركة السنوية تبلغ ٢,٩ بليون دولار ، وكانت تستخدم نصف مليون عامل ، وتدفع ٢١ مليون دولار من الأرباح للمساهمين الذين بلغ عددهم ٨٣٠ ألف مساهم . لهذا كله كانت الشركة تحظى بنصيب الأسد فى سوق خدمات الاتصال . وأصبحت ــ بكل المقاييس ــ واحدة من أكبر المؤسسات الاقتصادية الخاصة فى العالم .

ماذا بعد التليفون الأسود ..؟

عندما بدأ ألفين توفلر دراسة أوضاع الشركة فى عام ١٩٦٨ ، كانت أوضاعها قد تغيرت كثيرًا عما كانت عليه فى عام ١٩٥٠ ، إلا أن هذه التغيرات كانت متدرجة ، وما اتخذته قيادة الشركة فى مواجهة تغير الأوضاع العامة ، تم نتيجة نوع من الحدس والتخمين ، وليس على أساس فهم شامل لطبيعة التغيرات الطارئة . لقد طرأت تغيرات على السوق وعلى نوع الطلب من جانب المشترين ، وطرأ تمايز شديد على أمزجة واختيارات المستهلكين ، وهذا جميعه تناقض بشدة مع مبدأ النمطية فى القرار والتنظيم والإنتاج ، الذى كانت الشركة تلتزم به .

فى الخمسينات . . بدأ الوضع يتغير بالنسبة لشيوع النمطية والقولبة التى كانت تسود المجتمع الأمريكى ، والتى كانت الماكارثية هى الانعكاس السياسى لها . وفى الستينات بدأ لأول مرة ظهور التنوعات الشديدة فى أساليب الحياة والأفكار والأزياء وشكل الأسرة ، وبدأت احتياجات المستهلكين

المختلفة تمثل أهمية خاصة . كانت الشركة لا تنتج سوى جهاز التليفون الأسود الشهير ، فانكسر هذا التوجه النمطى عندما بدأت الشركة عام ١٩٥٤ فى إنتاج أجهزة تليفونية ذات ثمانية ألوان ، ثم تعددت استخدامات التليفون وأشكاله ، وليس لونه فقط .

إلا أن الأمر كان أبعد من ذلك ، فلم تكن الأوضاع تحتم فقط تنويع الإنتاج ، بل تجاوزت ذلك ضرورة تنويع أساليب الإنتاج ، وتنويع الأساس التنظيمى الذى تقوم عليه الشركة .

فما هى الافتراضات التى وضعها توفلر فى تقريره معارضًا بها افتراضات تيودور فيل ؟

مزاج المستهلك

لقد استمد توفلر افتراضاته من فهمه لواقع واحتياجات مجتمع المعلومات الزاحف على العالم ، وجاءت كما يلى :

* عندما تتحقق الاحتياجات الأساسية للعيش . يظهر معظم الناس عدم قبول بنفس الشيء من الحياة ، وعلى ذلك فالمكافأة الاقتصادية وحدها لا تكون كافية لإثارة حماس مواطن اليوم وحفزه على الإنتاج .
* فى زمننا هذا ، يوجد حد أقصى لضخامة المشروع الاقتصادى ، وهذا ينسحب على المؤسسات الاقتصادية وعلى التنظيمات الحكومية أيضًا .
* المعلومات لها نفس أهمية الأرض والعمل ورأس المال والموارد الأولية ، بل ربما تكون أهم منها جميعًا .
* إننا نتحرك من الإنتاج النمطى الماثل للمصنع ، نحو نظام جديد يعتمد على إنتاج ما يشبه الحرف اليدوية ، من حيث خصوصية الإنتاج وتنوعه ،

ومن الممكن تسمية هذا الإنتاج باسم « الحرف العقلية » ، فهو إنتاج يقوم على المعلومات والتكنولوجيات فائقة التطور . الإنتاج النهائى لهذا النظام ليس ملايين الوحدات المنتهية المتطابقة والنمطية ، ولكنه عبارة عن بضائع وخدمات « حسب المقاس » ، و « وفقًا لمزاج المستهلك » .

* البيروقراطية لم تعد أفضل الوسائل للتنظيم . الأنسب الآن أن تصبح المكونات التنظيمية عبارة عن وحدات نموذجية يمكن أن تضاف إلى التنظيم ، كما يمكن الاستغناء عنها . كل وحدة من هذه الوحدات تتصل بالوحدات العديدة الأخرى أفقيًا ، وليس فقط رأسيًا من خلال النظام الهرمى لتسلسل الرئاسات . قرارات هذه الوحدات ، مثل إنتاجها وخدماتها تكون متباينة ، وفقًا لاحتياج المستهلك ، وليست نمطية .
* التطور التكنولوجى لا يوفر بالضرورة ما نطلق عليه « التقدم » . حقيقة الأمر أنه إذا لم يتم التحكم فى التكنولوجيا بحرص ، فمن الممكن أن تخرب ما تم الوصول إليه من تقدم .
* العمل ، بالنسبة لمعظم الأفراد ، يجب أن يكون متنوعًا ، وغير متكرر ، ويتضمن تحمل المسئولية ، وأن تتوفر فيه التحديات لقدرات الفرد على الاختيار والتقييم واتخاذ القرار .

أزمة تحديد الهوية

ويعقّب توفلر قائلاً : إنه فى اقتصاد يتزايد تركيبًا وتنوعًا مع مرور كل ساعة ، من المحتم أن تجدّد العديد من الشركات نفسها ، وسط أزمة عميقة بالنسبة للتعرّف على الذات . كلما زاد التباين والتمايز فى بيئة نشاط الشركة ، أصبح من الضرورى جدًا أن تعرف الشركة بالتحديد نوع العمل الذى تقوم به ، فى إطار ما يجرى من تغيرات .

بالنسبة لشركة التليفون والتلغراف الأمريكية ، كان شعار الخدمات العالمية هو المادة اللاصقة التى كانت تحقق التماسك لمضمون عملها . بالطبع ، حدث هذا عندما كانت تنتج التليفون الأسود التقليدى ، وما يتصل به من خدمات . لكن فى بيئة سريعة التغير متزايدة التعقيد ، تدفع إلى التمايز والتباين بصفة دائمة ، لم يعد التليفون الأسود كافيًا ، وأصبح على الشركة أن تسأل نفسها : ما الذى يجب أن تفعله أساسًا ؟ هل هو تأجير التليفونات . أم تصنيع السنترالات ؟ . . فإذا كان الأمر كذلك ، أى نوع من المعدات ولأى غرض؟ . . هل على الشركة أن تدخل سوق الكمبيوتر ؟ . . هل يساعدها هذا على الدخول فى اقتصاد المعلومات ؟ . .

بغير الإجابة عن هذه التساؤلات ، وما يشبهها ، كيف يمكن للإدارة أن تتحكم فى مواردها بشكل ذكى ؟ . . لقد اكتشف قادة الشركة أن مبرر وجودها لم يعد له نفس الثقل القديم . . وهذا هو السر فى ما قامت به الشركة من محاولات لمواجهة أزمة تحديد الهوية .

هبوط الهرم التقليدى

تكلمنا فيما سبق عن انقضاء التصور الإدارى ، الذى شاع فى مجتمع الصناعة ، والذى مازال يتخبط هذه الأيام فى بيئة مجتمع المعلومات . وأجرينا مقابلة بين مفهوم الإدارة الناجحة فى عصر الصناعة ، والمفهوم المناقض للإدارة الناجحة فى عصر المعلومات . . فما هى تفاصيل التنظيم الإدارى الجديد ، أو بمعنى أصح التنظيمات الإدارية المتعددة والجديدة ؟ .

الجديد المطلوب ليس مجرد تعديل أو تطوير للقديم . فى هذا يقول توفلر : إننا بحاجة إلى طريقة جديدة فى التفكير بالنسبة لإدارة نشاطاتنا الاقتصادية . وفى مكان التقسيمات التقليدية التى كانت قائمة ، يجب أن تنقسم المؤسسة إلى

بنيات مرنة إلى أبعد حد ، لتكون قادرة على مواجهة التغيرات المتسارعة . وهذه البنيات تتكون من « هيكل عام » و « وحدات مستقلة » . مؤسسة المستقبل ليست لها صورة الكيان الهائل المستقر الذى كان لمؤسسة الأمس . مؤسسة المستقبل ستكون أشبه بالنظام الكوكبى ، أو المجموعة الشمسية . . المؤسسة الأم تحتل موقعها فى مركز ذلك « النظام الكوكبى » التى هى جزء منه ، ومن حولها الشركات والوكالات والتنظيمات التابعة منها ، وذات الاتصالات المتبادلة بينها . يقول توفلر : إن هذا التصور يمكن أن يضع نموذجًا قويًا للمؤسسات القادرة على التكيف الدائم .

لقد كان الهرم الراسخ هو النموذج الإدارى الأساسى فى المجتمعات الصناعية التقليدية ، حيث مجموعة تحكم صغيرة عند القمة ، فوق صفوف من الأقسام الوظيفية الدائمة . واليوم يتغير شكل النموذج الإدارى الأمثل . النموذج القادر على التعامل مع التغيرات المتلاحقة التى يأتى بها مجتمع المعلومات ، يكون أشبه بالاسطوانة ذات الهياكل شبه الدائمة ، يتعلق بها تنوع من الوحدات الصغيرة المؤقتة ، والتى تتعدل علاقتها ببعضها وفقًا لاحتياجات التغير .

وللوصول إلى كيفية تطبيق هذا التصور على المؤسسات الكبرى ، يبدأ توفلر بطرح ثلاث مشاكل تنظيمية خلقتها الظروف الجديدة لمجتمع المعلومات .

التنافر بين المؤسسة وبيئتها

البنيات التنظيمية القائمة فى معظم الشركات ، جرى تصميمها لتنتج ـ بشكل متكرر ــ أنواعًا محدودة من القرارات الأساسية . وفى ظل النظام البيروقراطى التقليدى ، يكون لكل مشكلة طارئة فى محيط الشركة ، جهة

مناسبة فى تنظيم الشركة سواء كانت هـذه المشكلة متصلة بالتسويق أو الإنتاج أوالتمويل . ونظرًا لأن أنماط المشاكل كانت محدودة ومتكررة ، جرى العرف أن يدفع بالمشكلة إلى الوحدة أو الجهة المناسبة .

واليوم ، تنشأ أعداد متزايدة من المشاكل ـ غير المسبوقة ـ والتى لا يمكن أن نجد عنصرًا تنظيميًا منـاسبًا لها بشكل حقيقى . لـذلك ، نما عدد متزايـد من التنافرات بين البنية التنظيمية القائمة فى أية لحظة ، ومتطلبات هذه اللحظة . أصبحت المشاكـل لا توكل إلى الإدارات أو الأقسام القـادرة على حلها ، وساد أيضًا نوع من عـدم الفهم لطبيعة المشاكل الناشئـة ، وجرى تفسير كل مشكلة بشكل قسرى مفتعل ، حتى يتم إخضاعها للسوابق التنظيمية التقليدية . هذا بالإضافة إلى ما قاد إليه ذلك من تخبط وفوضى فى خطوط الاتصال بين الأقسام المختلفة ، فى محاولة لضبط ما يظهر من تسيب فى سير العمل .

تسارع التغيرات على مستوى الوحدات الفرعيـة للمؤسسة ، بالنسبة لعدة عناصر ، مثـل احتياجـات المستهلكين أو المؤشرات الاجتماعية ، أو التغير فى القوى السيـاسية ، أو فى المســائل المتصلة بالسكـان ، إلى آخر ذلـك . . هذا التسـارع فى التغيرات أصبح يعنى أن المؤسسة تواجـه فيضًا متسارعًا من الفرص الجديدة والمشـاكل غير المتكررة أو المسبـوقة . وكلما تزايـدت سرعة التغيرات ، كلما تناقصت الاستمرارية فى المجتمع ، وكلما قل احتمال أن تكون مشكلة الغد شبيهة بمشكلة اليوم .

المشكلة المؤقتة ، وحيدة الظهور أو غير المتكـررة ، تقتضى تنظيماً مؤقتًا غير متكرر يتصدى لحلها . وطبيعى أنه من غير المعقول أن نبنى هيكلاً كاملاً دائماً ليتعامـل مع مشكلة لـن تصادفنا بعـد هذه الفترة مـن الزمن . وهـذا يقود إلى التفكير في الشكـل الإدارى الأمثل ، الـذى يقوم على تـوالد وتكـاثر وحـدات

العمل الصغيرة المستقلة نسبيًا ، والتى تنهى نفسهـا بنفسها عند انتهاء مهمتها ومبرر وجودهـا . ويقوم على تشكيـل جماعات خـاصة لحل كـل مشكلة مـن المشاكـل ، ولجان مؤقتة تتشكـل لبحث مـوضوع بعينه ولغـرض بعينه ، وغير ذلك من مجموعات العمل التى تجتمع من أجل هدف خاص مؤقت . ببعض هذه الوحدات يمكن أن تكون كبيرة وضخمة إلى حد بعيد ، كما فى حالة وكالة الفضـاء الأمريكيـة (ناسـا) ، وبعضها يتـم تصميمه ليبقـى على مدى عـدة سنوات ، والبعض الآخر لا يستمر وجوده لأكثر من عدة أيام .

هذا التحول من النماذج الدائمة الثـابتة إلى النماذج المتغيرة المتصلة بموضوع معين ولغرض بـالذات ، هو فى الحقيقة تكيفـًا أساسيًا مـن المجتمع بضرورات التغير الاجتماعى شديد السرعة . . وهـو السبيل إلى القضاء على التناقض بين المؤسسة وبيئتها .

التسلسل الهرمى

التنظيمات التى تعتمد على التسلسـل الهرمى الرأسى ، والتـى تنساب فيها الأوامر بنعـومة عبر سلسلة من القيـادات السفلية المتدرجـة ، هذه التنظيمات كان ينظر إليها على مدى عشرات السنين باعتبـارها النموذج الأمثل للكفاءة ، وهذا النموذج التنظيمى للتحكـم هو خاصية أساسية مـن خواص التنظيم فى عصر الصناعة .

نظام التحكم هذا ، يعتمد على عاملين : تغـذية مرتدة سليمة وذات وزن وقيمة من القاعدة ، وتجانس نسبى فى نوع القرارات المطلوبة . ولما كانت أنواع المشاكـل التى يتصـدى لها صانع القـرار متكررة وقليلة التنـوع ، كان بـإمكان المديرين أن يجمعـوا قدرًا كبيرًا من المعلومـات حول المشاكل التـى تصادفهم ،

وترتب على هذا أن تراكمت لديهم الخبرة المستفـادة القابلة للتطبيق ، من واقع سوابق نجاحاتهم وإخفاقاتهم .

واليوم . . . يفقد هذا النظام القائم على تسلسل الرئاسات الرأسى ما كان له من كفاءة ، وذلك بسبب غياب الشرطين الأساسيين لنجاحه ، نعنى بذلك التغذية المرتدة وتجانس القرارات . صناع القرار أصبحوا يواجهون بشكل متزايد الأكثر والأكثر من الأنـواع المتباينة من القرارات . . قرارات تتصـل بالتطورات التكنـولوجيـة المرتبطـة بـالاقتصاد ، بكـل مـا فى هـذا المجال مـن تعقيـدات وتغيرات . . قرارات يعـانى منها صـانع القرار نتيجة لتـزايد عبء المسئوليات السياسية والثقـافية والاجتماعية . ومن نـاحية أخرى ، يشعر صـانع القرار أن التغذية المرتدة من القواعد تفقد كفاءتها بشكل متزايد .

إن المعلومات التى تتدفق على إدارة المؤسسة ، يتزايد تدفقها بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ ، وهو قدر من التـدفق يتجاوز قدرة المدير على استيعابه ، أو التعـامل معـه . وفى نفس الوقت ، يواجه المدير تزايـدًا فى حجم وتنـوع المشاكل التـى تتكاثر بتسارع كبير ، لا يتناسـب مع الفقر الشديـد فى التغذية المرتدة الصحيحة التى يحصل عليها .

لقد عملت ثورة المعلومات على إحداث تنويع جذرى فى البيئة الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية التى تعمل فيهـا المؤسسة ، وهذا يتطلب استجابات أكثر تنوعًا وسرعة ، كما أن الضغوط تتغير بشكل أسرع من أى وقت مضى ، لم تعـد هناك فسحـة مـن الوقـت تسمـح للمعلومـات المطلـوبة أن تنتقـل عبر المستويات المختلفة لهرم تسلسل الرئاسات ، أو للمـديرين الذين فى القمة أن يتراكم لديهم القدر الوافى من الخبرات حول أى نوع من المشاكل .

ونتيجـة لهذا ، القرارات الفعـالـة فى عالم اليوم يجب أن يتـم اتخاذها عنـد

المستويات الأدنى فالأدنى من المؤسسة . إن احتياجات المشاركة فى اتخاذ القرار على هذا الأساس لا تنبع من أيديولوجيات سياسية ، أو حلم أخلاقى ولكنها تنبع من فهم أن النظام - ببنيته الحالية - لا يمكن أن يستجيب بكفاءة للبيئة سريعة التحول التى تعيشها . . لهذا بدأنا نرى الحاجة إلى اللامركزية السياسية ، وإلى المشاركة في العوائد ، وللمساهمة من جانب الطبقات الشعبية ، والاستقلال الذاتى للمحليات . . إلى آخر ذلك .

حجم المؤسسة

العديد من المؤسسات تواجه اليوم احتمال أن يؤدى اتساع نطاقها وكبر حجم نشاطها إلى نتائج مخربة ، ليس فقط بالنسبة لصالح المجتمع ، ولكن لصالح المساهمين فيها أيضًا .

ويقول توفلر : إن بعض المؤسسات تجاوزت الآن إمكانية إنقاذها ، إنها عبارة عن ديناصورات تنظيمية . إن هذه المؤسسات الضخمة تكون غير قادرة على التكيف بالظروف المتغيرة ، ولا يمكن أن تواصل وجودها بشكلها الحالى عند مطلع القرن القادم .

التحدى الذى ستواجهه هذه المؤسسات الكبيرة فى المستقبل ، هو أن تفى بوعودها للجمهور وحاملى الأسهم دون أن تعانى من ضخامة حجمها ، أو دون أن تصاب مراكز اتخاذ القرار فيها بتصلب الشرايين ، أو دون أن تنهار بالكامل . والحل بالنسبة لمؤسسة اليوم هو أن تنظر بجدية إلى مخاطر التنافر مع بيئتها ، وتمسكها بالتسلسل الهرمى ، وبإصرارها على التمسك بحجمها الكبير.

مستقبل الإدارة

فى ختام حديثنا عن أثر التغيرات المجتمعية التى يأتى بها عصر المعلومات على المجال التنظيمى الإدارى ، نلخص ما قلنا ، وننتقل إلى طرح الافتراضات لتنبؤات حول التغيرات التنظيمية فى مجال الإدارة .

وفيما يلى أربعة عناصر أساسية عند التفكير فى مستقبل الإدارة ، ومستقبل التنظيمات الإدارية .

١ ـ بناء أية شركة أو مؤسسة يجب أن يكون مناسبًا لبيئتها الخارجية ، وليس لبعد واحد من أبعاد هذه البيئة . العديد من رجال الأعمال والاقتصاديين والمخططين يعتمدون فى تعريفهم بيئة المؤسسة على الاصطلاحات الاقتصادية الضيقة . والأمر يجب أن يكون على عكس هذا ، فلابد عند تعريف بيئة المؤسسة أن تدخل في الاعتبار تنوعًا واسعًا من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية ، وغير ذلك من العوامل التى اعتدنا تجاهلها . والذى يتصدى لوضع استراتيجية المؤسسة عليه أن يرصد أفقًا واسعًا .

٢ ــ لقد تغيرت بيئة المؤسسة بسرعة ، وبشكل جذرى ، خلال العقود الماضية ، بحيث أن التصميمات والهياكل التى كانت تستهدف النجاح فى البيئة الصناعية ، تكاد أن تكون غير صالحة بالمرة هذه الأيام . ولهذا فعلى قادة العمل . أو أولئك الذين يصنعون استراتيجيات المؤسسة ، أن يكتشفوا التصميمات والهياكل التى مضى زمنها ، وأن يسعوا إلى تغييرها قبل أن تقود إلى هدم المؤسسة .

٣ ـ وهذا يعنى أن العديد من العقائد الأساسية حول المؤسسة ـ تلك التى كانت قابلة للتطبيق والنجاح فى الماضى ـ يجب أن يعاد امتحانها . لأن

العقائد إذا لم تعد صالحة ، دفعت السياسات القائمة عليها بالمؤسسة إلى الطريق الخطأ . علينا اليوم أن نناقش انطباعاتنا الأساسية حول عدة أشياء : التوحيد القياسى ، والنمطية ، واقتصاديات الضخامة ، والتكامل الرأسى ، ونوع حوافز العاملين ، ومدى كفاءة الإنتاج والتوزيع على نطاق واسع ، وحقيقة ما يفضله ويطلبه الزبائن ، وطبيعة تسلسل الرئاسات الهرمى .

٤ ـ لا يجب أن نعتمد على المؤشرات المعزولة ، سواء كانت صغيرة أم كبيرة . ففى زمن التغير السريع يكون الاعتماد على التخطيط الاستراتيجى القائم على استكشاف المؤشرات الخطية أو الأحادية خادعًا بطبيعته . وهذا النقد للمؤشرات الخطّية الأحادية المعزولة ، يتضاعف إذا ما كانت هذه المؤشرات لا تخرج عن نطاق العوامل الاقتصادية أو السكانية . الذى نحتاجه اليوم فى التخطيط ليس مجرد مؤشرات معزولة عن بعضها البعض ، ولكن نماذج متعدّدة الأبعاد ، يدخل فى اعتبارها التأثيرات المتبادلة للقوى التكنولوجية والاجتماعية والسياسية ، وحتى الثقافية ، جنبًا إلى جنب مع الاقتصاد .

تطبيقات بالجملة

عندما نتكلم عن مستقبل التنظيمات الإدارية ، لا يجب أن نتصور حديثنا يجرى عن شىء سيحدث فى المستقبل ، فحقيقة الأمر أن عالم اليوم تجرى فيه ـ شرقًا وغربًا ـ العديد من التجارب للبحث عن الهياكل الإدارية التى تحقق الاشتراطات التى أوردناها والتى تستجيب للتغيرات التى يفرضها عصر المعلومات . من بين هذا :

* فريق العمل الصغير :

أكثر بدائل نظام الإدارة المركزى البيروقراطى انتشارًا هو نموذج فريق العمل الصغير ، المرن سريع الحركة ، المتضمن لكل الكفاءات الضرورية . هذا النموذج يشيع فى مصانع السيارات بديترويت ، كما يشيع فى شركات الالكترونيات بوادى السيليكون . . . لقد اكتشفت الإدارة أن الناس يحبون العمل فى فرق صغيرة متكاملة ، كل فريق يضم خبرات هندسية وصناعية وتسويقية ، وله مدير أو قائد عمل يتصل مباشرة بالقيادة العامة للمؤسسة .

* التنظيم البيولوجى :

ابتكرته شركة مينيسوتا للتعدين والصناعة (ثرى ام) لمواجهة بيروقراطية الهيكل الإدارى التقليدى ، ويعتمد فى جوهره على فريق العمل الصغير . ولكن كلما راج منتج من بين منتجات إحدى الفرق ، انسلخ عن هذا الفريق فريق جديد تخصص فى هذا المنتج ، وبذلك تتوالد الفرق الصغيرة بيولوجيا .

* نموذج الزمالة :

فى كثير من المؤسسات يترك الخبراء الحرفيون المتفوقون مواقعهم ، بهدف ترقيتهم إلى وظائف إدارية عليا تتضمن المزيد من السلطة والنفوذ والمال ، بعيدًا عن المجالات التى تفوقوا فيها . وهذا ، يحرم الخبير من عمل يحبه ، ويوجب على المؤسسة أن تبحث عن خبير بديل ، ويضاعف من وظائف الإدارة العليا التى لا تتصل مباشرة بالإنتاج .

منذ أكثر من ثلاثين سنة ، قامت شركة (آى . بى . ام) باعتماد نظام الزمالة الذى يتيح للمهندس ـ مثلاً ـ أن يظل مهندسًا ، ومع ذلك يطرّد ارتفاع

مرتبه ، وتـزيد سلطته فى الشركة وتتضـاعف امتيازاته ، دون انتـزاعه من مجال تفوقه ، وتحميل الشركة أعباء إدارية لا تكون فى مصلحتها .

* التنظيم الشبكى :

وهذا النمـوذج يعتمد أيضًـا على فريق العمـل الصغير (وقد طبقتـه شركة جور وشركاه لصنـاعة النسيج منذ عام ١٩٨٥) الموظف فى الشركـة يطلق عليه اسم « الشريـك » ، والتعامل بين أى شريك وآخـر يتم بشكل مبـاشر ، ومن خلال شبكة من خطوط الاتصال الأفقيـة والرأسية . وتنبع القيادة بين الشركاء بشكل طبيعـى من خلال الصفات التـى تتجسد أثناء العمل . وكـل شريك يختار المهمة التـى يتصدى لإنجازها عملاً بشعـار : « الأهـداف يضعها أولئك الـذين يكـون عليهـم تحقيقها » . وينمـو مرتـب الشريـك وفقًا لمدى إنجـازه لأهدافه .



وكما حـدث عنـد تنـاول مـوضوع مستقبـل العمليـة التعليميـة ، عنـدمـا استنبطنـا ذلـك المستقبل مـن خـلال العـلاقـة المتبادلـة بين مـؤشرات التغير الأساسية التى تصنع مجتمع المعلومات ، نطرح ـ فى ختام الحديث عن الإدارة ـ كيف يمكن أن نستنبط مستقبل الإدارة مـن خلال نفس المؤشرات الأساسية ، ونحدد أهم التحولات وعلاقتها بغيرها من التحولات ، وهى كما يلى :

١ ـ التحول من التخطيط قصير المدى ، إلى ضرورة تكوين رؤية مستقبلية تنبع منها جميع الاستراتيجيات والخطط . وهذا يفرض على كل مؤسسة أن تعيد اكتشاف نفسهـا ، ووظيفتها وكيانها ، وأن تعتمـد فى تحقيق أهـدافها على الخطط المرنة ، النابعة من رؤيتها الجديدة .

٢ ـ الانتقـال من الصناعـات الكهروميكانيكية التقليـدية ، كأسـاس للنشاط

الاقتصادى ، إلى صناعات التسيير الذاتى ذات الإدارة الرقمية ، وإلى الاعتماد على الروبوت . . وانتقال مركز ثقل الإنتاج من صناعات الأشياء المادية إلى صناعات المعلومات والخدمات . وهذا يقود إلى عدة نتائج ، من بينها التحول من سيادة العمالة العضلية ، التى تتطلب من العامل فيها أن يقوم بعمل جزئى محدود متكرر ، إلى شيوع العمالة العقلية التى تتطلب من العامل أن يفكر ويبتكر . وتقود أيضًا إلى التحول من رأس المال الاقتصادى إلى رأس المال البشرى ، لأننا ننتقل من مجتمع كانت موارده الاستراتيجية هى رأس المال ، وهدف مؤسساته هو الربح ، إلى مجتمع جديد موارده الاستراتيجية هى المعلومات والمعارف والابتكار ، الأمر الذى لا يتحقق إلا من خلال البشر ، الذين تسعى المؤسسة إلى ترسيخ هذه الصفات فيهم . . . ولذلك ، فأهم عنصرين فى المؤسسة الجديدة هما : العاملون فيها ، وزبائنها من المستهلكين لإنتاجها .

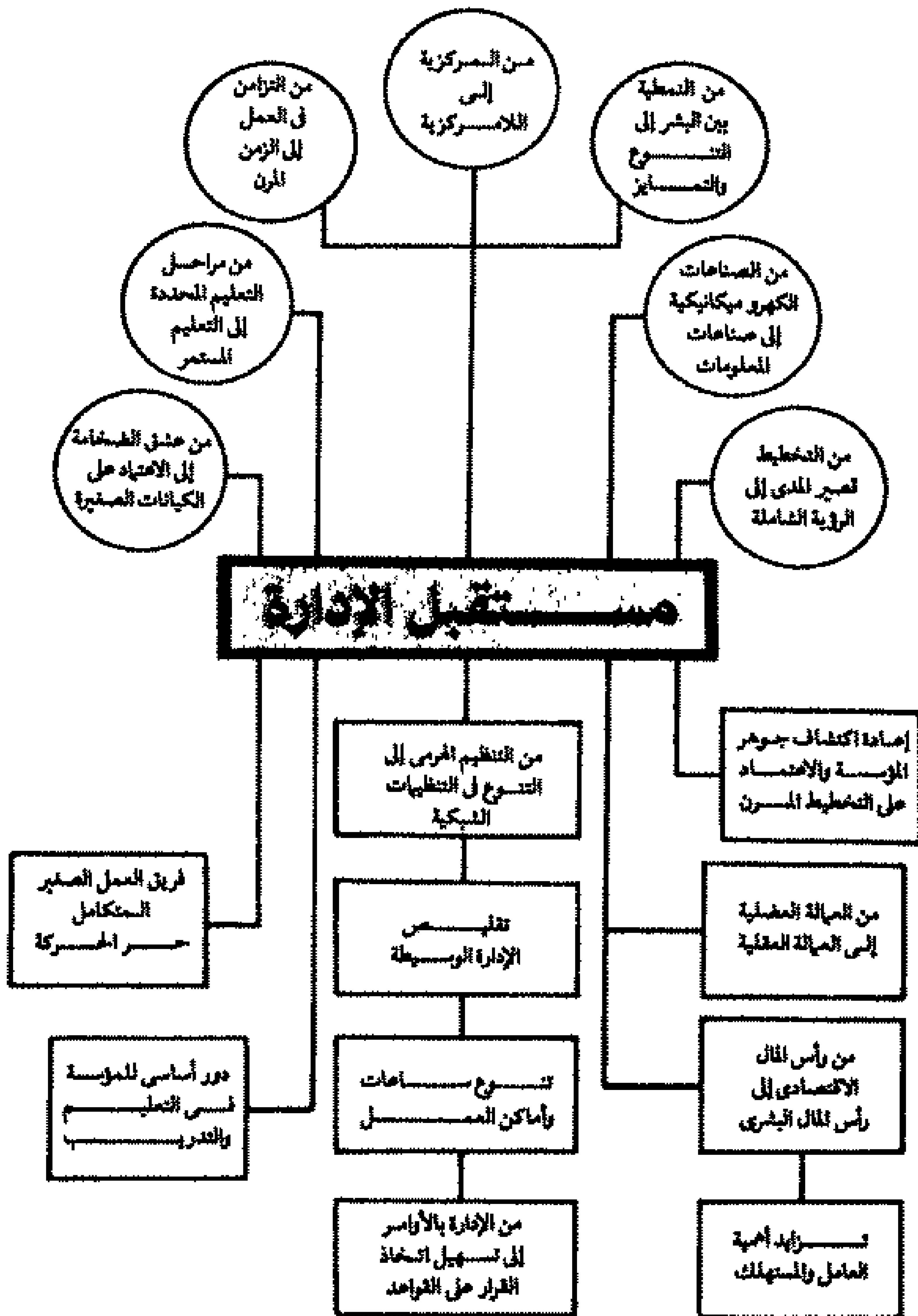
٣ ـ التحول من المركزية الصالحة لمجتمع الصناعة ، إلى اللامركزية التى لا غنى عنها ، فى ظل تسارع المعلومات والمعارف وتلاحق التغيرات . وهذا المؤشر له عدة تأثيرات على الإدارة فى المستقبل . فهو يعنى صرف النظر عن التنظيم الهرمى البيروقراطى ، والانتقال إلى تنوع من التنظيمات الشبكية ، التى تعتمد على مجموعات العمل القاعدية الصغيرة المتكاملة ، التى تعمل بمبادرتها فى إطار الخطة المتفق عليها . ويعنى تقليص مستويات الإدارة الوسيطة التى تفصل بين قيادة المشروع والعاملين فيه ، خاصة بعد الاعتماد على الكمبيوتر الذى يساعد على سرعة وسيولة الاتصال بين قيادة العمل والوحدات التابعة له . كما أن هذا يقود أيضًا إلى إنتهاء نظام ساعات العمل النمطية الموحدة ، ليحل محله تنوعًا فى ساعات وأيام وأماكن العمل وبذلك تتحول وظيفة الإدارة العليا من إعطاء الأوامر إلى

تسهيل مهمة القواعد فى اتخاذ قراراتها .

٤ ـ كانت ضخامة المؤسسة ميزة فى عصر الصناعة ، لكنها لا تناسب طبيعة مجتمع المعلومات والذى يفضل فيه الاعتماد على فريق العمل الصغير ، حر الحركة .

٥ ـ نتيجة لتسارع المعلومات والمعارف ، تغيرت طبيعة العملية التعليمية ، وأصبحت حياة الفرد فترات متعاقبة من التعليم والتدريب والعمل وإعادة التدريب . وهذا يضع على عاتق المؤسسة الاقتصادية دورًا أساسيًا فى التعليم والتدريب ، مما يجعل المؤسسة الاقتصادية فى المستقبل متضمنة جامعة خاصة بها .





من التزامن في العمل إلى الزمن المرن
من المركزية إلى اللامركزية
من النمطية بين البشر إلى التنوع والتمايز
من مراحل التعليم المحددة إلى التعليم المستمر
من الصناعات الكهرو ميكانيكية إلى صناعات المعلومات
من عشق الضخامة إلى الاعتياد على الكيانات الصغيرة
من التخطيط قصير المدى إلى الرؤية الشاملة
مستقبل الإدارة
إعادة اكتشاف جوهر المؤسسة والاعتماد على التخطيط المرن
من التنظيم الهرمي إلى التنوع في التنظيمات الشبكية
فريق العمل الصغير المتكامل حر الحركة
تقليص الإدارة الوسيطة
من العمالة العضلية إلى العمالة العقلية
دور أساسي للمؤسسة في التعليم والتدريب
تنوع ساعات وأماكن العمل
من رأس المال الاقتصادي إلى رأس المال البشري
من الإدارة بالأوامر إلى تسهيل اتخاذ القرار على القواعد
تزايد أهمية العامل والمستهلك

الفصل الخامس

الممارسة الديموقراطية في مجتمع المعلومات

قد يكون من المفيد تذكير القارئ بأننا مازلنا نستعرض الآثار المجتمعية لثورة المعلومات على البشر . تكلمنا عن التعليم والإدارة فى مجتمع المعلومات ، ونتكلم هنا عن شكل الممارسة الديموقراطية فى مجتمع المعلومات . . . ومازال الهدف ، هو أن نفهم طبيعة الحياة فى مجتمع المعلومات الزاحف ، ونستوعب صورته الشاملة . عندما ننتهى من استعراض كافة مجالات النشاط البشرى فيه ، تمهيدًا لأن نتأمل واقعنا على ضوء ذلك . . ثم نبدأ ـ بعد هذا كله ـ التفكير فى المستقبل الذى نريده لأنفسنا ، والرؤية المستقبلية التى نرتضيها لبلادنا . عندما يتحقق هذا ، تبدأ عملية إعادة البناء فى كل جوانب حياتنا ، متوافقة ، ومؤدية لتجسيد تلك الرؤية المستقبلية .

بعد هذا التذكير ، نعود إلى طبيعة الممارسة الديموقراطية التى تنسجم مع ظروف مجتمع المعلومات .

بداية ، يحسن أن نتأمل تطور طبيعة الحكم ، وأشكال مؤسسات اتخاذ القرار عبر المجتمعات الزراعية والصناعية .

القصة باختصار هى أنه فى أية لحظة توجد مسئولية محددة لاتخاذ القرارات

اللازمة لإدارة مجتمع ما . . مجموعة خاصة من القرارات ، على درجة معينة من التعقيد ، لابد من اتخاذها خلال وقت محدد . ومدى اتساع قاعدة المشاركين فى اتخاذ القرارات ، يحدد مدى التطبيق الديمقراطى فى ذلك المجتمع . كلما زاد عدد المشاركين فى اتخاذ هذه القرارات ، وكلما شملت المشاركة فئات وطوائف وتجمعات ذلك المجتمع ، كلما تحقق المزيد من الديمقراطية .

فكيف كان الوضع على مدى عشرة آلاف سنة ، هى عمر المجتمع الزراعى؟ .

فى المجتمعات الزراعية القديمة ، لم يكن يشارك فى اتخاذ القرارات السياسية أو الاقتصادية الأساسية سوى قلة محدودة من الأشخاص . وحتى فى أثينا القديمة ، قامت ديمقراطية لحساب الأقلية ، وعلى أساس عبودية الأغلبية . خلال هذه الآلاف من السنين ، كان المزارع يعرف بوضوح من الذى بيده مقاليد الأمور فى مجتمعه المحدود ، الملك أم الإقطاعى أم رجل الدين . لم يكن المزارع فى حاجة إلى خبير فى العلوم السياسية ليدله على صاحب النفوذ الفعلى فى مجتمعه .

وفى ظل التنظيم البسيط للعمل الذى شاع فى المجتمع الزراعى ، لم يكن مطلوبًا البحث عن أشكال ديمقراطية للحكم . لهذا كانت السلطة شاملة ، يخضع فيها الفرد خضوعًا كاملاً لمصلحة الجماعة ، كما يراها الحاكم . كانت «الشورى» هى الحد الأقصى لمشاركة الآخرين فى صناعة القرار . فالحياة مستقرة والتغيرات محدودة . وخبرات الأسلاف كافية لأن يتخذ الحاكم ـ بمفرده ـ القرار السليم فى الوقت المناسب .

ويمكننا بذلك أن نقول : كانت « الشورى » هى الشكل الأمثل للممارسة الديمقراطية خلال سنوات المجتمع الزراعى .

الأشكال الغامضة للسلطة

إلا أن الأمر قد اختلف مع ظهور طلائع الثورة الصناعية . لقد فرض المجتمع الصناعى شكلاً خاصًا لسلطة اتخاذ القرار يعكس نفس التعقيد الذى ساد المجتمع . لقد ظهرت أشكال جديدة من السلطة ، أشكال غامضة مختلطة ، وأصبح الفرد عندما يتحدث عن السلطة الحقيقية التى ترسم له خطوط حياته وتتحكم فى مقدراته ، يستخدم تعبيرات معماة غامضة ، كأن يقول « هم يريدون ذلك . . » فما الذى عناه الفرد بكلمة « هم » ؟ .

ما هى قصة الثورة الديمقراطية التى واكبت الثورة الصناعية ؟ وكيف تنازلت صفوة المجتمع الزراعى عن احتكارها لعملية اتخاذ القرار ؟ .

عندما زحفت الثورة الصناعية على المجتمعات الزراعية وطوتها ، لم تجلب معها فقط مداخن المصانع وخطوط التجميع ، بل جلبت أيضًا ـ كما أوضحنا ـ حاجة شديدة إلى التنسيق وتوفير التكامل بين جوانب المجتمع . وقد اقتضى هذا المزيد من القرارات وقاد إلى نمو كبير فى نسبة الأفراد المشاركين فى اتخاذ القرارات السياسية الاقتصادية والاجتماعية . هذه المجموعة الوافدة على نادى اتخاذ القرارات ، ثم تنظيمها ـ كما قلت من قبل ـ على شكل هرمى ، من صفوة عليا وصفوة وما تحت الصفوة ، وصنع هؤلاء العمود الفقرى للطبقة المتوسطة .

فالصفوة القديمة الضئيلة جدًا ، والقادمة من المجتمع الزراعى ، لم يعد بإمكانها أن تتخذ كافة القرارات المطلوبة لإدارة المجتمع الصناعى ، بكل ما فيه من أشكال تنظيمية مركبة . ونتيجة لهذا ، تم إدخال الأشخاص الجدد إلى دائرة اتخاذ القرار .

هذا هو جوهر « الثورة الديمقراطية » التى جاءت فى إطار الثورة

الصناعية ، لتلبى حاجات المجتمع الصناعى . لكن ، لماذا لم تعد صفوة المجتمع الزراعى قادرة على تحمل عبء اتخاذ القرار خلال المجتمع الصناعى؟ .

الحكومة الكبرى

لعل من أهم ما جاءت به الثورة الصناعية هو الإنتاج على نطاق واسع ، ومن ثم التوزيع والاستهلاك على نطاق واسع . خلال المجتمع الزراعى كان المنتج - فى معظم الأحيان - على صلة بالمستهلك . وفى أحيان كثيرة كان الإنتاج يتم وفقًا لطلب المستهلك . لكن ، مع التطور التكنولوجى الذى صاحب الثورة التكنولوجية ، ونتيجة لدوافع اقتصادية ، بدأ إنتاج السلع النمطية المتكررة على نطاق واسع ، فكان الصانع لا يعرف من الذى يستهلك سلعته ، وعلى أية أرض يقيم . وهكذا ، ظهرت الحاجة إلى ما نعرفه اليوم باسم « السوق » ، أهم الركائز وأقواها فى المجتمع الصناعى . وسوق المجتمع الصناعى ، لا تشبه فى شىء السوق القديمة التى عرفها المجتمع الزراعى ، والتى لم تكن تتحكم فى مصائر المنتجين والمستهلكين ، وفى كل ما يتصل بحياة الإنسان .

وفى نفس الوقت ، عمدت الثورة الصناعية إلى تفتيت الأسرة الزراعية الكبيرة ، التى كانت تضم الأجداد والآباء والأحفاد والأقارب والأنسباء ، والتى كانت تشكل وحدة إنتاجية متكاملة ، وتقوم بكل الوظائف من إنتاج إلى علاج إلى رعاية للأطفال والمسنين إلى عمليات التعليم والتثقيف . لقد سحبت الصناعة هذه الوظائف من الأسرة ، فأنشأت المؤسسات المتخصصة ، من مصانع ومدارس ومستشفيات وملاجئ وسجون . وأصبحت الأسرة كيانًا صغيرًا ، يتكون من الأب والأم وابنين أو ثلاثة ، حتى تكون سهلة الحركة ،

مستعدة لتلبية احتياجات الصناعة فى أى موقع .

انفصال الإنتاج عن الاستهلاك ، وتفتيت الأسرة الكبيرة ، وكذلك تفتيت المعرفة إلى نظم تعتمد على الإخصائيين ، وتفتيت الوظائف إلى شظايا من فرعيات التخصص المنفصلة عن بعضها . . هذا كله فتح الباب أمام أنواع جديدة من الإخصائيين ، الذين ينحصر عملهم فى الربط بين هذه الجزئيات المتناثرة ، وتحقيق التكامل بينها ، من منفذين وإداريين ومنظمين ورؤساء ومديرين . . وعلى قمة هذه الكيانات التنظيمية قامت « الحكومة الكبرى » ، التى تعرفها معظم دول العالم حاليًا .

التخطيط الخفى

هذا هوالسر فى أن الصفوة الصغرى التى عرفها عصر الزراعة لم تعد قادرة على تحمل مسئولية اتخاذ القرار ، وهذا هو سر استجابة عصر الصناعة لدعاوى التحرر والديمقراطية . . لقد كان الدافع الأكبر هو الحاجة إلى إدخال عناصر جديدة إلى دائرة مسئولية اتخاذ القرار .

ولكن ، كيف صمم المجتمع الصناعى أداته الديمقراطية ؟ .

مع كل الاختلافات التى نراها بين النظم السياسية فى الدول الصناعية ، يمكننا أن نكتشف عناصر التشابه بينها ، إذا ما نزعنا قشرتها الخارجية . . ستعرف أنها أقيمت جميعًا وفق تخطيط خفى واحد ، وأنها أنشئت وفق مزيج من الافتراضات القديمة للحضارة الزراعية ، مع بعض الأفكار التى شاعت فى عصر الصناعة .

فما هى الأسس الحقيقية للديمقراطية النيابية ، أو ديمقراطية التمثيل النيابى التى عرفها المجتمع الصناعى ، ومازلنا نأخذ بها فى معظم دول العالم؟ .



أزمة الديمقراطية النيابية

لقد كان من الصعب على واضعى النظم السياسية للمجتمع الصناعى ، أن يتصوروا نظامًا سياسيًا مقامًا على أساس العمل أو رأس المال أوالطاقة والمواد الخام ، وليس على أساس الأرض . لهذا بقيت الأرض وتقسيماتها فى صميم كيان المجتمع الصناعى ، ويبقى الأساس الجغرافى ماثلاً فى كل النظم الانتخابية المختلفة . ومازال انتخاب ممثلى الشعب ونوابه ، فى الدول الصناعية ، يجرى باعتبارهم ممثلين لسكان قطعة من الأرض ، وليس كممثلين لطبقة اجتماعية ، أو لعرق من الأعراق ، أو لأى تقسيم من التقسيمات الاجتماعية .

ومن ناحية أخرى ، انبهر رجال الأعمال ، والمثقفون والثوريون انبهارًا كاملاً بالآلة فى بداية العصر الصناعى ، فأقاموا العديد من نظم الحياة على نفس الأساس الذى تعمل به الآلة . ومن أمثلة ذلك ما أشرنا إليه من قبل عندما طرحنا تصور المجتمع الصناعى للعملية التعليمية . ولهذا صمموا مؤسسات سياسية تشترك فى ملامحها مع عدد من ملامح آلات مطلع عصر الصناعة .

ويطرح المفكر المستقبلى آلفين توفلر تجسيدًا طريفًا لهذا الفهم ، فيقول «المؤسسون الثوريون لمجتمعات الموجة الثانية (يقصد عصر الصناعة) وقد تشبعوا بهذا التفكير الميكانيكى ، وتشربوا بإيمان أعمى وإحساس عميق بقوة وكفاءة الآلة ، لم يكن غريبًا أن يبتكروا مؤسسات سياسية تشترك فى ملامح عديدة مع آلات مطلع العصر الصناعى ، سواء كانوا رأسماليين أم اشتراكيين» .

ثم يتحدث توفلر عما يسميه « لعبة التمثيل النيابى الشائعة » والتى تنحصر مكوناتها فى :

* الأفراد الذين يتسلحون بأصواتهم .
* الأحزاب التى تجمع هذه الأصوات .
* الأفراد أو الزملاء الذين بمجرد فوزهم بالأصوات ، يتحولون فورًا إلى «ممثلين» أو «نواب» لأصحاب الأصوات .
* الهيئات البرلمانية التى يقوم فيها النواب بإنتاج القوانين على أساس التصويت .
* المنفذون . . رؤساء أو رؤساء وزارات أو وزراء ، الذين يلقمون آلة صنع القوانين هذه بالمادة الخام ، على شكل سياسات ، ومن ثم يفرضون ما يصدر من قوانين .

صندوق عدّة الانتخابات

ويمضى توفلر فى طرح هذا التشبيه الطريف للممارسة الديمقراطية النيابية بالآلة الميكانيكية ، فيقول : إن أصوات الناخبين تمثل الذرات . والأحزاب تقوم بدور أنبوبة التجميع التى تصب فيها الأنابيب الفرعية المختلفة ، وهى تتولى جمع هذه الأصوات من مصادرها المختلفة ، وتلقمها لماكينة جمع الأصوات الانتخابية . . وهذه تقوم بخلط الأصوات ومزجها وفقًا للقوة النسبية للحزب . ويكون المنتج هو ما نطلق عليه « إرادة الجماهير » وهو الوقود الأساسى الذى من المفروض فيه أن يشغّل ماكينة الحكومة . .

وهو يرى أن النظم السياسية للمجتمع الصناعى ، مهما تحورت ، تستمد عناصرها مما يطلق عليه اسم « صندوق عدّة الانتخابات » وهو يعتقد أن «صندوق العدّة » هذا هو الأساس الذى يستخدم فى صناعة الماكينة السياسية التقليدية فى جميع الدول الصناعية ، والدول غير الصناعية التى خضعت

لاستعمار الدول الصناعية . وكما يرمز المصنع للمجال التكنولوجي الصناعي بأكمله ، أصبحت الحكومة القائمة على نظام التمثيل النيابي رمزًا لكل الدول « المتحضرة » .

هذه « الماكينة الديمقراطية » لم يقتصر تطبيقها على المستوى القومي ، بل انتقلت إلى ما تحته من المستويات الإقليمية والمحلية ، حتى وصلت إلى القرى وأصغر التجمّعات السكانية . في هذا يقول توفلر « . . ويوجد اليوم ، في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ، حوالى خمسمائة ألف نائب أو مسئول عام منتخب ، و ٢٥٨٦٩ وحدة حكومية محلية في المناطق العمرانية ، كل منها له انتخاباته الخاصة ، وممثلوه وإجراءاته الانتخابية ! » .

واليوم ، على مستوى العالم ، تقعقع وتطقطق مئات الآلاف من آلات التمثيل الانتخابي هذه ، منتجة فيضًا من القوانين واللوائح والقواعد في دول المجتمع الصناعي و « صناديق العدة » في كل الدول الصناعية ، تكون فيما بينها ـ وبشكل متزايد ـ آلة واحدة هائلة وخفية ، هي مصنع القوانين العالمي . ويبقى علينا بعد ذلك أن نعرف كيف يتم تحريك روافع هذه الآلة العالمية ، وتشغيل مفاتيحها . . . ومن هم أولئك الذين يقومون بالتشغيل؟ .

البناء التحتي للسلطة

لابد من الاعتراف بأن الحكومة القائمة على التمثيل النيابي والانتخاب ، والتي ولدت من الأحلام التحررية لثوار المجتمع الصناعي ، كانت تقدمًا مدهشًا بالنسبة لنظم السلطة السابقة عليها . لقد كانت نصرًا تكنولوجيًا أكثر إثارة من الآلة البخارية أو الطائرة . فقد أتاحت الحكومة القائمة على هذا النظام تسلسلاً منظمًا ، يختلف عن حكم السلالة الوراثي ، وفتحت قنوات

الاتصال فى المجتمع بين القاعدة والقمة ، ووفّرت طقسًا يتيح التعامل مع الخلافات بين الجماعات والفئات المختلفة على أساس سلمى .

وبفضل تمّسك هذه الحكومة القائمة على التمثيل الانتخابى بمبدأ حكم الأغلبية وبحق كل إنسان فى إعطاء صوته ، ساعدت بعض الفقراء والضعفاء فى استدرار قدر من المنافع من إخصائيّى السلطة ، الذين يديرون آلة التكامل فى المجتمع . ولهذا ظهرت الحكومة فى مطلع الثورة الصناعية ، بمظهر الثورة الإنسانية فى التاريخ .

ومع ذلك ، ومنذ البدايات الأولى ، عجزت هذه الحكومة دائمًا عن الوفاء بالتزاماتها ، ولم تستطع فى أى مكان أن تغير البناء التحتى للسلطة فى الدول الصناعية ، بناء الصفوة والصفو العليا . وهكذا تحول الانتخاب ، بصرف النظر عمّن يكسب فيه ، إلى أداة حضارية قوية فى يد الصفوة .

ويمضى توفلر فى تشبيهه الميكانيكى للنظام السياسى فى المجتمع الصناعى، فماذا يقول ؟ .

عملية الدفعة الواحدة

إذا ما نظرنا إلى النظام السياسى للمجتمع الصناعى بعين المهندس الميكانيكى وليس بعين العالم السياسى ، ستصدمنا فجأة حقيقية جوهرية تمر علينا عادة دون أن نلحظها .

المهندس الصناعى يفرّق دائمًا بين نوعين أساسين من الآلات : الآلات التى تعمل بشكل متقطع ، وهى تعرف فى مجال الصناعة باسم آلات « عملية الدفعة الواحدة » ، والآلات التى تعمل باستمرار ، والتى يطلق عليها اسم آلات « الانسياب الدائم » .

مثال النوع الأول من هـذه الآلات ، المكبس أو آلـة الكبس ، التـى يقدم إليها العامـل صفيحة المعدن المسطحة لتشكلهـا وفقًا للمطلوب ، ثم تتـوقف حتى يقـدم إليها الصفيحـة التالية . ومثـال النوع الثانـى آلات مصنع تكـرير البترول ، التى ما أن تبدأ عملها حتى تواصله بدون توقف .

ويقول توفلـر : إذا نظرنا إلى مصنع القوانين ، بما يعتمد عليـه من عمليات انتخاب متقطعـة ، وجدنـا أنفسنا بصـدد عملية « دفعـة واحدة » تقليـدية . فالجمهـور يسمح لـه بأن يختار بين المرشحين فى وقـت محدد ، وبعده تتـوقف «ماكينة الـديمقراطية » عن العمل ، حتـى موعد الانتخابات القـادمة . وهو يقارن بين هذا وبين تيار التأثير المتواصل ، النابع من مختلف منظمات أصحاب المصـالح وجماعـات الضغط وبـاعـة السلطة . ويقـول : إن الصفوة خلقـت لنفسها آلة قوية من آلات « الانسياب الدائم » تعمل إلى جانب آلة الانتخابات المتقطعة ، وتكون فى كثير من الأحيان متناقضة معها .

الضربات الأولى

وقاد مبدأ الانتخاب والتمثيل السياسى أخيرًا ، إلى ابتكار أداة أخرى أكثر فعالية للتحكم الاجتماعى .

ذلـك لأن مجرّد اختيار بعـض الأفراد لتمثيـل الآخريـن ، يضيف أعضـاء جددًا لطبقة الصفوة . فالأفراد الذيـن يتم انتخابهم لا يكتفون بمجرد التمثيل السياسى لمن انتخبوهم ، بل يـدخلون كوسطاء بينهـم وبين الصفوة فى مجال العمل والمجـال الحكومى مما يحولهم آخـر الأمر إلى أعضـاء فى صفوة إخصـائيى التكامل ، ويجعل منهم ـ شاءوا أم أبوا ـ إخصائيين فى السلطة .

أى أنه فى المجتمع الصناعى تعتبر الحكومـة القائمة على التمثيل النيابى

هى المعادل السياسى للمصنع ، وعندما بدأت الصناعة فى تلقى الضربات الأولى من ثورة المعلومات تعرضت هذه الحكومة للمزيد من الضربات ، وظهرت الحاجة ـ إلى التفكير فى نظام جديد للممارسة السياسية يتفق مع احتياجات ومبادئ مجتمع المعلومات الزاحف .

فما هى طبيعة ذلك النظام الجديد ؟ .

ديمقراطية المشاركة

إذا كانت « الشورى » هى الشكل الأمثل للممارسة الديمقراطية فى عصر الزراعة ، وإذا كان « التمثيل النيابى » هوالشكل الأمثل للممارسة السياسية فى عصر الصناعة ، فما هو الشكل الأمثل للممارسة السياسية فى عصر المعلومات . . ؟ .

حسماً لأى خلط أو تشويش ، نقول بداية إن المطلوب لا يقف عند حد تطوير نظام التمثيل النيابى ، ودعم حرية الانتخابات ، وإقامة نوع من الرقابة على أداء النواب ، والمزيد من تسليم الحكومة بإرادة النواب . . . المطلوب نظام ممارسة سياسية جديدة يتفق مع طبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، التى تمضى بنا من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات .

أهم اختلاف بين النظام الحالى للممارسة السياسية ، والنظام الجديد ، هو أننا نمضى بحكم ما يفرضه واقع مجتمع المعلومات من نظام يفترض فيه تحقيق إرادة القواعد عن طريق توكيلهم لمن ينوب عنهم فى اتخاذ القرار ، إلى نظام يهبط بنسبة من عملية اتخاذ القرار إلى القواعد ، حيث تتولى القواعد اتخاذ قراراتها فى كل ما يمس مصالحها القريبة والبعيدة ، بنفسها ، ودون وكالة أو

تمثيل . . وهوما نطلق عليه تعبير « ديمقراطية المشاركة » . لماذا يعتبر هذا التحول ضرورة ؟ وما هو شكل وتفاصيل ديمقراطية المشاركة ؟ .

الصفوة العليا

بداية ، لم تنجح « ماكينة الانتخاب » التى ابتكرها المجتمع الصناعى فى تحقيق ديمقراطية حقيقية ، فنتيجة لعديد من العوامل ، أفرزت المجتمعات الصناعية طبقة قوية من خبراء التكامل ، الذين يقومون بدور همزة الوصل بين ما تفتت من كيان المجتمع الزراعى . ومع الوقت ، شكّل هؤلاء السلطة الحقيقية المؤثرة فى المجتمع الصناعى ، ومن هولاء تشكلت الحكومة الكبرى لأية دولة من الدول .

وهكذا ، ساد المجتمعات الصناعية ، الاشتراكية والرأسمالية معًا ، نفس النسق ، شركات كبرى أو منظمات إنتاجية كبرى ، وماكينات حكومية هائلة . وبدلاً من أن يمسك العمال بمقاليد وسائل الإنتاج كما تنبأ ماركس ، أو أن يستولى الرأسماليون على السلطة كما يميل إلى القول أتباع آدم سميث ، نمت قوة جديدة تمامًا ، تتحداهما معًا . . لقد استولى اخصائيو السلطة على وسائل التكامل ، وعن طريقها أمسكوا بزمام التحكم الاجتماعى والثقافى والسياسى والاقتصادى .

كذلك ظهرت فى المجتمعات الصناعية « صفوة عليا » عند القمة ، هى المسئولة عن تخصيص الاستثمارات ، سواء فى الصناعة أم المال ، فى البنتاجون أم فى مكاتب التخطيط السوفيتية ، تقوم الصفوة العليا بتخصيص الاستثمارات الكبرى ، داخل المجتمع الصناعى وتضع الحدود التى يلتزم بها أخصائيو التكامل ، ويعملون فى حدودها .

التصنيع والديمقراطية لا يجتمعان

وقد حدث مرارًا وتكرارًا ، فى دولة بعد أخرى ، أن هب الثوار والمصلحون يحاولون نسف جدران السلطة القائمة ، لبناء مجتمع جديد على أسس العدالة الاجتماعية والمساواة السياسية . ولبعض الوقت ، استطاعت هذه الحركات أن تحيي وجدان الجماهير بأحلام الحرية والعدل ، بل وتسلمت السلطة فى بعض الحالات ، ومع ذلك فقد كان يتشكل فى كل مرة نظام جديد للصفوة والصفوة العليا ، فتتغير بعض الوجوه ، إلا أن البناء التقليدى للمجتمع الصناعى يعود ليتشكّل من جديد .

الثابت ، أن التصنيع والديمقراطية التى يطمح إليها البعض لا يجتمعان معًا .

ولكن ، هل نجحت ماكينة الانتخابات هذه ، كأداة فى يد الصفوة وإخصائيى التكامل فى مواجهة التحولات التى يمر بها الجنس البشرى فى وقتنا هذا ؟ .

الإجابة : لا . . لماذا ؟ لأن عبء اتخاذ القرار أصبح فوق طاقة كل هذه الآليات .

السبب ؟ ، أمران : تزايد التنوع فى البشر والمجتمع ، وسرعة حدوث التغيرات ، يضاف إلى ذلك تطور متسارع فى التكنولوجيات التى تتعامل مع المعلومات ، مما يؤدى إلى المزيد من التنوع والتغيير .

لقد أفرزت الثورة الصناعية مجتمع الجماهير النمطية ، وشجعت كل ضروب النمطية الاجتماعية والسياسية والثقافية ، كما وضعت توحيدًا قياسيًا للإنتاج واللغة والمسكن والتعليم والمناهج ، ولكل أساليب الحياة . وقد ساعد هذا صفوة المجتمع الصناعى على القيام بالتخطيط والتنفيذ المركزيين ، وعلى اتخاذ القرارات المركزية .

كابوس المخطط المركزى

هذه الصور قد تبدلت فى جميع أنحاء العالم ، وبخاصة فى الدول الصناعية المتطورة . فمجتمع اليوم يتميز بالتنوع الشديد ، وعدم الخضوع للتوحيد القياسى ، تنفرط فيه الجماهير النمطية الضخمة إلى مجموعات وطوائف وفرق وأفراد ، ويتم فيه التغيير بمعدلات سريعة .

إن ما يحدث يشكّل كابوسًا للمخطط المركزى ، ويصبح فيه من الصعب على أية صفوة عليا أو صفوة أو ما تحت الصفوة ، اتخاذ القرارات والتحكم من أعلى . لماذا ؟ لأنه كلما زاد التنوع والتباين فى أى مجتمع ، زاد تنوع الواقع المحلى ، وتسارعت التغيرات ، وتضاعفت الفروق بين موقف الأفراد من لحظة إلى أخرى . وهذا كله يرغم الصفوة العليا ، أو المخطط المركزى على التعامل مع الخطوط الرئيسية ، ومن ثم الوصول إلى قرارات تعميمية ، لا تنسجم مع ما يجرى فى المجتمع .

إن التخبّط الذى نلمسه فى تصرفات وقرارات القيادات ، على مستوىٰ العالم ، ليس مرجعه إلى أن هذه القيادات أقل ذكاء من القيادات التى كانت مسئولة منذ مائة سنة مثلاً ، لكنه يعود إلى أن التيار المتدفق للتغيير والتنوع على مستوى القاعدة ، والذى يلد فى كل لحظة سيلاً من المعلومات المستجدة ، يجعل من المستحيل على أية قيادة أن تستوعب الموقف بشكل دقيق ، ومن ثم يجعل من المستحيل اتخاذ القرارات السليمة فى الوقت المناسب .

ولعل ما حدث فى الاتحاد السوفيتى أن يكون خير دليل على هذا الذى نقوله . . لقد كان تمسك القيادة السوفييتية طويلاً بمركزية التخطيط والتنفيذ ، هو الذى عمّق الفجوة بين القيادة والقواعد فى الجمهوريات المختلفة ، وقاد تراكمه إلى الانفجار الذى شهدناه .

الدولة تفقد سلطتها

ماذا إذن عن مستقبل الديمقراطية ؟ .

عندما فشلت الصفوة الإقطاعية ، وقت قيام الثورة الصناعية ، فى تحمل عبء اتخاذ القرار ، دخلت أعداد جديدة وكبيرة من البشر إلى الشكل الجديد لنظام اتخاذ القرار ، وظهرت الديمقراطية النيابية الحالية . وهى الآن بكل المقاييس ديمقراطية جزئية ، أو هى شبه ديمقراطية ، نتيجة للزيادة المفاجئة فى عبء اتخاذ القرار اجتماعيـًا وسياسيًا واقتصاديًا وتنظيميًا ، على مختلف المستويات ، هذه الممارسة الديمقراطية التى ستصبح أكثر عجزًا عندما يصبح عبء اتخاذ القرار أثقل من أن تتحمله الصفوة التى تحكم الآن .

الحل الحقيقى الآن ، لا يمكن أن يقتصر على فتح قنوات جديدة على المواطنين ، من مستهلكين ومنتجين ، يمكن استغلالها فى تغذية صناع القرار بالمعلومات . الحل الوحيد ، والذى يتفق مع طبيعة التحوّل من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات يكمن فى إعادة توزيع عبء اتخاذ القرار ، والتحوّل فى عملية اتخاذ القرار من المركزية إلى اللامركزية ، بحيث ينتقل جانب كبير من هذا العبء إلى مختلف المستويات القاعدية والفئوية .

لقد فقد التنظيم الهرمى لتسلسل الرئاسات ، الذى قامت عليه المجتمعات الصناعية ، قدرته على التعامل مع عالم اليوم المتغير والمتنوع . وأصبحت القيادة المركزية غير قادرة على اتخاذ القرار السليم فى الوقت المناسب . والتحول من المركزية إلى اللامركزية فى كافة مجالات الحياة فى عصر المعلومات ، يعنى استبدال الهرم التنظيمى بعلاقات شبكية بين الكيانات القاعدية والفئوية ، والتى ستحصل على جانب كبير من سلطة اتخاذ القرار .

وهذا يعنى أن الدولة ، أية دولة ستفقد جانبًا عظيمًا من سلطة اتخاذ القرار،

إما لحساب المستويات القاعدية والفئوية ، أو لحساب المؤسسات العالمية التى يتضاعف نفوذهـا ، ويتأكد دورها يومًا بعد يـوم . . ويعنى أيضًا انقضاء دور الأحزاب فى تجميـع الأصـوات . . . نحن بصـدد تحول المجتمـع إلى مـلايين المستقلين .

وإذا كنا نقول إن ديمقراطية المشاركة ، هى ديمقراطية المستقبل ، فإن ذلك لا يمنع من طرح تحفظ لابد أن يثور فى العقول ، وهو : هل يمكن للقواعد أن تتخذ القرارات السليمـة ، التى تتضمـن مراعـاة المصلحة العامة ، والتـى تمتد صلاحيتها إلى ما هو أبعد من اللحظة الراهنة ؟ .

الديمقراطية التوقعية

من أهم الآثار المجتمعية لثورة المعلومات ، انقضاء صلاحية النظم المركزية فى مختلـف المجالات ، تلـك النظم التـى حققت أكبر نجـاح خلال سنـوات الصناعة . والسمة الأسـاسية لمجتمع المعلومات أنه يعتمد على اللامركزية فى كل شـىء . . فى الاقتصاد ، والإنتاج والتعليـم ، وأيضًا الممارسة السيـاسية . لقد أوضحنـا فيما سبق كيـف فقدت ديمقـراطية التمثيـل النيابـى ، بكل مـا تضمنه من أحزاب وانتخـابات وبرلمانات صلاحيتها كأداة ممـارسة سياسية فى ظـل التغيرات التى جـاءت بها ثـورة المعلومـات ، نتيجـة أنها تقوم على نفـس الأسس المركزية التـى قام عليها كل شيء فى مجتمع الصنـاعـة . وقلنا إن مجتمع المعلومات يستوجب توزيع سلطة اتخاذ القرار المتمركزة فى المستويات القيادية ، على مختلف المستويات القاعديـة ، بمنطق أن طبيعة الحياة فى عصر المعلومات تقتضى أن يتخذ البشر فى القواعد قراراتهم بـأنفسهم ، بدلاً من أن ينيبوا عنهم من يتخذها لهم . . وهو ما يطلق عليه اسم ديمقراطية المشاركة .

ولكـن ، هـل يمكـن أن ينجـح الناس عنـد القـواعـد فى اتخاذ القـرارات السليمة؟ .

. . أليس الأرجح أنهم سيعمدون إلى اختيار القرارات التى تحقق مصالحهم العاجلة ، بصرف النظر عن قيمتهـا على المدى البعيد ، وبالنسبـة للمجتمع ككل؟ .

هذه التساؤلات هى التى دفعت بعـض مفكرى المستقبل إلى طرح موضوع «الديمقراطية التوقّعية » ، وهم يعنون بذلك مشاركة قاعدية فى اتخاذ القرار من خلال نظـام لا مركزى ، مع الالتـزام بالتوجه المستقبلى بين القـواعد . أى أنها ممارسة تستهدف الربط بين مشـاركة الجماهير ، وبين توفر الوعى المستقبلى بين هذه الجماهير . هذا التصور يتحدى بشكل مباشر الفكرة القائلة بأن الأفضل ترك عمليـة وضع الأهداف طويلـة المدى للمخططين السياسيين والمستقبليين المحترفين . ولهذا ، فإن الديمقـراطية التوقّعية يمكـن أن ينظر إليها باعتبـارها دمجًا بين الحرية والمستقبل .

ويعتبر آلفين توفلر أول من طرح هذا الاصطلاح ، عندما ظهر فى أول كتبه « صدمة المستقبل » . وهو يقول : « فى عالم تحكمه العقائد السياسية العتيقة ، وتجتمـع فيه اصطـلاحـات (الجنـاح اليسارى) ، و (الجنـاح اليمينـى) ، و (الليبراليون) ، و (المحافظون) ، كما لو كانت مـازالت غنية بالمعانى . . . فى مثل هـذا العالم ، من المفيـد الوصول إلى فكـرة جديدة ، لا يمكـن حشرها فى خانة أيديولوجية مناسبة ، وفكرة (الـديمقراطية التوقّعية) هى واحدة من هذه الأفكار » .

ورغم أن العديد من المفكرين قد تناولوا هذه الفكرة بالشرح والتطوير ، إلا أن خير من يفسرها هـو آلفين توفلر ، وسنعتمد فى هـذا على ما قاله فى مقـدمة كتاب « الديمقـراطية التوقعية » الذى سـاهـم فيه عدد مـن المفكرين ، بهدف تصور دور الشعب فى سياسات المستقبل .

ما وراء السياسة

يقول توفلر : إن الديمقراطيـة التوقّعية يمكن أن يستجيب لها الناس فى أى موقـع على الخريطة السياسيـة ، ليس لأنها تقدم كـل شىء لكل إنسـان ـ كما يـدّعى السيـاسيون اليـائسـون ـ ولكـن لأنها تتعـامل مـع طبيعة « العمليـة » السياسيـة كشىء متميز عـن « البرنامج » السيـاسـى . . لذلك هـى لا تطلق دعـايات حـول رفع الحد الأدنـى للأجـور ، أو تحقيق التشغيـل الكامـل ، أو التحكم فى البيئـة ، أو تخفيض ميزانيات التسلـح ، الأمر الذى تتضمنـه عادة البرامج السياسية . . إنها فى مكان هـذا ، تحضنا على التمعن فى ذات العملية التى تتم من خلالها اختياراتنا السياسية ، أيًا كانت هذه الاختيارات .

وبهذا يمكننا القـول بأن الـديمقراطية التـوقّعية لا تتعامـل مع السيـاسة ، ولكن مع ما وراء السياسة .

لقد استعار عصر الصناعة فكرة التمثيل النيابـى من أصول تاريخية سابقة ، وروج لها على اتساع كوكب الأرض باعتبارها الشكل الأحدث ، والأكثر كفاءة وإنسانيـة ، والذى يتسـق مع تصـور الحكومـة فى المجتمع الصنـاعى . هـذا العصر يمضى إلى نهايته ، مفسحًا المجال لعصر جديد ، يختلف عنه جذريًا . القفزة إلى هـذا الطور التـاريخى الجديد ، تجىء معهـا بنمط جـديد للطـاقة ، وترتيبات جديدة للسياسة الطبيعية ، ومؤسسات اجتماعية جديدة ، وشبكات جديدة للاتصـال ، ونظام جديد للعقـائد والرموز والاستخلاصات الثقافية . وبنـاء على هذا ، فمـن الطبيعى أن تفـرض أبنية وعمليـات سياسيـة جديـدة للغاية . كيف يمكـن أن تكون لدينا ثورة تكنولوجيـة ، وثورة اجتماعية ، وثورة معلوماتية ، وثورة أخلاقية وعرقية ، ولا تكون لنا بالمثل ثورة سياسية ؟ .

يقول توفلر : « كل هذا يعنى أننا نحتاج إلى طرق مبتكرة وطازجة ، ويتأكد

هذا عندما نفكر فى الانهيار السياسى ـــ أو أزمة الكفاءة الحكومية ـــ الذى نراه من حولنا : شلل المجالس النيابية ، وسخافة البيروقراطيات الحكومية العملاقة ، والتذبذبات الجنونية فى بؤر الاهتمام السياسى ، والتركيز على هذا ثم على ذاك دون أن نصل إلى فهم سليم لأية مشكلة ، فضلاً عن حلها . هذا السلوك المتردد ، وغير الكفء ، من جانب الحكومات فى العالم الصناعى ، لايمكن تفسيره بالاعتماد على الاصطلاحات التقليدية . . إن ما يحدث ليس بسبب أن السياسيين والبيروقراطيين المعاصرين أغبياء ، كما أنه لا يرجع إلى تآمر ما يسمونه باليمين أو اليسار ، وهو ليس لأن الاغنياء الجشعين يفسدون مؤسساتنا السياسية ويتحكمون فيها ، وإن كانوا ـ يعلم الله ـ يسعون إلى ذلك من كل قلوبهم ! . كما أنه ليس صحيحًا أن أزمة عدم الكفاءات ترجع إلى أن الفقراء الطمّاعين يطالبون بصلاحيات ضخمة جدًا من النظام ، وكذلك ليس لأننا نشهد (الأزمة العالمية للرأسمالية) التى تنبأ بها ماركس . إن هذا كله يعود ـ فى حقيقة الأمر ـــ إلى انتهاء المراحل الأولى لما يمكن أن نطلق عليه (الأزمة العامة للصناعة) التى تعتبر الرأسمالية والاشتراكية معًا فرعين منها » .

عندما ينقطع التيار ..!

وهو يرى أن نظامنا السياسى الراهن ، باعتباره « تكنولوجيا إنتاج القرار الجماعى » ، غير قادر الآن ـ بنيويًا ـــ على اتخاذ قرارات سليمة ، فيما يتصل بالعالم الذى نعيش فيه .

لقد أفرز عصر الصناعة بيئة محدّدة لاتخاذ القرار ، تقوم على أساس التجانس الاجتماعى . كما ولدت الثورة الصناعية ضغوطًا هائلة ثقافية وسياسية وتكنولوجية ، تدور كلها حول خلق نمطية فى اللغة والقيم والآلات

وطرق العمل والمعيار ووجهات النظر السياسية ، وفى أسلوب الحياة بشكل عام . إلا أن الثورة التى تستجمع قواها اليوم تحملنا بالتحديد إلى الاتجاه المضاد . إننا نمضى بسرعة نحو المزيد من التنوع اجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا ، بشكل لم يحدث من قبل . لهذا تتزايد صعوبة الوصول إلى إجماع عملى .

وإذا كانت الصناعة قد استجابت لتنوّع المستهلكين فى السنوات العشرين الأخيرة ، من خلال ما يسميه الإداريون « تنويع البضائع » ، وإذا كانت الشركات قد تنافست فى تقديم مختلف الطرز والنظم والأحجام ، فإن « مصانع الخدمات » فى الحكومة الكبرى بسبب تحجر التنظيمات وجمودها ، ولفقدان حافز المنافسة ، مازالت تضخ خدمات نمطية لجمهور تتعاظم لانمطيته ويتزايد تنوعه . فلا عجب إذن أن نرى هذه الهوة بين احتياجات الناس ومطالبهم ، وبين ما يحصلون عليه من الحكومة . . لا عجب أن نرى هذه الهوة تتسع كل يوم بشكل مخيف .

النتيجة الحتمية لهذا هو أن الكثير مما تقوم به الحكومة يجيء خاطئًا ، أو متأخرًا جدًا عن وقته . . الناس لا يتلقون المساعدة عندما يكونون فى أمسّ الحاجة إليها ، والذين لا يحتاجون إلى شيء يتلقون المكاسب الوفيرة . . البرامج الموضوعة فى العاصمة لا تتفق بالدرجة المناسبة مع احتياجات الأقاليم والمحليات ، برامج العمل القديمة ، التى كان من الواجب صرف النظر عنها منذ سنوات ، مازالت مستمرة فى القعقعة دون اعتبار لما تطحنه أو تجرشه ، البرامج الجديدة تتكاثر متجاوزة قدرة أى شخص على إدارتها أو تنفيذها . وبدلاً من تقديم خدمات على قياس الأفراد الحقيقيين ، تهتز مصانع الخدمات الحكومية بعنف لتتمخض عن إنتاج نمطى لزبائن غير موجودين ! .

إن أزمة عدم الكفاءة الحكومية ـ باختصار ـ نوعية وكمية فى نفس الوقت .

والتصادم بين مؤسسات إصدار القرار المصمّمة على أساس المجتمع النمطى القديم ، وبين الحضارة التى تندفع بسرعة نحو اللانمطية ونحو التنوع ، يمكن أن نرى نماذجا له فى الأجهزة البيروقراطية ، وفى المراكز التشريعية والتنفيذية .

أى نظام من نظم اتخاذ القرار له حد أقصى من القدرة على معالجة قدر معين من مسئولية اتخاذ القرار المطلوبة ، ومع تعقد المواقف ، ومع تزايد السرعة المطلوبة يصبح عبء اتخاذ القرار ـ فى بعض الأحيان ـ أكبر مما يحتمل النظام . . عند هذه النقطة ، تنصهر (الأكباس) وينقطع التيار .

هذا هو ـ بالتحديد ـ ما يحدث لنظم اتخاذ القرار فى جميع الدول المتطورة تكنولوجيًا . . إنها صدمة المستقبل السياسية . فما هو البديل لهذا كله ؟ .

بناء جمهور المستقبل

النظام السياسى أكبر من مجرد نظام لاتخاذ القرار. لكن إذا اختل أداء نظام اتخاذ القرار ، يصبح الوضع متزايد الاستحالة فى التعامل بذكاء مع الموضوعات اليومية العصبية ، من البيئة إلى حقوق الإنسان إلى الحرب . . وما لم نتوصل إلى تصميم عمليات سياسية مناسبة لاتخاذ القرارات الجماعية ، عمليات تكون على مستوى البيئة المستجدة لاتخاذ القرار ، فإننا سنواجه كارثة شاملة . ويقول توفلر : إن تصميم نماذج عمليات اتخاذ القرار الجديدة ، لن تقفز إلى أيدينا فجأة من فوق لوحات التصميم الخاصة بالمهندسين الاجتماعيين والسياسيين ، فهى لا تتكامل إلا بعد عمليات متكررة من المحاولة والخطأ والتجريب ، ومن خلال التجارب المبتكرة التى يقودها النشطين من السياسيين وأصحاب الاهتمام العام . . وهذا يعود بنا ثانية إلى مضمون الديمقراطية التوقّعية .

فى مواجهة مسألة الانهيار المتزايد فى عملية اتخاذ القرار ، عند مركز اتخاذه ، يوجد طريقان مختلفان تمامًا . . الطريق الأول هو محاولة المضى قدمًا فى تقوية السلطة الحكومية ، بإضافة المزيد من السياسيين والبيروقراطيين والمستشارين ذوى الخبرة والعقول الألكترونية ، على أمل اجتياز محنة التسارع والتعقيد والتركيب فى الأحداث القاعدية والعالمية . والطريق الثانى هو البدء بتخفيض عبء اتخاذ القرار ، بتوسيع قاعدة المشاركين فى هذا العبء ، والسماح بمزيد من القرارات التى يتم اتخاذها فى القواعد والأقاليم ، أو فى مراكز النشاط الفئوى ، بدلاً من التركيز على قيادة صنع القرار المزدحمة فى المركز.

الطريق الأول يقود إلى المزيد من المركزية والتكنوقراطية والشمولية ، بينما يقود الطريق الثانى إلى ديمقراطية جديدة ، ذات مستوى أكثر تطورًا . ولاأعتقد بوجود أسباب تحضّ على اتخاذ الطريق الأول ، فالقول بأن المركزية والشمولية فى اتخاذ القرار هما السبيل إلى « الكفاءة » ، وأن الديمقراطية تقود إلى التشويش والإخفاق ، هذا القول ليس إلا خرافة زائلة . والنظر الأمين إلى الديمقراطية بشيء من التعقل وعلى ضوء نظرية المعلومات واتخاذ القرار ، بعيدًا عن النظريات السياسية ، يفيد أنها تحقق من الفضائل ما تفتقده المركزية والشمولية .

مستقبل الطاغية

ما يحدث فى مختلف المجتمعات من تغير متلاحق متسارع ، يجعل مهمة الطاغية أو الدكتاتور محفوفة بالمخاطر . وإذا كان الدكتاتور قادرًا على الحركة السريعة نتيجة لعدم اضطراره سماع ومواجهة الرأى الآخر ، فإن هذا يعتبر ميزة فقط إذا كان حكيمًا وذكيًا ، وإذا كان مجتمعه نمطيًا ، يتمتع بثبات نسبى . ولقد أثبتت التجارب السياسية فى مختلف أنحاء العالم أنه فى حالة تحقق هذا ،

فإن العائد الذى يحققه مثل هذا النظام يقترن بمخاطر كبيرة . وإن تصرفات الحاكم الأوحد تصبح بشكل متزايد عرضة للخطأ وتتسم بالخطورة . وهى وإن كانت تستهدف تضخيم الذات ، إلا أنها ـ فى أغلب الأحيان ـ تقود إلى تحطيم الذات ، إذا لم تتم مراجعتها عن طريق معارضة ديمقراطية ، وإذا لم يتم تصحيحها ومراجعتها على ضوء الأفكار المتغيرة القادمة من « أسفل » .

وعلى العكس من هذا ، يقود تضاعف قنوات التغذية المرتدة ، وخاصة التغذية المرتدة السلبية بين المواطنين وصناع القرار فى الحكومة ، التى تحافظ على استقرار المجتمع ، والتى تعمل عمل « الترموستات » فى النظم الحرارية . . يقود هذا إلى تخفيض مخاطر الخطأ . ويعنى أيضًا أنه بمجرد ارتكاب الخطأ ، يكون من الممكن تصحيحه بأقل الخسائر . وكلما ضعفت التغذية والتغذية المرتدة للديمقراطية ، زادت الفجوة بين القرارات والواقع ، وزاد خطر بقاء الأخطاء بلا تصحيح ، حتى يتضخم أثرها وتتحول إلى أزمة .

تزييف الديمقراطية

والحديث عن ديمقراطية المشاركة يكون ناقصًا ـ بشكل ما ـ إذا ما أهملنا النظر إلى الزمن كعامل مؤثر فى سلامة القرار . فلكى تكون مشاركة المواطنين فعّالة ، لابد أن يتجاوز اهتمامهم ما هو « هنا والآن » عند اتخاذهم قراراتهم ، وأن يدخلوا فى اعتبارهم الأوضاع الأكثر أهمية ، والتى تؤثر على المستقبل البعيد .

يجب أن يكون واضحًا ، أن المشاركة القاعدية بدون وعى مستقبلى ليست ديمقراطية بالمرة ، إنها تزييف للديمقراطية . إن ترك المواضيع طويلة المدى زمنيًا للآخرين على سبيل الإهمال أو عدم الاهتمام ، ينتهى بالمواطنين ـ على

أحسن الفروض - إلى التورط فى اتخاذ قرارات قاصرة ، ثم الاضطرار إلى الدخول فى معارك ، عند التصدى للتصورات بعيدة المدى التى يضعها غيرهم .

وهذا هوالسبب فى أن الديمقراطية التوقّعية تصرّ على دمج التغذية المرتدة للمواطنين ، بتوافر الوعى المستقبلى لديهم .

وتوافر الوعى المستقبلى لدى الجماهير ، هو الهدف الذى كرست له كتاباتى وأحاديثى على مدى عقد من الزمان ، إدراكًا منى لأهمية توفر هذا إذا ما أردنا أن نصحح مسار الممارسة الديمقراطية بين أبناء الشعوب العربية . وبديهى أن مثل هذا الجهد ، حتى لو اتسع نطاق المساهمين فيه ، لن يقود إلى تحقيق الهدف الذى أشرنا إليه . لذلك أقول دائمًا إن خير ما نبدأ به هو أن تشرع أجهزتنا التعليمية والإعلامية والثقافية بوضع خطط متكاملة لنشر الوعى المستقبلى ، لإقناع الفرد بأن القرار الأسلم ليس هوالذى ينقذ يومه على حساب غده ، ويحقق مصلحته على حساب أولاده أو على حساب مصلحة غيره . يجب أن يسود التوجه المستقبلى مناهج وبرامج التعليم والمواد الإعلامية فى الصحافة والإذاعة والتليفزيون ، وأن يشكّل مؤشرًا واضحًا لدى المبدعين فى حقول الثقافة .

والمراقب المتأمل للتجارب الأولى فى حقل الديمقراطية التوقّعية ، فى المجتمعات التى شرعت فى الأخذ بها ، سيلاحظ توترًا متناميًا بين أولئك الذين يؤمنون أساسًا بالمشاركة مع عدم إيمانهم القوى بالتوجه المستقبلى ، وبين المستقبليين الذين لا يضعون ثقلاً مناسبًا على المشاركة .

الأسئلة الخصبة

كذلك من المهم أن نتفق على أن هذا التركيز على المستقبل بين الجماهير ، ليس له علاقة بما عرفناه من جهد المخططين التكنوقراطيين . . الذين يتصورون

أننا نحتـاج إلى « خطة شاملـة » لربع القـرن القادم مثلاً ، أو بمـن يتحمسون للـوصول إلى إجماع حـول قضية مـا ، بما يتضمن أن نمضـى جميعًا وراء رؤيـة واحدة . . كل من هذين الموقفين يعتبر من مخلفات المجتمع النمطى المنصرم .

أهم ما يناط بأولئـك الذين يلتزمون بالديمقراطيـة التوقّعية ، ليس السعى إلى استنباط نوع من الأهداف المحددة للحى أو المدينة أو المحافظة أو الولاية أو الدولة ، ولكنه السعى إلى خلق واستنباط معالجة جديدة لعملية اتخاذ القرار ، تتم فيها بصفة مستمرة إعادة تقييم الأهداف ، بصرف النظر عن كونها أهداف هذا أو ذاك ، وبأن يتم هذا على ضوء التغير المتسارع .

وعلى هذا ، فـالديمقـراطية التـوقّعية لا تعـد بسلامـة القرار الـذى يتخذه المواطنون العاديون (حتى عندما يتم هذا بمساعدة من الخبراء ، كما هى الحال دائمًا) ، كما أنها لا تفترض قدرة المواطـن على فهم الأمور التقنيـة دون تعليم أو مسـاعدة الخبراء ، وهـى لا تسعى بـالضرورة للوصـول إلى إجماع ، دعك مـن فرضه ، إنها لا تستسلـم لغلطة ما يسمى بـالتوجه اليمينى أو اليسـارى . إن ما تفعله هـو بناء جمهور للمستقبـل ، وليس هناك ما هـو أهم من ذلـك ، فهى تخلق عددًا كبيرًا من المواطنين النشيطين ، الذين ـ بصرف النظر عما يكون بينهم من اختلافات ـ يتفقون فى الاعتقاد بأن خط النهايـة للحياة السياسية يجب أن يمتد إلى ما بعد الانتخابات التالية .

هـذا الجمهور المستقبلى يسـاعد على تحرير السـاسة الأذكيـاء ، وموظفـى الدولة من قيودهم الحالية . مما يتيح لهم أن يقوموا بعمل أفضل : حتى فى ظل أدوات اتخاذ القـرار الحاليـة غير المنـاسبـة . إنها تحررهـم إلى حـد أن يصبحـوا قادرين على التحدث بصراحة وذكـاء عن الاحتياجات بعيدة المدى ، دون أن يظهروا بمظهر البلهاء أو المنحرفين .

وهكذا توفر الديمقراطية التوقّعية دعمًا للسياسات بعيدة النظر ، وتضاعف

من تقديرنا للفرص والبدائل الخلاقة بما فى ذلك الرؤى المستقبلية ، التى عادة ما يتم حجبها بتأثير الاستقطاب السياسى ، فيحدث التطوير المطلوب فى عملية اتخاذ القرار .

وخارج المجال السياسى الشكلى ، تثير الديمقراطية التوقّعية العديد من الأسئلة الخصبة : إلى أى مدى يمكن إعادة التوافق بين « الخبراء » و «المواطنين» ، فى علاقة لا تتسم بالخصومة ؟ . وما هى العلاقة بين الديمقراطية والتعليم ؟ وهل يمكن أن تساعدنا فى وضع استراتيجيات عريضة للتطور التكنولوجى تحظى بتأييد المواطنين ؟ .



إذا نظرنا إلى الديمقراطية التوقعية ، على ضوء ضخامة المخاطر التى تواجهنا ، فقد نراها مجرد استجابة متواضعة . . فهى لا تتضمن حدثًا دراميًا ، وهى لا تقتل أو تخطف خصومها ، كما أنها لا تهدد بقلب نظام الحكم تآمريا . . إنها فى جوهرها مهذبة ديمقراطية . ومع ذلك فإننا نرتكب خطأً كبيرًا عندما نقلل من قيمة القوة التى تولدها ، أو من دلالة هذه الطاقة السياسية الجديدة .

الفصل السادس

الإعلام فى مجتمع المعلومات

أقول دائماً إن التعليم والإعلام هما رأسا الحربة فى اقتحامنا لمجتمع المعلومات ، ولحاقنا بركب التطور الذى يمر به الجنس البشرى . وإذا كنت قد بدأت بطرح موضوع التعليم ، فذلك لأن بناء نظمنا التعليمية على أساس رؤية شاملة لمجتمع المعلومات ، يمثل الجهد الاستثمارى طويل المدى فى تحركنا . إلا أن هذا لا ينقص من أهمية تحركنا لإقامة الإعلام على نفس الأساس . فالإعلام لا يتعامل إلا مع المعلومات ، وانتقال مركز الثقل فى المجتمع من المزروعات والمصنوعات إلى المعلومات ، يرتب دوراً جديداً وطبيعة جديدة للإعلام فى مجتمع المعلومات .

وتكمن أهمية إعادة بناء الإعلام على أساس مستقبلى ، فى كونه أداة نوعية ـ حتى فى حدود تكوينه الحالى ـ تسهل عمليات إعادة البناء فى مختلف نواحى النشاط البشرى ، بما يجعلنا نقترب من احتياجات مجتمع المعلومات ، ونستفيد من اندفاعه . هذا الدور التكتيكى للإعلام ـ فى حدود مؤسساته الحالية ـ يقتضى بداية أن يتفهم رجال الإعلام المقروء والمسموع والمرئى ، حقائق مجتمع المعلومات ، وأن يتزودوا بالتوجه المستقبلى حتى يصبح فى مقدورهم تطبيق هذا على مهامهم اليومية .

إشاعة الفهم المستقبلى بين العاملين فى مجال الإعلام ، يسهل إعادة النظر فى الخرائط الإعلامية ، لإحداث التوازن بين التوجه المستقبلى . وبين باقى

التوجهات الإعلامية . كما يساعد على تصميم وتناول البرامج المستقبلية بطرق سليمة ومفيدة ، ومحققة لأهداف نشر الوعى والتوجه المستقبلى بين الجماهير .

هذه الإجراءات التكتيكية ، ستساعد فى تحقيق عملية إعادة بناء أجهزة وسائل الإعلام على أساس استراتيجى . وهذا ضرورى فى وقتنا هذا ، وإلى أن نعيد بناء نظم الممارسة الديمقراطية على الأسس التى يفرضها مجتمع المعلومات، وفى ظل النظم المركزية التى يقوم عليها كل شيء فى حياتنا حاليًا . هذه الإجراءات تساعد على تحويل الإعلام الحالى إلى إعلام ثنائى الاتجاه ، ينقل رؤية صانع القرار إلى القواعد ، ويساعد على نقل الرؤية الصادقة للقواعد إلى صناع القرار عند قمة التنظيم الهرمى المركزى ، حتى تجيء قراراتهم سليمة وفى الوقت المناسب .

وقد يكون من المفيد ، هنا أيضًا ، أن نتأمل البناء الإعلامى على مدى مراحل التطور البشرى ، والذى قاد إلى ما نطلق عليه اليوم الإعلام الجماهيرى (MASS MEDIA) معتمدين على التحليل الذى قام به آلفين توفلر فى كتابه «الموجة الثالثة » .

هتلر .. ومارلين مونروا !

قبل أن تسود وسائل الإعلام الجماهيرى ، كان الطفل فى المجتمع الزراعى يشب فى قرية بطيئة التغيير ، مقيمًا تصوره للواقع وفقًا للصور التى يتلقاها من مصادر ضعيفة محدودة ، معلم القرية أو رجل الدين أو رأس القرية ، وأساسًا يتلقاها من عائلته . لم يكن هناك راديو أو تليفزيون فى البيوت ، يتيح للطفل فرصة الالتقاء بأنواع متعددة من الغرباء ، من مختلف المشارب ودروب الحياة ، وأيضًا من مختلف الدول . القليل جدًا من أهل القرية هو من أتيح له أن يرى

مدينة أخرى . . والنتيجة أن أهل القرية لم يكن لديهم حتى العدد المحدود من البشر الذين يختلفون عنهم ، ويمكن أن يتخذوهم نموذجًا أو يحاكوهم . . وهكذا ، كانت صورة العالم التى يكونها الطفل فى القرية محدودة وضيقة إلى أبعد حد .

وجاء المجتمع الصناعى ليضاعف عدد القنوات التى يستمد منها الفرد صورة الواقع . لم تعد مصادر الطفل قاصرة على الطبيعة أو البشر المحيطين به ، لقد ظهرت الجرائد والمجلات الجماهيرية ، والراديو ، وبعد ذلك التليفزيون . وفى معظم الحالات ـ خلال المجتمع الزراعى ـ كانت توجيهات الدولة والبيت ورجال الدين والمدرسة مازالت تعمل متوافقة ، ومتبادلة التأثير فيما بينها . ولكن ، مع زحف الصناعة ، أصبحت وسائل الإعلام الجماهيرى أشبه بمكبرات الصوت العملاقة ، وامتدت سيطرتها عبر الأقاليم والأعراق والقبائل واللهجات ، محدثة نوعًا من التوحيد القياسى والتنميط والقولبة للصور التى تتشكل فى مسار عقلية المجتمع .

يقول توفلر : إن بعض الصور البصرية ، على سبيل المثال ، تم نشرها على أوسع نطاق ، وزرعها فى الملايين العديدة من الذاكرات الفردية الخاصة ، مما جعل هذه الصور أقرب إلى الأيقونات الدينية المقدسة . صورة لينين بفكه البارز ، يتطلع منتصرًا أمام خلفية العلم الأحمر المرفرف ، التى أصبحت بالنسبة للملايين أقرب إلى صورة السيد المسيح فوق الصليب ، ثم صورة شارلى شابلن بقبعته وعصاته وملابسه المهلهلة ، أو صورة هتلر وهو يخطب فى الجماهير التى يبلغ حماسها حد الجنون ، أو صورة تشرشل يرسم علامة النصر بأصبعيه ، أو مارلين مونرو وقد طارت أطراف ثوبها بفعل الرياح ، هذا بالإضافة إلى عشرات الصور الإعلانية التى تنشط مبيعات بعض المنتجات .

هذه الصور التى جرى إنتاجها مركزيًا ، وتم حقنها فى « العقل الجماهيرى »

عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرى ، ساعدت على إشاعة النمطية فى سلوك الأفراد ، مما يتفق مع صالح نظام الإنتاج الصناعى .

التغيير المدهش

واليوم ، يزحف مجتمع المعلومات ليغير هذا كله بشكل جذرى . فمع تسارع التغيرات فى المجتمع ، ينعكس هذا على شكل تسارع مواز داخل الأفراد . المعلومات الجديدة تصلنا ، فيدفعنا هذا إلى مراجعة ملف تصوراتنا بشكل متصل ، وبمعدلات أسرع فأسرع . التصورات القديمة ، التى قامت على واقع منصرم ، لابد من أن يتم استبدالها . لأننا إن لم نفعل ذلك ، وإذا لم نجدد تصوراتنا ، تنفصم تصرفاتنا عن الواقع ، ونصبح ـ بشكل متزايد ـ أقل كفاءة مما يجعل حياتنا شاقة .

تسارع تشكل التصورات داخلنا ، يعنى أن هذه التصورات تصبح مؤقتة بشكل متزايد . الأفكار والعقائد والتوجيهات التى تندفع كالصواريخ إلى وعينا ، تتعرض لتحديات وضروب من المقاومة ، ثم فجأة تختفى وتتلاشى . النظريات العلمية والسيكلوجية يطاح بها وتتهاوى يوميًا . الأيديولوجيات تدب فى جسدها الشروخ وتنفرط . فى كل يوم ، نتعرض للعديد من الشعارات السياسية والأخلاقية المتناقضة التى تطاردنا . بالإضافة إلى أن مجتمع المعلومات يفعل ما هو أكثر من تسريع تيار المعلومات التى تصلنا ، إنه يبدّل البنية الأعمق للمعلومات التى نعتمد عليها فى حياتنا اليومية .

لقد نمت قوة وسائل الإعلام الجماهيرية بشكل متزايد ومتصل خلال المجتمع الصناعى ، واليوم نشهد تغييرًا مدهشًا يسود حياتنا . ومع الزحف الراعد لمجتمع المعلومات ، لم تعد وسائل الإعلام الجماهيرية تواصل التوسع فى

فرض تأثيرها ، بل على العكس من ذلك بدأت تسمح مرغمة لكيانات أخرى بمشاركتها فى هذا النفوذ . لقد بدأت تتلقى الهزائم على مختلف الجبهات ، وفى نفس الوقت ، من جانب ما يسميه توفلر « الإعلام اللاجماهيرى » .

انهيار المجلات الجماهيرية

لقد قدمت الصحافة المثال الأول ، فبدأت الصحافة ، أقدم وسائل الإعلام الجماهيرى ، تفقد قراءها بشكل متواصل . حدث هذا بالنسبة للجرائد الكبرى ، بينما ظهرت الجرائد العديدة الصغيرة والإقليمية لتحصد ماخسرته الجرائد العامة الكبيرة . . وقد أثبتت الدراسات أن نقص القراء لايمكن إرجاعه فقط إلى مجرد ظهور التليفزيون ، فقد ظهر أن المنشورات المتخصصة التى تخاطب جمهورًا بعينه ، أبناء إقليم معين أو طائفة معينة أو غرض معين أو توجه معين أو هواية معينة . . هذه المنشورات المتخصصة التى لا تخدم الشعب بأكمله ، تتكاثر ويرتفع توزيع معظمها ، مما يعنى انصرافًا جزئيًا عن الجرائد العامة لحساب الجرائد المتخصصة .

والمثال التالى قدمته المجلات الجماهيرية فمنذ منتصف الخمسينيات ، لايكاد يمر عام فى أمريكا إلا ويتم الإعلان عن إغلاق مجلة جماهيرية كبرى ، مثل لايف ولوك وستردای ايفننج بوست . وبين عامى ٧٠ و ١٩٧٧ ، رغم أن تعداد الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتفع بمقدار ١٤ مليونًا ، فإن توزيع المجلات الجماهيرية الكبرى قد انخفض بمقدار أربعة ملايين . وفى نفس هذه السنوات ، شهدت البلاد انفجارًا فى توالد المجلات الصغيرة المتخصصة ، مجلات تهتم بأقليم أو مدينة أو حى ، مجلات لقادة الطائرات والمراهقين وهواة الغطس والمحالين إلى المعاش والنساء الرياضيات وهواة جمع آلات التصوير

القديمة وجمهور لعبة التنس وهواة التزلق . . إلى آخر القائمة الطويلة . كل مجموعة من الناس وجدت المجلة الخاصة بها ، بالإضافة إلى المجلات الإقليمية .

في هذا يقول جون ناسبيت ، في كتابه (المؤشرات العظمى) : « منذ أكثر من عقد ، انهارت المجلات الكبرى عامة الأغراض ، مثل لايف ولوك وستردای ايفننج بوست ، والتى وصلت فى توزيعها إلى عشرة ملايين ، وفى نفس عام الانهيار ولدت ٣٠٠ مجلة جديدة ذات اختصاص محدد ، ثم ما لبث العدد أن ارتفع إلى ٦٠٠ ، ثم ٨٠٠٠ ولدينا الآن ـ يعنى سنة ١٩٨٢ ـ ١٣ ألف مجلة ذات توجه متخصص . . » .

أزمة الإعلام الجماهيرى ...

رأينا كيف بدأت بعض وسائل الإعلام الجماهيرى تواجه أزمة بقاء ، مع زحف الإرهاصات الأولى لمجتمع المعلومات . وتابعنا كيف أن الصحف والمجلات المحلية والفئوية والمتخصصة بدأت تسحب البساط من تحت أقدام الصحف والمجلات الكبرى ذات الاهتمام العام . وإذا كان البعض قد حاول أن يرجع هذا إلى ظهور التليفزيون وجذبه أعدادًا من قراء الصحف والمجلات ، فهذا القول مردود عليه . ويكفى للتدليل على ذلك أن نبين انعكاس نفس الأزمة على محطات الإذاعة والتليفزيون الكبرى ذات الاهتمام العام .

وإذا كنت فيما سبق وبلى أعتمد على المتوفر لدى من معلومات عما يحدث فى المجتمع الأمريكى ، فإن ذلك لا يمنع من أن يجتهد الدارسون والباحثون فى رصد مدى تحقق هذا فى المجتمعات العربية ، وعلاقته بمدى زحف مقومات مجتمع المعلومات فى كل مجتمع منها .

أثر المجتمع الصناعى على مجال الاتصال ، لم يقتصر على وسائل الإعلام المقروءة . ففى الفترة بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٠ ، قفز عدد محطات الإذاعة فى الولايات المتحدة الأمريكية من ٢٣٣٦ محطة ، إلى ٥٣٥٩ محطة ، علماً بأنه فى الفترة التى زاد خلالها تعداد السكان ٣٥ فى المائة ، زادت محطات الإذاعة بنسبة ١٢٩ فى المائة . وهذا يعنى أنه بدلاً من محطة إذاعية لكل ٦٥ ألف مواطن ، أصبحت هناك محطة لكل ٣٨ ألف مواطن . ماذا يعنى هذا ؟ . . يعنى أن المستمع يكون لديه المزيد من البرامج التى يختار من بينها ، ويعنى أيضًا أن الجمهور الموحد الذى كانت تعتمد عليه وسائل الإعلام الجماهيرى قد تفتت وتوزع على العديد من المصادر.

وقد زاد التنوع والتفتت فى المجال الإعلامى ، عندما بدأت المحطات المختلفة تتوجه إلى شرائح خاصة من الجمهور ، بدلاً من التوجه إلى الجمهور النمطى الذى كان يسعى إليه الإعلام الجماهيرى . لقد كانت المحطات الإذاعية الإخبارية تتوجه إلى البالغين المتعلمين من الطبقة المتوسطة بشكل عام . أما اليوم فقد تعددت المحطات التى يتخصص كل منها فى إنتاج معين من المواد الإذاعية ، تتوجه به إلى جمهور معين من المواطنين . . محطات مختلفة لأنواع مختلفة من موسيقى الروك ، ومحطات لموسيقى الزنوج وأخرى للموسيقى الكلاسيكية . . محطات باللغات واللهجات الأجنبية لمختلف الجماعات العرقية ، من برتغاليين إلى إيطاليين ، إلى القادمين من أمريكا الجنوبية ، إلى اليابانيين والصينيين والعرب واليهود .

وفى نفس الوقت ظهرت وسائل جديدة للاتصال الصوتى ، قضت على البقية الباقية من جمهور الإعلام الجماهيرى . فخلال الستينيات ظهرت أجهزة التسجيل الصغيرة الرخيصة ، تشيع بين الصغار والشباب فى كل مكان . ثم ظهر نظام الإذاعة الشخصية ، وهى بعكس محطات الإذاعة الشائعة التى

يكون فيها المستمع سلبيًا ، يتلقى فقط ما يذاع له ، أتاحت أجهزة سي . بي . (C.B.) لصاحب الجهاز أن يتصل بالآخرين ، فى محيط ١٥ ميلاً ، يستمع إليهم ويتحدث معهم . ولكى نأخذ فكرة عن مدى انتشار هذه الأجهزة ، يكفى معرفة أنه فى الفترة ما بين ٥٩ و ١٩٧٤ كان عدد الأجهزة المستخدمة فى الولايات المتحدة مليون جهاز . . وبعد ثمانية أشهر تضاعف عددها فأصبح مليونى جهاز ، ثم أصبح ثلاثة ملايين بعد ذلك بثلاثة أشهر . وفى عام ١٩٧٧ بلغ عددها ٢٥ مليون جهاز . وهذا يعنى أن التحول إلى التنوع فى المطبوعات يناظره تحول فى الإذاعة .

تليفزيون الكابل

وفى عام ١٩٧٧ ، كان التليفزيون من أقوى وسائل الاتصال وأكثرها قدرة على قولبة الجماهير ، وجعلها نمطية . وكانت محطات التليفزيون الكبرى أقوى وسائل الإعلام الجماهيرى نفوذًا وتأثيرًا . وفى ذلك العام بالذات ، بدأت تهتز قدرة ذلك الجهاز مما أثار الذعر فى نفوس أصحاب هذه المحطات والعاملين فيها . . لقد بدأ عدد المشاهدين فى الانخفاض . ما حدث للصحف والمجلات بدأ يحدث للتليفزيون ! . . فى البداية ، لم يصدقوا أن هذا ممكن الحدوث ، ثم بدأوا يبحثون عن تفسيرات خاصة ، تتصل بمستوى البرامج ، أو طبيعة توزيعها بين الاهتمامات المختلفة ، إلا أن الحقيقة بدت سافرة بعد ذلك . . الواقع الجديد لمجتمع المعلومات الزاحف يتناقض مع جميع وسائل الإعلام الجماهيرى العامة .

وانخفاض عدد المشاهدين بالنسبة لشبكات التليفزيون يعتبر كارثة اقتصادية ، لأن مواردها من الإعلانات تتأثر بأى اهتزاز فى عدد المشاهدين .

وترتب على هذا أن ظهر شيء جديد ، أسمه « تلفزيون الكابل » ليحل مشكلة التنوع والتباين التي تفرض نفسها . وتلفزيون الكابل هو الشكل الذي يتوافق مع مجتمع المعلومات ، أو مجتمع الخيارات المتعددة ، في مكان الخيار الواحد أو الخيارين في مجتمع الصناعة . أسرعت شبكات التلفزيون الأمريكية الكبرى ، مثل (آ. بي . سي) و (سي. بي. اس) و (ان. بي . سي) بإنشاء ما يزيد على خمسة آلاف نظام لتلفزيون الكابل .

ونظام تلفزيون الكابل أشبه بالسوبر ماركت . إنه يعتمد على شراء البرامج والخدمات من عدة مصادر ، يتم توزيعها على القنوات المختلفة للنظام . ومقابل أجر شهري يستطيع الشخص أن يختار البرامج والمواد والخدمات التي يرغب في أن يشترك فيها . وتلفزيونات الكابل تقدم كافة البرامج المحلية ، وبعض البرامج التلفزيونية من محطات المدن القريبة ، والخدمات التلفزيونية البعيدة التي يتم نقلها عن طريق القمر الصناعي .

واليوم ، أكثر من ٦٥ في المائة من بيوت الولايات المتحدة الأمريكية تمتد إليها كابلات الخدمة التلفزيونية ، ويستطيع أهل كل بيت من هذه البيوت أن يختاروا القنوات التي يريدونها بين ما يزيد عن ٢٠٠ قناة ، تقدم كل شيء . . أخبار وتحقيقات وتسلية وأطفال ، قنوات محلية وعرقية وفئوية متخصصة . . قنوات للأفلام السينمائية ومسلسلات تلفزيونية قديمة أو حديثة ، قنوات لكافة الخدمات الثقافية من مسرح وموسيقى ورقص ، بالإضافة إلى قنوات خاصة بالأحوال الجوية ، وبالرصد الراداري للمنطقة ، وبمواعيد هبوط وإقلاع الطائرات وما يطرأ عليها من تغيير ، وكذلك قنوات للسياحة وأسواق المال .

لقد قام تلفزيون الكابل بنفس ما قامت به المجلات المحلية والفئوية المختصة ، فاستجاب لما يفرضه مجتمع المعلومات ، من لا جماهيرية وسائل الاتصال والإعلام .

الفيديو .. وألعابه ..

وتلفزيون الكـابل ، ليس هو مصدر التهـديد الوحيد لشبكـات التلفزيون الكبرى ، فهناك ألعـاب الفيديو التـى تتيح لأى فرد مـن أفراد الأسرة أن يحول شاشة التلفزيون إلى ملعب كرة قدم أو كرة الطاولة أو التنس .

عـن هذه الألعـاب يقول آلفين تـوفلر : « قـد يبـدو هذا التطـور هامشيًا للمحللين السياسيين أو الاجتماعيين الحرفيين ، إلا أنه يمثل موجة من التعليم الاجتماعـى ، ومن التـدريـب المبكر على العيـش فى بيئـة الغد الالكترونيـة . وألعاب الفيـديو لا تقوم فقـط بالمزيد مـن تفتيت الجمهور ، وتخفيـض العدد الذى يتابع برامج التلفزيون فى وقت معين ، ولكن من خلال هذا الجهاز الذى يبدو بريئًا يتعلم ملايين الأفراد أن يلعبوا مع جهاز التلفزيون ، أن يتكلموا إليه ويستجيبوا بردود أفعال على أفعاله . مـن خلال هذا يتغير هؤلاء الأفراد ، من مستقبلين سلبيين ، إلى موجهى رسائل فى نفس الوقت . . إنهم يتحكمون فى الجهاز بدلاً من ترك الجهاز ينفرد بالتحكم فيهم » .

أضف إلى هذا وذاك ، الخدمـات الإعلامية التى تقدمهـا بعض الشبكات التلفزيونية ، والتى يشترك فيهاالفرد ، ويستطيع عن طريق جهاز التحكم عن بعد أن يطلب على شاشة التلفزيون المعلومات التـى يريدها ، وهذا بدوره يوفر المزيد من التنوع فى استخدام شاشة التلفزيون .

ثم هنـاك الانتشار الـواسع لأجهـزة الفيديـو ، ملايين الأجهـزة فى ملايين البيـوت . . وجهـاز الفيـديـو يعتبر أداة حـاسمـة فى تنـوع وتمايـز الجماهير ، وخروجها من النمطية . . جهاز الفيديـو لا يسمح لك فقط بأن تسجل مباراة كرة القـدم التى جرت ظهر الأمـس لتشاهدها مسـاء اليوم ، وبهذا تنتصر على خـاصية التـزامـن ، التى تجعـل معظم النـاس يفعلـون نفس الشيء فى نفس

الوقت ، الأمر الـذى يفرضه المجتمع الصناعى . لقد أصبح بإمكان الفرد أن يختار المادة التى يحب أن يراها ، وأن يشاهدها فى الوقت الذى يحبه . إنه يجعل من الفرد مشاهدًا تلفزيونيًا ومنتجًا تلفزيونيًا فى نفس الوقت .

كل هذه المستحدثات المتطـورة تشترك فى شيء واحد ، هو أنها تحيل الحشد الجماهيرى للتلفـزيون الجماهيرى إلى شرائح منفصلـة ، وكـل شريحة تضاعـف تنوعنـا الثقافى ، وتضرب جـذور سيطرة المحطـات أو الشبكات التفلـزيونيـة الكبرى ، والتى كانت تتحكم فى رؤيتنا لواقع الحياة .

ويلخص جون اكونور ، الناقد بجريدة نيويورك تايمز ، ما يحدث قائلاً : « الشيء الوحيـد الأكيد ، هـو أن التلفزيـون التجارى لـن يعود قـادرًا على أن يفرض علينا ، ما نشاهده أو وقت مشاهدتنا له » .

لكن ، ما هو السبب الذى سـاعد على رواج هذه المستحدثات ؟ ، ولماذا يصبح من الضرورى أن نتحـول من وسـائل الإعلام الجماهيرى ، إلى وسـائل إعلام لا جماهيرية ؟ .

إعلام شبكى لا مركزى

لعب الإعـلام الجماهيرى دورًا ناجحًا فى ترسيـخ أسس ومبـادئ المجتمع الصناعى ، وكـان أداة عظمى فى إشاعة مبدأ النمطية والتوحيد القيـاسى بين البشر فما الذى جعلـه اليوم يفقد مصداقيتـه بين الناس ؟ وما هـو سر الصعود البازغ لأشكـال جديـدة من الإعـلام ، تتفق جميعًا فى كونها غير جماهيريـة ، وأميل إلى الخصوصية ؟ .

يرجع ذلك كله إلى زحف مجتمع المعلـومات الذى يقوم على أسس ومبادئ وأساليب حيـاة تختلف عن سابقـاتها في المجتمع الصناعى وتتنـاقض معها فى أغلب الأحيان .

من بين هذه التغيرات ، التحول من النمطية إلى التنوع والتباين . لقد نبع الإعلام الجماهيرى من نمطية المجتمع الصناعى ، وكان من أمضى أسلحته فى إشاعة وترسيخ النمطية بين الجماهير ، وساهم إلى حد بعيد فى نقل عملية التوحيد القياسى من العمليات الصناعية إلى البشر ، ونجح ـ غالبًا ـ فى قولبة البشر وجعلهم آحادًا أقرب إلى التطابق ، رغم تعارض هذا مع طبيعة وتكوين ورغبة الإنسان . استمر هذا التوجه المعاكس لطبيعة الإنسان على مدى مايزيد عن قرنين ، لأنه كان متفقًا مع مصالح المجتمع الصناعى ، وخضع له معظم البشر فى معظم أنحاء العالم ، فى الدول الصناعية ، وفى الدول التى استعمرتها .

صيحات الغزو الفكرى

ويندهش البعض لتصاعد التحذير من الغزو الفكرى والثقافى والإعلامى من الخارج . وهم يتساءلون لماذا يحدث هذا الآن ، وليس من قبل ، عندما كان المجتمع الصناعى يفرض أسلوب حياته ومنطق تفكيره على أبعد وأصغر المجتمعات فى آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية ، ويمطرهم بإعلامه الجماهيرى الذى يشيع نمطًا فكريًا وثقافيًا وعقائديًا ، يتناقض فى كثير من الأحيان مع الأنماط الفكرية والثقافية المتباينة لمجتمعات هذه القارات ؟ ، لماذا رضخت هذه المجتمعات للنمط المفروض فى أسلوب حياتها ، بل وسعت إلى تقمصه ، خجله من إعلان اختلافاتها عنه ، كاتمة كل ما يمثل هويتها وخصوصيتها ، ثم بدأت تسلك مؤخرًا مسلكًا مناقضًا وتعالت صيحات التحذير من الرضوخ للمنطق النمطى ؟ ، ولماذا تتسم الدعاوى المعاصرة بالعصبية ، وبالتطرف فى إعلاء كل ما هو قديم وخصوصى ، حتى عندما يكون بعض هذا القديم

حاملاً من المخاطر ما لا يقل عن مخاطر الخضوع السابق للتوحيد القياسى الذى فرضه المجتمع الصناعى ؟ .

إلى هؤلاء المندهشين والمتسائلين ، أقول إن السر فى هذا كله هو زحف مجتمع المعلومات ، وثورة المعلومات التى قادت إلى رفع الغطاء عن المرجل الذى وصل ما بداخله إلى حد الغليان والفوران . وإن الانحرافات فى الدعوة إلى الذاتية والخصوصية ، ونداءات الحفاظ على التراث ، حتى بشكله الجامد ومضمونه الحفرى ، هى البخار الذى يندفع من فتحة المرجل بكل قوته .

لقد رضخت المجتمعات العالمية المختلفة ـ مرغمة ومغلوبة على أمرها ـ لعمليات التوحيد القياسى والتنميط التى فرضها صالح المجتمع الصناعى ، وعندما بدأت تهتز دعائم ذلك المجتمع ، نتيجة الاندفاع الصاروخى لثورة المعلومات ، وعندما بدأ الناس يخرجون من شرنقة النمطية ، ويخلعون رداء التوحيد القياسى ، وعندما بدأوا يتمايزون ويتنوعون فى أفكارهم وأحلامهم ومشاربهم وأساليب حياتهم . . عندما حدث هذا كان من الطبيعى أن يندفعوا إلى السبيل المعاكس ، برد فعل عاطفى ـ غير عقلانى ـ تعويضًا عن زمن الكبت الطويل . ومع كل ما فى هذا الاندفاع من مخاطر ، ومع ما يسببه من نزاعات وخصومات تصل إلى حد القتل والانتحار ، إلا أنه أفضل من بقاء الوضع النمطى الذى فرضه المجتمع الصناعى . خاصة وأن طبيعة الأمور تقول إن هذا الاندفاع المعيب ، ستهدأ حدته مع الأيام ، فيفسح المجال لتعبير صحى ، يتضمن التمييز بين ما هو مقبول ـ فى زمننا هذا ـ من ذلك التراث القديم ، وما هو متناقض مع صالح تطور الجنس البشرى كما يرسمه مجتمع المعلومات .

الأمزجة المتباينة ...

كان الإعلام الجماهيرى هو الذى تلقى أولى ضربات مرحلة التحول الحالية . . تلقاها قبل أن تصل الضربات إلى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وهذا هو سر التحول الذى طرأ على المجال الإعلامى ، والذى ظهر على شكل تداعيات لأدوات الإعلام الجماهيرى الكبرى ، وبزوغ لأشكال إعلامية جديدة تتجه إلى أقاليم أو فئات أو أعراق خاصة .

وإذا كان التحول من المركزية إلى اللامركزية هو أحد التحولات الأساسية من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات ، فقد كان لهذا أثره فى المحنة التى يواجهها الإعلام الجماهيرى ، وذلك لأن الإعلام الجماهيرى مركزى فى تخطيطه وإدارته وتنفيذه . وشأن أية مؤسسة مركزية أخرى فى حياتنا ، أدت مركزية الإعلام الجماهيرى إلى فشل قيادته فى ملاحقة التغيرات السريعة المتلاحقة التى تطرأ على جمهوره ، وبعد أن تحول جمهوره إلى جماهير عديدة . المخططون للاعلام الجماهيرى فى الحكومات أو فى الشركات الكبرى لم يعودوا قادرين على فهم التحولات التى تجرى فى القواعد ، لم يعد بإمكانهم التعرف على الرغبات والأحلام والأمزجة المتجددة والمتباينة للجماهير . وبحكم الطبيعة الديناصورية لوسائل الإعلام الجماهيرى ، أصبح من الصعب عليها أن ترصد هذا التغير فى الوقت المناسب ، وتعدل من طبيعتها وفقًا له .

حديث الناس إلى بعضهم ..

وساعد على تعميق أزمة الإعلام الجماهيرى ، أن تنظيمه وبحكم مركزيته ، يخضع لنظام تسلسل الرئاسات الذى كان ناجحًا فى عصر الصناعة ، وظهرت

معالم فشله مع زحف عصر المعلومات ، الذى يطرح بديلاً عنه التنظيم الشبكى .

وتعبير التنظيم الشبكى من التعبيرات التى استحدثها واقع مجتمع المعلومات . فبعد فشل التنظيمات الهرمية البيروقراطية التى تخضع لنظام تسلسل الرئاسات ، وبعد أن ظهر عجزها عن حل مشاكل المجتمع ، دفع هذا بالناس إلى التحدث إلى بعضهم البعض حول هذه المشاكل . . وكان هذا بداية ظهور التنظيم الشبكى . مع الانهيارات الأولى للهرم البيروقراطى ، تجمع الناس وسط حطامه ، ليتناقشوا فيما سيفعلونه ، وبدأوا يتحدثون إلى بعضهم البعض خارج بناء التسلسل الرئاسى ، وكان هذا بداية الاتجاه إلى التنظيمات الشبكية .

يقول جون ناسبيست فى كتابه المؤشرات العظمى : « فنحن كأفراد ، أو كأعضاء فى جماعات صغيرة ، أو فى مؤسسات كبيرة نعمد إلى تبادل الموارد والاتصالات والمعلومات بسرعة المكالمة التليفونية ، أو رحلة الطائرة النفاثة . معتمدين على اللمسة الإنسانية لأصواتنا . . الاعتماد على التنظيم الشبكى هو أداة قوية للعمل الاجتماعى . وأولئك الذين يمكن لهم أن يغيروا العالم ، بدأو يفعلون ذلك محليًا ، فى منظومه كوكبية من أصحاب التجانس العقلى ، من أجل تحقيق هدف جديد . . » .

مثال ذلك حركة تحرير المرأة . لقد بدأ هذا النشاط على شكل تنظيمات شبكية فى جميع أنحاء الدول المتطورة . تجمعت النساء معًا فى جماعات صغيرة ـ عادة من الصديقات وصديقات الصديقات ـ لعرض رؤيتهن ، ومن ثم تغيير رؤية المجتمع التقليدية للمرأة . ونفس الشىء حدث فى حركات الخضر والحفاظ على البيئة ، وفى الحركات المعادية للحروب وللأسلحة النووية . . والداعية إلى السلام .

وفى أحيـان أخرى يلجـأ الناس إلى التنظيـم الشبكى ليحققـوا ارتباطـًا فيما بينهم ، كما يحدث عندما تتفق مجموعة مـن الجيران مع سائق سيارة أجرة لنقل أطفـالهم إلى المدارس ، عنـدمـا تعجـز المدارس عن تـوفير ذلـك مـن خـلال حافـلات عامة . وبهذا المعنى يكون التنظيـم الشبكى هو السبيـل فى مجتمع خدمة الذات ، بعيدًا عن خدمة الحكومة ، أو نتيجة لقصورها وعجزها .

عصر الثراء المعلوماتى

والتنظيم الشبكى بهذا المعنى ، هو الإطـار الجديد المستحدث الذى يتيح للنـاس أن يتحدثـوا إلى بعضهم البعـض ويتشـاركوا فى الأفكـار والمعلومـات والمعارف ، فى نشـاط معين ومن أجـل هدف محدد . وتقـول مارلين فـرجسون صـاحبة أحـد أهم الكتـب عـن التنظيم الشبكـى : إنـه يتحقق عـن طريـق المؤتمرات والمكالمات التليفونية والرحـلات الجوية ، وبواسطة آلات الاستنساخ (فـوتـو كـوبـى) ، والمحـاضرات ، وجماعـات البحـث ، والحفـلات ، والصـداقات المتبـادلة ، ولقـاءات القمة ، والشرائط المسجلـة ، والخطابـات الخبريـة أو المنشورات البريـدية ، وهو نظـام قـائم على أسـاس تسهيل نقـل المعلومـات بطريقـة أسرع ، وأكثر إنسانيـة ، وأعظم تـأثيرًا من أى نظـام آخر نعرفـه . وهو وسيلة لـلاتصال والتعامل تنـاسب عصر ندرة الطـاقة ، وعصر الثراء المعلوماتى .

ففى عصر تسارع وتدفـق المعلومات ، يصعب على الفرد التعامـل مع هذا السيل ، ويصعب عليه انتقاء المعلومات التى تفيده فى المسألة التى تعرض له . والتنظيـم الشبكى يكتسب جاذبيـة ، باعتبـاره طريقـة سهلة للحصـول على المعلومـات المحددة المطلـوبة . وفائدتـه تتجاوز مجرد نقـل البيانـات إلى خلق

المعارف وتبادلها . وهو قابل للتطبيق فى كل مجالات النشاط البشرى .

وهذا الازدهار فى وسائل الإعلام الإقليمية والفئوية والعرقية ، ما هو إلا التطبيق العملى للتنظيم الشبكى فى المجال الإعلامى . لقد قرر الناس أن يقيموا إعلامهم الخاص النابع من إرادتهم والمعبر عن أفكارهم وعقائدهم وأمزجتهم ، وأن يستغنوا به عن الإعلام الجماهيرى الذى فرضه صالح المجتمع الصناعى .

هذا التحول إلى الإعلام اللاجماهيرى ، تظهر أهميته عندما ننظر إليه من زاوية أخرى من زوايا التحول إلى مجتمع المعلومات ، أعنى بذلك التحول من الديمقراطية النيابية إلى ديمقراطية المشاركة ، أو الديمقراطية التوقّعية ، التى تجمع بين المشاركة وبين التوجه المستقبلى .

الإعلام اللاجماهيرى

طرحنا من قبل تصورنا لسمة أساسية من سمات دخول مجتمع المعلومات ، وهى التحول من ديمقراطية التمثيل النيابى إلى ديمقراطية المشاركة أو الديمقراطية التوقّعية . والإعلام اللاجماهيرى الذى نتحدث عنه ، هو الترديد الطبيعى لذلك التحوّل . لقد كان الإعلام الجماهيرى دائماً ، فى الدول الرأسمالية التى تعتمد الاقتصاد الحر وتلتزم بآليات السوق ، وفى الدول الاشتراكية التى تأخذ بالتخطيط والتنفيذ المركزيين ، هو التعبير عن إرادة أصحاب المصالح فى السلطة العليا . تم ذلك ، سواء كان أصحاب المصالح هم أصحاب المؤسسات الاقتصادية الكبرى ، والصفوة الحكومية التى تمثلهم ، أم كانوا أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعى ، والإدارة العليا التى تعبر عنهم .

وإذا كان التناقض الذى نشأ بين مصالح القواعد ومصالح الصفوة هوالذى يعجل بالتحول إلى ديمقراطية المشاركة ، أى بأن يتكفل الناس فى القواعد بمسئولية اتخاذ قرارهم فى كل ما يمس حياتهم ، بدلاً من أن ينيبوا عنهم من يقوم بذلك ، فمن الطبيعى أن يواجه الإعلام الجماهيرى أزمة مستحكمة ، فهو - فى آخر الأمر - أداة السلطة المركزية التى يجرى تفتيتها ، وتتم تجزئتها . لهذا تنجح وسائل الإعلام الصغيرة الإقليمية والفئوية ، لأنها التعبير الإعلامى عن الشكل الجديد للإدارة الشعبية .

كما تحدثنا قبل ذلك عن الإدارة فى مجتمع المعلومات ، ورأينا كيف يعاد بناء المؤسسات على الأساس الجديد ، الإعلام الجماهيرى مؤسسة أيضًا ، ولابد أن يخضع لنفس عمليه إعادة البناء الإدارى ، التى يستبعد فيها مبدأ مركزية التحكم . . وهذا يتناقض مع جماهيرية الإعلام الجماهيرى ! . . ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ابتكار المسمى الجديد « الإعلام اللاجماهيرى » .

ثم ، مثل آخر لم نتطرق إليه بعد . ولكن تفرضه طبيعة التحول إلى مجتمع المعلومات ، أعنى بذلك التحول من اقتصاد مجتمع الصناعة إلى اقتصاد مجتمع المعلومات . ولا أريد الآن أن أدخل فى تفاصيل هذا التحول - رغم أهميته الكبرى - لكنى سأشير فقط إلى أن عصر الصناعة فرض اقتصاده الخاص به ، تمامًا كما فرض تعليمه وإدارته واجتماعياته وثقافته الخاصة به . ورغم أننا مازلنا نتحدث عن الاشتراكية والرأسمالية ، ورغم أن الكثير منا مازال يغرق فى الحديث عن انهيار الاشتراكية وعن انتصار الرأسمالية باعتبارها الخط الاقتصادى الأسلم للمستقبل ، وعن اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر كبديل مستقبلى ، إلاّ أن الحقيقة الغائبة فى كل هذا هى أن الاشتراكية والرأسمالية هما وجهان لعملة واحدة هى مجتمع الصناعة ، وهما نظريتان - مع كل الاختلاف بينهما - تستهدفان التعامل مع حقائق عصرالصناعة ، الذى يكون إنتاج

البضائع والخدمات مركز الثقل فيه . وسنرى فيما يلى كيف ينتقل مركز الثقل فى المجتمع الزاحف إلى المعلومات والخدمات . والمعلومة تختلف فى طبيعتها عن المنتج الصناعى المادى اختلافًا جذريًا ، لذلك يحتاج مجتمع المعلومات إلى استنباط نظريات اقتصادية جديدة ، نابعة من طبيعته ، ومنسجمة مع التغيرات المجتمعية التى يحدثها .

وإذا كان الإعلام الجماهيرى ، نشاطًا اقتصاديًا بطبيعته ، فلابد أن تنطبق عليه كل التغيرات التى تطرأ على باقى النشاطات الاقتصادية .

لماذا التعليم والإعلام .. ؟

هذه هى بعض المبررات التى نفسر بها أهمية التحول من الإعلام الجماهيرى إلى الإعلام اللاجماهيرى ، ذلك التحول الذى بدأ منذ عقدين ، وظهرت آثاره فى جميع وسائل الإعلام الجماهيرى التى نعرفها .

لقد ذكرت من قبل أننى أعطى أولوية فى تحولنا إلى واقع مجتمع المعلومات لأمرين أساسيين هما : التعليم والإعلام . . فما هو السر فى تحديد هذه الأولوية؟ . . ولماذا يتقدمان على النواحى الأخرى الهامة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ؟ .

لقد تكلمنا عن التعليم بالتفصيل من قبل ، وقلنا إن إعادة بناء العملية التعليمية على أساس مستقبلى ، تعتبر ضرورة عاجلة ، لأن الذين يلتحقون اليوم بالمدارس ، يخرجون إلى الحياة العملية بعد ١٥ سنة على الأقل ، ومن هنا وجب أن نتعرف على طبيعة الحياة بعد ١٥ سنة ، وبالتحديد على طبيعة العمل والعمالة والإنتاج والحياة الاجتماعية ، حتى نعيد بناء نظمنا التعليمية ،

بما يجعل طفل اليوم صالحًا عند انتهاء دراسته للتوافق مع الأوضاع الجديدة ، ولأن يكون فاعلاً فيها .

لهذا أدعو ـ من الآن ـ كل شعب من الشعوب العربية إلى أن يبدأ ، بأسرع ما تتيح له ظروفه ، تفهم طبيعة التحول الأساسى الذى نمر به ، والواقع الحقيقى لبلاده ، حاليًا ، تمهيدًا لوضع رؤية مستقبلية شاملة ، تنبع منها الاستراتيجيات المختلفة ، وأولها استراتيجية التعليم ، على أن تتم عملية إعادة البناء متزامنة مع ما يجرى من إعادة بناء فى مختلف مجالات الحياة الأخرى .

اقتحام المستقبل

أمّا الإعلام ، فله دور متميز فى عملية اقتحام المستقبل .

إذا ما خلصت نية الإصلاح ، وتجاوز التخلف الحالى فى مجتمعاتنا العربية ، فالخطوة الأولى فى التحول إلى مجتمع المعلومات يجب أن تكون إشاعة الفهم السليم على مختلف المستويات . الفهم السليم ، والوصول إلى الحد الأدنى من الاتفاق ، يسبقان أية خطوة عملية أو تنفيذية . وأجهزة الإعلام ـ حتى بشكله الحالى ـ هى خير أداة لإشاعة الفهم المطلوب ، ولأداء الواجبات التى تساعد فى الوصول إلى الفهم الواقعى المطلوب .

هذا هو الواجب الأول للإعلام ، ولكن عليه فى نفس الوقت أن يقوم بوظيفة أخرى تساعد على إنضاج الفهم ، وتحقيق الحد الأدنى من الانسجام بين القيادة والقاعدة ، أعنى بذلك أن يتحول إلى إعلام مزدوج يعلم القواعد بقرارات وإرادة القيادة ، ويعلم القيادة بطبيعة التحولات والإرادات المتجددة ، فى القواعد .

وهذا يفرض على الإعلام دورًا مركبًا فى مرحلة التحول وإعادة البناء ، يتضمن :

* إشاعة الفهم والتوجه المستقبلي اللازم لإعادة البناء فى الدولة .
* إعادة بناء الأجهزة الإعلامية على أساس هذا الفهم .
* تحقيق تيار فعال مزدوج الاتجاه بين القيادة والقاعدة ، يتيح تدفق المعلومات بالسرعة المناسبة .

برلمانات إعلامية

الجانب الأول من دور الإعلام الحالى ، هو أن يفهم الإعلاميون - بوضوح - طبيعة التحول الجذرى الذى يمر به المجتمع البشرى ، وواقع التغيرات المجتمعية التى يجيء بها مجتمع المعلومات ، وأساسيات التفكير السليم فى هذه المرحلة التى يتغير فيها كل شيء ، وضوابط التفكير فى حل مشاكل المجتمع ، والتى من بينها :

* استحالة حل المشاكل ، اعتمادًا على خبرة الماضى فقط .
* استحالة حل المشاكل جزئيًا ، كل على حدة .
* استحالة حل مشاكل أى شعب ، فى غياب الفهم المتكامل للتغيرات الجذرية التى يمر بها المجتمع البشرى .
* استحالة وضع رؤية مستقبلية على يد الصفوة فقط ، وضرورة مساهمة القواعد ، من خلال الحوار الحر .

والجانب الثانى من دور الإعلام الحالى ، هو إعادة بناء الذات على أساس الفهم السابق ، لإحداث التوازن بين التوجه المستقبلى وبين باقى التوجهات الإعلامية الأخرى أو التقليدية .

على أن يتم هذا من خلال إفساح المجال للبرامج وزيارات حوارية مختلفة المستويات والتوجهات ، تتيح فرصة مشاركة المفكرين والمسئولين والقواعد فى

كل مكان ، وعلى مختلف المستويات . ثم الانتقال بعد ذلك إلى إنشاء برلمانات إعلامية متعددة ، تجمع بين المفكرين والمسئولين والقواعد ، وتهتم بإرادة الأقليات بنفس قدر اهتمامها بإرادة الأغلبية . بحيث تساهم هذه البرلمانات فى وضع إطار الرؤية المستقبلية للبلاد بشكل ديمقراطى .

وإلى أن يتحقق هذا كله ، وإلى أن تبدأ عمليات البناء الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى البلاد ، وإلى أن يتأسس النظام الديمقراطى الذى يتفق مع حقائق مجتمع المعلومات . . إلى أن يتم هذا ، تقع على عاتق الإعلام مهمة إعلام صانع القرار ، أولاً بأول ، بحقيقة توجهات الجمهور ، وإرادات الأفراد المتغيرة فى القواعد ، أيا كان مدى توافق أو اختلاف هذه التوجهات مع رؤية صناع القرار .

هذا واجب حيوى ، فى ظل تواضع الممارسات الديمقراطية التقليدية فى البلاد العربية ، وفى ظل غياب الدور التقليدى للأحزاب ، من حيث التعبير عن إرادة القواعد ، وإلى أن يتم تطبيق ديمقراطية المشاركة التى ستوفرالبديل لهذا الجهد الإعلامى الذى نتكلم عنه . هذا الواجب الحيوى للإعلام ، سيساعد فى أن تجيء قرارات الحكومات متوافقة مع إرادة القواعد ، ومن ثم تكون لهذه القرارات مصداقيتها مما يدفع الجمهور إلى أن يتحمس لها .

الفصل السابع

الاقتصاد فى مجتمع المعلومات

كان الطبيعى أن أبدأ بالاقتصاد عند طرح تصوراتى لمجالات النشاط البشرى فى مجتمع المعلومات ، باعتباره من العوامل الأكثر أهمية فى حياة الشعوب ، ولأنه يضرب بجذوره فى جميع المشاكل المعاصرة ، على امتداد العالم. إلا أننى آثرت أن أمهد لذلك بطرح التطبيقات فى مجالات التعليم والإدارة والممارسة الديمقراطية والإعلام ، وحتى يتأكد القارئ من أننا بصدد عملية إعادة بناء شاملة ، وليس مجرد تحسين أو تطوير أو تهجين ما كنا نأخذ به حتى الآن .

آثرت أن أرجئ الحديث عن اقتصاد المعلومات ، لأن ما سأقوله يختلف جذريًا عن كل ما نسمعه ونقرأه فى مجال الإصلاح الاقتصادى ، ولأن كل النظريات والتوجيهات الاقتصادية التى يعتمد عليها علماء ورجال الاقتصاد حاليًا ، والتى تأسست وتراكمت على مدى قرنين من الزمان ، هى عصر الصناعة . . كلها لم تعد صالحة اليوم للتطبيق ، لا فى الدول العربية ، ولا فى دول العالم الثالث ، ولا فى الدول الاشتراكية التى قررت التنازل عن التخطيط والتنفيذ الاقتصادى المركزى ، ولا حتى فى الدول الصناعية المتطورة الكبرى ، كالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا وألمانيا .

من هنا تأتى الصعوبة . .

فنحن قد تعودنا ـ عند إعادة النظر فى أمر ما ـ أن نتلمس السابقة فى دولة كبرى ناجحة ، أو حتى نستجيب لنصائح الإخصائيين من الدول المتقدمة . المشكلة هى أن ذلك الذى أطرحه لا توجد سابقة لتطبيقه ، ولا تفيد فيه خبرة الإخصائيين الاقتصاديين ، الذين كانت خبرتهم هى المرجع حتى نهاية ستينيات هذا القرن . لكن هذا لا يعنى أن هؤلاء العلماء الإخصائيين لايدركون أبعاد المحنة التى يعيشونها هذه الأيام ، كما لا يعنى أنهم لا يبحثون عن حل للمأزق الاقتصادى الذى يواجههم . واقع الأمر أن معظمهم مازال حتى الآن يتخبط فى معطيات الماضى ، محجماً عن خوض مجاهيل المجتمع الزاحف ، باقتصاده المتميز تمامًا عما عرفوه واعتادوا عليه .

الوصفة السحرية

لقد أثارت حركة الاستقلال فى عديد من دول العالم الثالث عدة تساؤلات حيوية ، حول المسار الاقتصادى الذى يساعدها على التنمية واللحاق بركب الدول المتقدمة . ثم جاءت أحداث الكتلة الشرقية ، لتهدم أحد ركنى الاقتصاد التقليدى لعصر الصناعة ، وهو الذى يقوم على التخطيط والتنفيذ الاقتصادى المركزى . وأصبحنا ـ فى العالم الثالث ومع الدول الاشتراكية سابقًا ـ أمام خيار وحيد ، تدور تنويعاته حول محور واحد ، هوالاقتصاد الرأسمالى ، بما فيه من اقتصاد حر ، وسوق حرة ، وتغليب لنفوذ القطاع الخاص . لقد شاعت فى كتابات المفكرين الاقتصاديين العرب ـ والعالميين أيضًا ـ فكرة أن سمة العصر والعصور القادمة ، هى انهيار الاشتراكية وصعود الرأسمالية ، كما تطبقها المجتمعات الرأسمالية حاليًا ، وبعد ما أدخل عليها من بعض التعديلات التى تستوعب جانبًا من البعد الاجتماعى . وتصوروا أن الاقتصاد

الحر ، واقتصاد السوق والتحول إلى القطاع الخاص تكمن فيه الوصفة السحرية التى تحقق الشفاء والعلاج الناجح لجميع الأمراض ، التى تعانى منها مختلف المجتمعات ، فى أى مكان على الأرض .

لقد كتبت أكثر من مرة منبهًا إلى خطورة هذا التوجه ، قائلاً إن السنوات القادمة ستشهد انهيارًا للأسس التى قام عليها الاقتصاد الصناعى ، سواء كان اشتراكيًا أم رأسماليًا . ذلك لأن الرأسمالية والاشتراكية فى حقيقة أمرهما وجهان لعملة واحدة هى الصناعة ، وأنهما قاما واختلفا وتناقضا من أجل هدف واحد، هو التعامل مع واقع المجتمع الصناعى ، ووفقًا لمبادئه وعقائده الأساسية .

قلت إن تداعى الأسس والمبادئ والعقائد التى يقوم عليها المجتمع الصناعى ـ الأمر الذى ناقشناه بالتفصيل فيما سبق ـ مفسحة المجال للأسس والمبادئ والعقائد النابعة من مجتمع المعلومات ، يستوجب من كل مفكر اقتصادى عربى أن يساهم بأفكاره التى تقوم على حقائق المجتمع الجديد فى ابتداع تصورات ونظريات وسياسات اقتصادية جديدة ، يمكن أن تتعامل بكفاءة مع واقع ذلك المجتمع .

العصف الفكرى

وسط هذه الحيرة الشاملة ، التى يعيشها رجال الاقتصاد فى جميع أنحاء العالم بادرت مجموعة من المفكرين المستقبليين إلى تلمس طبيعة الاقتصاد الجديد الذى يفرضه مجتمع المعلومات . اكتفى البعض بالرصد للتعرف على مؤشرات التغيير فى الاقتصاد خلال عقد من الزمان ، كما فعل المفكر المستقبلى الأمريكى جون ناسبيت ، وسعى البعض إلى إلقاء نظرة أشمل للتعرف على

مدى فشل النظريات الاقتصادية الراهنة ، واستنباط بعض القواعد والاشتراطات التى تساعد على الخروج من هذه الأزمة ، كما فعل المفكر المستقبلى النمساوى الأصل الإنجليزى الدراسة ، الأمريكى الإقامة بيتر دراكر. وتجشم البعض المهمة الشاقة لرسم إطار اقتصاد الغد ، على أساس فهم طبيعة التحولات التى يحملها مجتمع المعلومات إلى حياتنا ، كما هوالحال مع العالم الرياضى والمفكر المستقبلى اليابانى كاورو ياما جوشى .

من واقع ما سأطرحه ، سنرى أن باب الاجتهاد مازال مفتوحًا ، بل سيظل ـ بطبيعة العصر ـ مفتوحًا طوال الوقت . وهدفى من طرح هذه الرؤى أن يتحمس المفكرون والاقتصاديون العرب ، لاستشراف مستقبل الاقتصاد فى بلادهم ، وفى منطقتهم ، على أساس سليم يتمشى مع حقائق التغيير التى أطرحها . إننى أسعى إلى ما يطلقون عليه العصف الفكرى (برين ستورمنيج)، آملاً أن يكون لنا دور إيجابى فى عالم الغد وألا نكتفى بالانتظار حتى يمن علينا علماء الدنيا بخلاصة أفكارهم ، ونتائج تطبيقاتهم . وفارق كبير بين أن نقيم اقتصادًا عربيًا يتوافق مع مجتمع المعلومات ، وينسجم مع الظروف العربية التى ننطلق منها ، وبين أن ننتظر تبلور نظريات اقتصادية على يد الدول الكبرى يجرى فرضها على واقعنا فرضًا .

التوجهات العظمى

كما قلت ، سأبدأ بنوعية خاصة فى تناول الموضوع الاقتصادى ، أعنى بذلك ما أورده جون ناسبيت ، فى كتابه « التوجهات العظمى ٢٠٠٠ » وهو فى هذا الكتاب والكتاب الذى سبقه « التوجهات العظمى » ، يعتمد على عملية (تحليل المضمون) . فهو يرصد كل شىء ، الأخبار والأفكار والأحداث فى

جميع مجالات الإعلام والنشر ، ويتابع استخلاصات استطلاع الرأى المختلفة ، ويغذى بهذا كله أجهزة الكمبيوتر ، ليعتمد آخر الأمر على عملية (تحليل المضمون) فى تبين المؤشرات الواقعية الأساسية للتغيير .

وهو فى كتابه الجديد يركز على مؤشرات التغيير خلال العقد الحالى ، الذى يصل بنا إلى بداية القرن الحادى والعشرين ، والتى ترسم مدى اقترابنا من مجتمع المعلومات .

وقد حرصت على تسجيل هذه الرؤية ، رغم اختلافى مع بعض جوانبها نتيجة للتناول قصير المدى نسبيًا ، لأنها تطرح تصورًا للاقتصاد العالمى الجديد ، يفيد كأرضية لحديثنا التالى عن الرؤى الأكثر شمولاً ، والأبعد مدى ، والأعمق تناولاً .

يقول ناسبيت « لا يمكن فهم الاقتصاد العالمى الجديد ، إذا تصورناه مجرد تصاعد مستمر للتجارة بين ١٦٠ دولة . نحن ننتقل من التجارة بين الدول ، إلى اقتصاد موحد وسوق واحدة . وهذه هى المرحلة الطبيعية التالية فى التاريخ الاقتصادي للحضارة البشرية » .

فى البدء ، كانت القرية المكتفية ذاتيًا من الناحية الاقتصادية ، ثم كانت المدينة ثم الدولة . وقد أوصلنا هذا إلى تنوع من الاقتصاديات الكبرى للدول القومية ، التى كانت مكتفية اقتصاديًا إلى حد بعيد . وقد جرى تقسيم الواجبات الاقتصادية داخل كل دولة من هذه الدول على مدى السنين . أما الآن ، فنحن فى قلب عملية توزيع الواجبات الاقتصادية بين الدول ، والسعى فى اتجاه الاعتماد الاقتصادى المتبادل ، الذى يفرضه هذا التحول .

داخل هذا الاقتصاد العالمى ، غالبًا ما تعلوا الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات السياسية ، وينعكس هذا على دور حكام الدول ، وأجهزتها النيابية . فمع تصاعد أهمية العلاقات الاقتصادية ، غالبًا ما يكون قادة

النشاط الاقتصادى أكثر أهمية من الشخصيات السياسية فى الدولة . وهذا يعنى أنه فى « الاقتصاد العالمى الجديد تتناقص - يومًا بعد يوم - أهمية الرؤساء ورؤساء الوزارات والبرلمان » . سيتحول واجبهم إلى إعادة تنسيق البناء السياسى ، لتسهيل عالمية الاقتصاد .

ويرى ناسبيت أن هذا التحول لا يتم بطريقة عشوائية ، وأنه النتيجة الطبيعية لعدة عناصر تتبادل التأثير فيما بينها . وسنورد باختصار أهم العناصر التى ركز عليها فى كتابه هذا .

(١) حرية التجارة بين الدول

لكى يعمل الاقتصاد العالمى بكفاءة ، فى إطار سوق واحدة ، يجب أن تتحول جميع الدول إلى الاقتصاد الحر بالكامل . بالضبط كما يجرى حاليًا داخل الدولة الواحدة . فلا أحد يتساءل اليوم عن التوازن التجارى بين فرانكفورت ودوسلدورف ، أو بين طوكيو وأوزاكا ، أو بين دنفروودالاس . . على هذا الأساس سيأتى الوقت الذى نتوقف فيه عن ذكر التوازن التجارى بين أمريكا واليابان .

إن بعض هذا يتحقق الآن فعلاً ، كما هو الحال بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، وبين استراليا ونيوزيلندا ، وبين البرازيل والأرجنتين ، وكما سيصل إليه الحال بعد ما يتم الإعداد له فى أوروبا .

(٢) الاتصالات والاقتصاد

التزاوج الحالى بين الاتصالات والاقتصاد ، والذى يتيح لرجل الأعمال فى قرية قابعة فوق قمة جبال كولورادو أن يتصل بشريكه فى مكتبه بطوكيو ، وكأنهما يتحدثان عبر مائدة الاجتماعات ، متبادلين الحديث والوثائق . . هذا

التزاوج ، هو أكثر العوامل دفعًا لحركة الاقتصاد الحر العالمى .

لقد بدأ تشغيل كابل الألياف الزجاجية عبر الباسيفيكى فى عام ١٩٨٩ ، وهو يربط بين الولايات المتحدة واليابان . هذا بالإضافة إلى ما تم من اتصال أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا واستراليا بكابلات الألياف الزجاجية . وما أن ينتهى عام ١٩٩٢ حتى يمتد فى أنحاء العالم ما يزيد عن ١٦ مليون ميل من كابلات الألياف الزجاجية .

إن القفزة التكنولوجية التى يحققها هذا تبدو مدهشة للغاية . فالكابل الواحد من هذه الألياف البصرية يمكن أن يحمل فى وقت واحد ٨٠٠٠ مكالمة . الاتصالات المتطورة مع الكمبيوتر ، سيظلان قوة دفع كبرى للتغيرات فى العالم ، تمامًا كما كانت المصانع فى زمن الصناعة .

(٣) لا حدود للنمو

الانتعاش العالمى الذى سنشهده فى التسعينيات سيتجاوز حدود النمو التى عرفناها فى الماضى . الثابت أنه لن تكون هناك حدود للنمو . ستكون لدينا وفرة من المنتجات الزراعية والمواد الخام وزيت البترول . والسر فى هذا ، هو أننا سنكون أقل احتياجًا إلى المواد الخام ، نتيجة لتحولنا عن الإنتاج المعتمد على المواد الخام بشدة ، والذى التزمنا به خلال العقود الأخيرة .

مثال ذلك ، الاستعاضة الواسعة عن الصلب بالبلاستيك ، والاتجاه المتزايد إلى تصغير حجم المنتج ، مما يقلل الطلب على المواد الخام . لقد وصلت أسعار المواد الخام فى السنوات الأخيرة إلى أقل معدل لها فى التاريخ ، إذا ما قيست على قيمة البضائع المصنّعة والخدمات . ومن المتوقع أن يتواصل هذا الاتجاه .

وكابلات الألياف الزجاجية هى خير نموذج لتضاؤل دور الخامات ، ذلك لأن ٧٠ رطلاً من كابلات الألياف البصرية يمكن أن تنقل نفس الرسائل التى ينقلها طن من الكابلات النحاسية ، هـذا بالإضافة إلى أن إنتاج هذه الأرطال السبعين من الألياف البصرية يحتاج إلى خمسة فى المائة مـن الطاقة التى تحتاجها لإنتاج طن الكابلات النحاسية .

(٤) لا أزمة فى الطاقة

فى التسعينيات ، لـن تنشأ أزمة طاقـة تحد من الانتعاش العالمى ، فـالعالم يستخدم الآن طـاقة أقل بينما ينتـج أكثر . على مـدى ٢٠٠ سنة ، من بداية تاريخ الـولايات المتحدة ، كانت تستهلك طـاقة أكثر كل سنة بـالنسبة للسنة التى قبلها . لكـن منذ عـام ١٩٧٩ ، بدأت تستهلـك طـاقة أقـل كل سنـة بالنسبة للتى سبقتها ، وهذا مؤشر مطّرد جديد . أضف إلى هذا أن العالم ينتج المزيـد مـن البترول . فعلى مـدى السنـوات العشر السـابقـة على عـام ١٩٨٨ أصبحت العديد من المناطق منتجة للبترول بشكل ملموس ، مثل الهند ومصر والبرازيل وكولمبيا وسوريا وعمان والصين وبحـر الشمال وألاسكا . وصل تقدير احتياطـى البترول العالمى عام ١٩٧٩ إلى ٦١١ بليـون برميل ، أمـا الآن فيصل التقدير إلى ٨٨٧ بليونًا ، مع تزايده عامًا بعد عام .

ويؤكد ضعف احتمال نشوء أزمة فى الطاقة ، انخفاض الاعتماد على البترول نتيجة لاستخـدام الطاقة النوويـة . فمن المعروف أن أكثر مـن ٣٥ فى المائة من كهرباء دول منظمة التعـاون الاقتصادى والتنمية يستمد من الطاقـة النووية . وهذا فى حد ذاته يعـادل ٦ ملايين برميل بترول يوميًا . أضـف إلى ذلك التقدم الذى تحرزه الطاقة (الضـوء ـ الكهربية) ، التى تحول الطاقـة الشمسية مباشرة إلى كهرباء .

(٥) ثورة الإصلاح الضريبي

مما يساعد على انتعاش الاقتصاد العالمي في التسعينيات ، ما تطلق عليه جريدة فايننشيال تايمز اللندنية تعبير « ثورة الإصلاح الضريبي » . فالدول - بدافع من حاجتها إلى المنافسة في الاقتصاد العالمي - تقوم واحدة بعد أخرى بخفض ملموس جدًا في الضرائب على دخول الأفراد . في الولايات المتحدة كانت الحكومة تأخذ ٧٥٪ من دخل المواطنين عام ١٩٨١ ، بينما وصل الحد الأقصى لهذا ٢٨٪ عام ١٩٨٩ . وفي انجلترا ، من ٩٨٪ خلال السبعينيات إلى ٤٠٪ خلال عهد تاتشر . والشيء نفسه يحدث في أستراليا والسويد وغيرهما .

(٦) تصغير حجم المنتج

من عوامل إشاعة الاقتصاد العالمي ، تصغير حجم المنتج - لأنه يسهل التجارة - منذ ٥٠ سنة كان حجم الراديو كبيرًا ، واليوم يمكن إدخاله في الجيب . حتى مواد البناء أصبحت أصغر حجمًا وأخف وزنًا ، وأكثر كفاءة . ونحن نرتدي نسيجًا أكثر تدفئة وأخف وزنًا . كما أن أجهزة الكمبيوتر أخذت في تقليص أحجامها . وفي أسواق المال العالمية ، تحل النبضات الألكترونية محل الأوراق .

(٧) التضخم وسعر الفائدة

التنافس العالمي بالنسبة للأسعار والجودة ، سيقود إلى احتواء التضخم ، وهذه ظاهرة اقتصادية جديدة . وأسعار الفائدة هي الأخرى ستتأثر إيجابيًا

نتيجة لوجود وفرة من رءوس الأموال فى عالم اليوم ، ولنمو التنافس العالمى فى إقراض الأموال ، ومن ثم تنافس عالمى فى سعر الإقراض .

(٨) تصاعد الاستهلاك الآسيوى

من الناحية الاقتصادية ، تمر الدول الآسيوية بحالة تفجر ، خالقة المزيد من المنافسة لأوروبا وأمريكا الشمالية ، وخالقة فى الوقت نفسه المزيد من الزبائن للجميع . وإذا كانت اليابان قد تحركت من اقتصاد التصدير إلى اقتصاد استهلاكى التوجه ، فمن المتوقّع أن تتبع الدول الآسيوية الأخرى الخط نفسه خلال التسعينيات . وهذا يعنى فرصًا هائلة للمنتجين فى أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا .

(٩) الديمقراطية والمشروعات الخاصة

التحول العالمى من الأنظمة الشمولية إلى الديمقراطية ، يرسى الخلفية السياسية للنمو الاقتصادى . وهذا التحول نلمسه فى كل مكان ، فى الدول الاشتراكية وفى دول العالم الثالث . والديمقراطية هى أكثر السياقات مواتاة لإنعاش المشروعات الاقتصادية الفردية ، والتى تعتبر أكثر القوى أهمية فى النمو الاقتصادى .



ويضيف ناسبيت إلى هذا ، أن زحف السلام على العالم يوحى بتحول معنى الأمن القومى إلى المنافسة الاقتصادية فى السوق العالمية . كما يرى أن مشكلة الانفجار السكانى أصبحت محكومة إلى حد ما ، فيما عدا أفريقيا . ويعطى أمثلة لانخفاض معدل الخصوبة إلى النصف فى البرازيل .

هذا هو ما يقوله جون ناسبيت . وكما قلت ، لا أعتبر هذا المأخذ مفيدًا فى تكوين صورة متكاملة عن اقتصاد الغد ، لكنه يصلح كأرضية لتفهم معالم التغيير ، رغم طرحها متجاورة ، ودون توضيح العلاقات المتبادلة بينها ، ودون تعليل لحتمية حدوثها .

الاقتصاد عابر الدول

بعد استعراضنا لجهد جون ناسبيت فى تصور مؤشرات التجول فى الاقتصاد العالمى نتحول إلى رؤية أكثر عمقًا ، يقدمها بيتر دراكر أستاذ الاقتصاديات والفلسفة وصاحب المؤلفات الاقتصادية الهامة . والذى عمل لأكثر من عشرين سنة كأستاذ للإدارة مما استحق عليه لقب « رائد الإدارة الحديثة » . وهو فى كتابه الأخير « الحقائق الجديدة » يضع خبرته فى كل هذه الممارسات ، عند تحليله لأعماق مظاهر التغير التى يمر بها العالم حاليًا .

يقول دراكر : « لا توجد أية نظرية اقتصادية تستطيع تفسير الأحداث الاقتصادية الرئيسية التى مرت بالعالم منذ عام ١٩٧٥ . وغنى عن البيان أنه لم يكن بمقدور أية نظرية منها أن تتنبأ بما حدث منذ ذلك الوقت . الواقع الجديد يتجاوز النظريات الاقتصادية القائمة . النموذج الاقتصادى الذى نحتاجه حاليًا يجب أن ينظر إلى الاقتصاد باعتباره عدة أشياء غير مسبوقة فى حساباتنا » .

وهو يرى أن نظرتنا المعاصرة للاقتصاد يجب أن تدخل فى اعتبارها عدة أشياء « حياة الكائن الحى على الأرض » ، و « البيئة » ، و « الوضع النسبى للأشياء فى الإطار العام » ، وأيضًا باعتبار الاقتصاد مكونًا من عدة دوائر متبادلة التأثير : دائرة الاقتصاد شديد الصغر (مايكرو) الخاص بالأفراد

والمشروعات الخاصـة الصغيرة ، ودائرة الاقتصاد الكبير (مـاكرو) ، وبصفـة خاصـة الاقتصاد عابـر الدول ، بالإضـافة إلى دوائر اقتصاد الـدول والاقتصاد العالمى .

ويقـول : إن الجميع يتكلمـون عـن « الاقتصاد العـالمى » بـاعتباره واقعـًا جديـدًا . . إلا أن ما يجرى يختلـف تمامًا عما يعنيه معظـم الناس ، مـن رجال أعمال واقتصاد وسياسة ، بالنسبة لهذا الإصطلاح .

ويربط دراكر بين الاقتصاد عابر الدول ، وكيان مستجد آخر عابر للدول ، هو العلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها .

تعظيم الأسواق

ومنذ النصف الأول مـن السبعينيات ، فى أعقاب موقـف الأوبك ، وبعد تعويم نيكسون للدولار ، تغير الاقتصاد العالمى مـن شكله القديم ، كاقتصاد بين الدول ، إلى اقتصاد عابر للدول ، خـارج عن ولاية هذه الدول ، ومتحكم فيها . ويرى دراكـر أن من بين خواص الاقتصاد عـابر الدول أنه يتشكـل من المتدفقات النقدية ، أكثر من تشكلـه نتيجة لتجارة البضائع والخدمات . هذه التدفقات النقدية لها آلياتها الخاصة . والملاحـظ أن السياسات النقدية والمالية للحكومات القومية ذات السيادة قد أصبحت ، منذ ذلك الوقت ، تستجيب لأحداث المال وأسواق رأس المال التى يخلقها الاقتصاد عـابر الدول ، أكثر مما تسعى إلى لعب دور نشيط فى تشكيلها والتحكم فيها .

ومن بين خصـائص الاقتصاد عابر الدول ، أن عناصر الإنتاج فى الاقتصاد التقليدى ــ من أرض وعمالـة ـ تصبـح بشكل متـزايد ذات دور ثـانوى فيـه . وأيضًـا ، أصبـح المال هو الآخـر عابرًا للـدول ، فلم يعد كما كـان من عـوامل

الإنتاج التى يمكن أن توفر لدولة ما ميزة تنافسية فى السوق العالمية . كذلك ، لم تعد أسعار تبادل العملات الأجنبية مؤثرة إلا على المدى القريب . وأصبح من الواضح أن الوضع التنافسى يجب أن يقوم على أساس الإدارة .

وفى الاقتصاد عابر الدول ، لا يكون الهدف هو (تعظيم الأرباح) ، ولكنه يصبح (تعظيم الأسواق) . وبهذا من المتوقع أن تصبح التجارة ـ يومًا بعد يوم ـ تابعًا للاستثمارات . بل لقد أصبحت التجارة ـ فى واقع الأمر ـ وظيفة من وظائف الاستثمار .

تبادل المصالح

ويقول دراكر : إن النظريات الاقتصادية التى بين أيدينا حاليًا مازالت تفترض أن الدول القومية ذات السيادة هى الوحدة الوحيدة ، أو على الأقل الوحدة الأكثر تأثيرًا ، وأنها القوة الوحيدة القادرة على تبنى السياسات الاقتصادية الفعالة .

ولكن ، إذا تأملنا طبيعة الاقتصاد عابر الدول ، اكتشفنا أن هذه الوحدة هى واحدة ضمن وحدات أربع ، ترتبط ببعضها البعض ، لكن لا تتحكم أى منها فى الثلاث الأخرى . الدول القومية هى إحدى هذه الوحدات ، فالدول ـ وخاصة الكبرى ـ المتطورة غير الشيوعية ، يكون لها تأثيرها ، إلا أن سلطتها فى اتخاذ القرارات تتحول بشكل متزايد إلى الوحدة الثانية ، وهى المناطق الإقليمية ، مثل المجتمع الاقتصادى الأوروبى ، أو الخاص بإقليم أمريكا الشمالية ، وربما ـ فى وقت قريب ـ إقليم الشرق الأقصى الذى يتشكل حول اليابان . وهناك وحدة ثالثة ، تتسم بالأصالة وبأنها تكاد أن تكون ذات سيادة ، هى الاقتصاد العالمى للنقود والائتمان والتدفقات الاستثمارية ، وهى

تخضع فى تنظيمها للمعلومات التى لم تعد تعرف الحدود الدولية . وأخيرًا ، هناك وحدة النشاطات عابرة الدول ، وهى ليست بالضرورة ذات ضخامة اقتصادية ، والتى تنظر إلى العالم المتطور — غير الشيوعى - كسوق واحدة ، أو باعتباره « موقعًا » واحدًا ، سواء بالنسبة لإنتاج أو بيع البضائع والخدمات .

ويقول دراكر : إن السياسة الاقتصادية الجديدة تصبح بشكل متزايد أكثر اعتمادًا على « تبادل المصالح » بين الأقاليم ، مسقطة من حسابها شعارى : «التجارة الحرّة » و « الحماية الاقتصادية » .

وهو يختم رؤيته للاقتصاد عابر الدول ، بالحديث عن رؤية عابرة للدول حول حياة الكائن الحى على الأرض ، ويقول : إن البيئة لم تعد تعرف الحدود الدولية ، بالضبط كما هو الحال مع المال أو المعلومات . والاحتياجات البيئية الحاسمة ، مثل حماية الغلاف الجوى - على سبيل المثال - لا يمكن التصدى لها عن طريق جهد دولة أو عن طريق قانونها الخاص . لقد أصبح الأمر يقتضى سياسات عامة عابرة للدول ، يتم فرضها بهيئات عابرة للدول أيضًا . ويقول : إن الاقتصاد العالمى عابر الدول ، يفتقد المؤسسات اللازمة له ، وعلى رأسها القانون عابر الدول .

التحكم فى « الطقس » الاقتصادى

يقول دراكر : إن الوصول إلى نظرية اقتصادية جديدة تتوافق مع المجتمع الجديد وتتفاعل معه ، يقتضى توليفًا وتركيبًا للمعطيات الجديدة التى فرضت نفسها فى مجال الاقتصاد ، حتى يسهل التعامل مع مهمة رسم إطار النظرية الاقتصادية الجديدة . إذا لم ننجح فى هذا ، فسنجد أنفسنا أمام مجموعات من النظريات ، أو الصياغات التى تصف وتفسر هذه الظاهرة أو تلك ، وتسعى إلى حل هذه المشكلة أو تلك ، ولكن ليس بالشكل الذى يتيح طرح

الاقتصاديات كنظام مترابط . بل إن هذا الوضع لن يتيح لنا حتى الوصول إلى « سياسة اقتصادية »، بالمعنى الذى يعنيه هذا الاصطلاح حاليًا . أى أننا سنفقد الأساس الضرورى للحركة الحكومية ، فى إدارتها لدورة الأعمال الاقتصادية وللاشتراطات الاقتصادية .

السياسة الاقتصادية تقتضى أن يفهم الإنسان العادى ـ والسياسيون من بينهم ـ المضامين الأساسية للنظرية الاقتصادية . إلا أن الواقع الاقتصادى أكثر تركيبًا من هذا إلى حد بعيد . كما أن الرياضيات الحديثة التى تتعامل مع الظواهر المركبة تثير سؤالاً هامًا : هل من الممكن أن نصل إلى أية سياسة اقتصادية ؟ . . أو هل كتب على محاولة التحكم فى « الطقس » الاقتصادى المتغير ، كالتحكم فى الكساد أو التقلبات الدورية ، هل كتب الفشل على هذه المحاولة ؟ .

ظاهرة الفراشة

يقول عالم الاقتصاد الأمريكى جورج سيجلر ، الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٨٢ : إنه بعد أعوام من الأبحاث المضنية ، وجد أن القواعد والتنظيمات التى حاولت الحكومة عن طريقها ، على مدى الأعوام، أن تتحكم وتدير وتنظم الاقتصاد، لم ينجح أيًا منها . وهذه التنظيمات التى قامت بها الحكومة ، كانت إمّا أن تأتى غير مؤثرة ، أو قادت إلى عكس النتائج المرجوة .

لم يعط سيجلر تفسيرًا لهذا : إلا أن أكثر التفسيرات إقناعًا ، ذلك الذى ظهر بعد ذلك ، بالنسبة لما يطلق عليه اسم « ظاهرة الفراشة » . هذه الفكرة تقول إن الفراشة التى تخفق جناحيها فى غابات الأمازون الممطرة ، يمكن أن تتحكم فى حالة الطقس فى شيكاغو ، بعد هذا بعدة أسابيع أو شهور . وهذا

يتفق مع منطق النظريات الرياضية الحديثة التى تتعامل مع الظواهر المركبة . وهى تقول إن النظم المركّبة لا تسمح بالتنبؤ ، لأنها محكومة بعوامل تفتقد الدلالة الإحصائية . من هذا خرج علماء الاقتصاد بأنه فى ظل النظم المركبة يجوز أن نتنبأ بما يمكن أن نطلق عليه « المناخ العام » ، ويمكن الاعتماد على استقرار استخلاصاتنا بالنسبة له . إلا أنه من الصعب جدًا أن نتنبأ بـ « الطقس » ، لأنه غير مستقر بالمرة . ومن هنا كان الاعتماد على الظواهر قصيرة المدى غير نافع ، ولا ينفعنا فى التوصل إلى اكتشاف نظام ما ، ويتركنا مع الفوضى فى أغلب الأحيان .

ونتيجة لهذا ، يمكن القول بأن السياسيين الذين يحظون بمساندة قوية من الناخبين ، هم أولئك الذين يتحركون فى اتجاه ابتكار السياسات التى تخلق « المناخ » بعيدًا عن محاولة التحكم فى « الطقس » .

محددات الواقع الاقتصادى

ويدلل بيتر دراكر على هذا المنطق بقوله : « نحن نتكلم بشكل متزايد عن البنية الاقتصادية : عن الإنتاجية والمنافسة ، والتطور الإدارى النابع من الرؤية بعيدة المدى فى مقابل الرؤية قصيرة المدى ، وعن دور الأبحاث ومؤسساتها ، وعن العلاقة بين الأعمال الاقتصادية الحكومية . . إلى آخر ذلك . إلاّ أنه لا توجد لأى من هذه الاهتمامات مكانًا فى نظرياتنا الاقتصادية ، أو فى النماذج الاقتصادية التى يضعها علماء الاقتصاد . كما أن رياضيات النظرية الاقتصادية ، لا يمكنها أن تتصدى لأى من هذه العوامل . حتى الانتاجية تكون نوعية إلى حد بعيد ، بحيث تصعب معايرتها بشكل مسبق . . ومع ذلك ، فهذه هى محددات الواقع الاقتصادى » .

* * *

رؤية اقتصادية من اليابان

اختتم طرحى لرؤى المفكـرين المستقبليين بـالنسبة لطبيعة اقتصـاد مجتمع المعلومات برؤية قادمة من اليابان . صاحب هذه الرؤية هو أستاذ الرياضيات والمفكر المستقبلى اليابانى كاورو ياماجوشى . يقـول ياما جوشـى : إن أزمة البترول عام ١٩٧٣ أثـارت قضية مستقبل الاقتصـاد العالمى ، كما لم يحدث فى وقت سابق . وهو يشير إلى الرؤية التشاؤمية التى تبناها نادى روما عام ١٩٧٢ فى تقريره « حدود للنمو » إلا أن هذا لم يستمـر طويلاً ، فقد ثبت للجميع أن المشاكل التى نواجهها ليست قاصرة على المجال الاقتصادى ، بل تتجاوز ذلك إلى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعالمية والبيئية .

فى البدايـة ، ظهرت مجموعة صغيرة مـن المفكرين ، انصـب اهتمامها على دراسـة العلاقـات والتـأثيرات المتبادلـة عند التصـدى لحل المشـاكل ، وعنـد البحـث عن مستقبـل باق . حـدث هذا بعـد أن فشل العلماء التقليـديين فى ذلك ، وعندمـا ظهر أن هذه المشاكـل تتجاوز إمكانيات الأهـداف الأكاديمية التقليـدية . بـدأت هـذه المحـاولات ، للبحث عـن حلـول للـوضع القـائم والمشاكـل الشائعـة ، على أيدى أفـراد من خـارج الإطار الأكـاديمى ، مثـل كالينبـاخ (٧٥ ـ ١٩٨١) ، وبول هـاوكين (١٩٨٣) ، وهازيل هنـدرسون (٧٨ ـ ١٩٨١) ، وجـون نـاسبيـست (٨٢ ـ ١٩٨٥) ، وجيرمـى ريفكين (١٩٨١) ، وآلفين توفلـر (١٩٨١) ، وآخرون . حـاول هؤلاء أن ينظـروا إلى المشـاكل بطـريقـة جديـدة ، غير تقليـدية ، وقـد أطلقـوا على أنفسهم اسـم المستقبليين ، ليتميزوا عـن المفكريـن التقليديين : الاشتراكيين والرأسماليين ، واليساريين الجدد والليبراليين والمحافظين ، ذلك لأن وجهـات نظرهم تتجاوز هذا التصنيف وفقًا للمعايير التقليدية .

وإذا كانت الاستجابة لرؤى المستقبليين ضعيفة فى أوساط الأكاديميين ، ربما باعتبارها رؤى غير شرعية ، خارجة عن القوانين الأكاديمية ، وربما بحكم بكارتها وجدّتها . واقتحامها للمجهول . إلا أن جهود المستقبليين تدعمت بفضل جهود الأكاديميين فى مجال العلوم .

نقطة التحول

بدأت رؤى المستقبليين تجذب ـ بالتدريج ـ خيال بعض الأكاديميين المحترفين ، من أمثال فريتجوف كابرا ، عالم الطبيعة فى جامعة بركلى . وقد عبر عن هذا فى كتابه « نقطة التحول » الذى ظهر عام ١٩٨٢ . وهو فى جوهره تحول عن الديناميكا النيوتنية (نسبة إلى إسحق نيوتن) ، إلى علم الطبيعة جديد قائم على الميكانيكا الكمية ، والديناميكا الحرارية ، أى هو تحول من النظرة الميكانيكية للطبيعة إلى النظرة الكلية الشاملة . من خلال توضيحات كابرا العظيمة ، أمكننا اكتشاف أن رؤى المستقبليين تنسجم كثيراً مع التحول الذى تم فى الأنماط والنماذج العلمية ، وخاصة فى علم الطبيعة الجديد .

أضف إلى هذا أنه منذ حوالى أربعين سنة ، قدم كلود شانون (١٩٤٩) نظريته فى المعلومات . وقاد تطوير هذه النظرية بعد ذلك إلى إخراجها من النطاق الضيق لمعالجة المعلومات والاتصالات . لقد أعيد اكتشاف المعلومات كعنصر جديد لتفسير الكون بالإضافة إلى العنصرين السابقين : المادة والطاقة . ومع تراكم الأبحاث والأفكار ، بدأ النظر إلى المعلومات كعامل أساسى فى الفهم الشامل للظواهر البيولوجية والاجتماعية واللغوية .

لقد لعب هذا التحول فى أنماط ونماذج علم الطبيعة الجديد ، مع ارتباطه بنظرية المعلومات الموسعة فى العلوم الطبيعية ، وعلوم الكمبيوتر ، والعلوم

الاجتماعية ، لعب هذا كله دوراً كبيراً فى طريقة تفهّم الناس لأنفسهم ، ولعلاقاتهم بالبيئة والطبيعة ، بشكل شامل .

لقد تبين الناس أن رؤى المستقبليين وثيقة الصلة بهذا التوجه العلمى الجديد . وبدون مساندة العلم ، وبدون التحول فى أنماطه ونماذجه ، كان من الممكن أن ينظر الناس إلى رؤى المستقبليين باعتبارها مجرد خيال علمى بلا جذور ، ومن ثم تضعف استجابتهم لها .

تخلف علم الاقتصاد

بعد هذه المقدمة ، ينتقل ياماجوشى إلى تحديد ثلاثة أنماط اقتصادية حكمت تصوراتنا فى المرحلة الأخيرة من عصر الصناعة . فيقول : « يبدو أن علم الاقتصاد ، على أهميته ، قد بقى متخلفاً كثيراً عن التوجهات التى طرحناها » .

ويرى أن علم الاقتصاد يتوزع حالياً بين ثلاثة نماذج : نموذج الكلاسيكية الجديدة وينسب إلى ليون فالراس ، وهو عالم اقتصادى قام بتطبيق نظام المعادلات الآنية للميكانيكا التقليدية على مجال الاقتصاد . ثم النموذج الكينزى ، نسبة إلى جون كينز ، الذى اشتهر بنظريته الثورية حول أسباب البطالة طويلة المدى . وأخيراً النموذج الماركسى نسبة إلى كارل ماركس .

يزعم النموذج الفالراسى أن العمالة الكاملة كفيلة بتحقيق التوازن ، وبتلبية الموارد والاحتياجات فى جميع الأسواق . ويتحقق هذا فى اقتصاد السوق الرأسمالية ، مادامت الأسعار والأجور مرنة ، قابلة للتغير بلا قيود . ويمضى أتباع هذا النموذج إلى القول بأن التوازن الذى يتحقق بذلك يتضمن التخصيص الأمثل للموارد ، والتوزيع الأكفأ للدخول . ومن ثم ، فإن

مشاكل الاقتصاد الأساسية فى إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات ، التى يكون على كل مجتمع أن يحلها ، يمكن الوصول إلى حل لها عن طريق آليات التكيف الذاتى للأسواق الحرة . وأمّا عندما تظهر البطالة ويظهر الخلل ، فإن مرجع ذلك يكون إلى السياسات الخاطئة والقوانين غير الضرورية التى تصدرها الحكومة .

أتباع هذا النموذج يرون أن التنظيمات الحكومية ليست فى جوهرها أكثر من عائق أمام التوافق اللازم لاقتصاد السوق . . وعلى ذلك ، فالتجارة الحرة ستحقق التوافق للاقتصاد العالمى ، كما ستوفر العدالة فى توزيع الدخل العالمى . وباختصار ، تعتبر الرأسمالية الحرة ، هى النظام المثالى للوصول إلى المصلحة الذاتية الاقتصادية وإلى الحرية .

بين كينز وماركس

أما النموذج الكينزى ، فيرى أن الرأسمالية الحديثة قد فقدت آليات التكيف الذاتى فى الأسواق ، بسبب بطء التكيف بين الأسعار والأجور ، وبسبب الاحتكارات والاتحادات التجارية ، والتنظيمات التجارية . ومن هنا ، وجب قيام الحكومة بوضع سياسات وضوابط مالية ونقدية ، سعيًا وراء العمالة الكاملة ، ويتحقق التوازن فى السوق ، ومن ثم فالتوازن الاقتصادى العالمى ، والتوزيع العادل للدخول ، يجب أن يتحققا من خلال السياسات والضوابط التى تتكفل بها منظمات عالمية ، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، ومن خلال السياسات الحكومية ، مثل سياسة الحماية الاقتصادية ، والتعرفة الأفضل ، والحصص .

أما النموذج الماركسى ، فيقول : إن الرأسمالية ـ من حيث المبدأ ـ مقدر لها

الفشل ، نتيجة لصراع الطبقات ، وسوء توزيع الدخل بين الرأسماليين والعمال. كما يقول الماركسيون إنه حتى إذا تحققت نظرية فالراس ، وقادت إلى العمالة الكاملة فسيظل العمال واقعين فى الاستغلال ، بالنظر إلى قيمة عملهم ، مادامت الأرباح إيجابية . وتنبأ ماركس بأن النظام العالمى فى ظل الرأسمالية ، تصبح فيه الدول الأقل نموًا معتمدة فى اقتصادها على الدول الرأسمالية المتطورة، فتعانى من الفقر المدقع .

على أساس هذه النماذج الثلاثة ، قامت ثلاث مؤسسات اقتصادية ، وكان على أى شعب أن يختار بينها . إلا أن رؤية ألفين توفلر للرأسمالية والاشتراكية كوجهين لعملة واحدة ، هى مجتمع الصناعة ، كانت فتحًا فكريًا، يتيح التفكير فى طريقة للخروج من مأزق النماذج الثلاثة السابقة .

نفس الصراعات القديمة

سأل الاقتصاديون المستقبليون أنفسهم : هل هو مقدر على مجتمع المستقبل أو مجتمع المعلومات الذى يتصوره المستقبلون ، أن يختار من بين هذه المؤسسات الاقتصادية الثلاث ، التى صورها الاقتصاديون التقليديون؟ . . وإذا كان الأمر كذلك ، ألا يعنى هذا أن المجتمع القادم الذى يعتمد على المعلومات والتكنولوجيا المتطورة ، سيكون واقعًا فى نفس الصراعات التى عرفها عصر الصناعة ، والخاصة بالصراع بين الرأسمالية والاشتراكية ، أى بين الملكية الخاصة والملكية العامة ، ومن ثم يجرى استغلال تكنولوجيا المعلومات فى الصراعات السياسية ؟ . . وإذا كان الأمر غير ذلك فما هى المؤسسات السياسية والاقتصادية الجديدة التى تنبع من مجتمع المعلومات ؟ .

تصـدى ياما جوشى للإجابة عن هذه التساؤلات ، مستوحيًا رؤى المستقبليين من ناحية ، والتحول فى نموذج العلوم الطبيعية من ناحية أخرى .

عمليات الانفصال الأربع

يبدأ المفكر اليابانى ياما جوشى فى تصور المؤسسات السياسية والاقتصادية الجديدة التى تنبع من مجتمع المعلومات ، بالبحث عن جذور النماذج الاقتصادية الأساسية الثلاثة التى عرفها عصر الصناعة . . فيقول إنها اختلفت عن بعضها البعض فى تفسير عمل الأسواق ، أسواق العمالة والبضائع ورأس المال . . وهو يرى أن سوق العمل كان وليد الانفصال بين العاملين وأصحاب العمل . أما سوق البضائع فقد كان وليد الانفصال بين المستهلكين والمنتجين . وقد قاد الانفصال بين المدخرين والمستثمرين إلى قيام سوق المال . لم تكن عمليات الانفصال هذه واضحة فى المجتمع الزراعى ، ولم تتجسد إلا مع زحف عصرالصناعة . وهذا يتفق تمامًا مع التصور الذى وضعه توفلر للتغيرات التى طرأت فى مرحلة التحول من الزراعة إلى الصناعة ، فهو القائل بأن الثورة الصناعية قامت بتفتيت كل ما كان قائمًا فى الحياة الزراعية ، وأقامت تخصصات مختلفة لكل كيان من الكيانات المتفتتة ، ثم خلقت طبقة جديدة من الإخصائيين ، الذين يسعون إلى تحقيق التكامل بين هذه التخصصات ، وهو يطرح بالتفصيل ـ فى كتابه الموجة الثالثة ـ دقائق عمليات الفصل بين الكيانات السابقة .

يقول ياماجوشى : إن سوق العمل بمؤسساته بدأ ظهوره فى القرن الثامن عشر ، وفى نهاية القرن التاسع عشر ظهرت أسواق المال فى الدول الرأسمالية .

لكنه يشير ـ فى نفس الوقت ـ إلى عملية انفصال أخرى ، لابد أن ندخلها فى اعتبارنا ، وهى انفصال الإنسان عن الطبيعة .

لقد كانت الثورة الصناعية عبارة عن عملية عزل للإنسان عن بيئته ، وعن الطبيعة ذاتها . كما أنها حضت على استعباد واستغلال الطبيعة لحساب انفراد الإنسان باستخدامها . فبدأ الإنسان ـ بالتدريج ـ يحيط نفسه بالمنتجات الصناعية ، ناسياً بيئته التى تدعم حياته فوق الأرض .

بهذا ، يمكننا القول أن حضارتنا المعاصرة تتميز بأربعة أنواع من الانفصال :

* بين العمال وأصحاب العمل .
* بين المستهلكين والمنتجين .
* بين المدخرين والمستثمرين .
* بين الإنسان والطبيعة .

ويقول ياما جوشى متسائلاً « والآن . . هل حان الوقت الذى نسأل فيه أنفسنا سؤالاً أكثر أهمية : لماذا قامت هذه الأنواع الأربعة من الانفصال فى حضارتنا المعاصرة ؟ ولماذا بقيت سائدة ؟ » .

التكنولوجيا الميكاترونية

يجيب المفكر المستقبلى اليابانى كاورو ياما جوشى على التساؤل الذى طرحه قائلاً : إن ذلك يتصل اتصالاً عميقًا وقويًا بالتكنولوجيا الميكانيكية التى قام عليها عصر الصناعة . وهو يطرح هذا كتمهيد لتوضيح نتائج التحول من

التكنولوجيا الميكانيكية التى سادت بالمجتمع الصناعى ، إلى تكنولوجيا جديدة ، هى التكنولوجيا الميكاترونية (أى الميكانيكية ـ الالكترونية) ، التى تفرض تصورًا للاقتصاد فى مجتمع المعلومات ، يختلف عن التصورات التقليدية ، التى عرفها مجتمع الصناعة ، والتى استعرضها ياما جوشى فيما سبق .

إنتاج المجتمع الصناعى كان ينحصر فى البضائع والخدمات .

وكانت البضائع هى محور الإنتاج منذ قيام الثورة الصناعية . والبضائع ـ بطبيعتها ـ يجرى إنتاجها على نطاق واسع وبشكل نمطى ، ويتم استهلاكها أو الاعتماد عليها فى إنتاج بضائع جديدة ، بشكل انفرادى ، أى بأن يقتصر استخدامها على الفرد المستهلك ، دون الآخرين . هذه الخاصية مكنت المنتجين من الانفصال عن المستهلكين .

أضف إلى هذا ، أن مواصلة السعى لتحقيق أكبر كفاءة للإنتاج على نطاق واسع ، تطلب تنظيم المنتجين فى جماعتين مختلفتين : العمال ، والمديرين (الذين يمكن أن يكونوا فى نفس الوقت المالكين لوسائل الإنتاج ، كرأسماليين أو كدولة) . هذا الفصل بين العاملين والمديرين ، يضرب عميقًا فى جذور طبيعة إنتاج البضائع . . . ونتيجة لهذا ، تأسست أسواق البضائع وأسواق العمالة . ومع تطور وتوسع اقتصاديات السوق تم الفصل بين الذين يديرون والذين يملكون . وقاد هذا بدوره إلى ظهور انفصال بين المستثمرين والمدخرين .

الملكية الخاصة كأساس قانونى

من المعروف أن تبادل البضائع هو فى جوهره تبادل حق التفرد بالاستخدام ، أى تبادل الملكية . ومن ثم ، كان من الضرورى أن يرتبط هذا

برؤية شرعية للملكية الخاصة من أجل ضمان وتأكيد عملية التبادل . ولما كانت طبيعة الانفراد باستخدام البضائع غير كافية لتأكيد التبادل ، إذ أن أحدًا لا يعرف ما إذا كان المستخدم المنفرد للبضائع هو مالكها أم لا ؟ . كان من الضرورى أن تنشأ الملكية الخاصة كأساس قانونى للحضارة الصناعية ، لتأمين إنتاج البضائع وتبادلها فى السوق .

وقد جاء ذلك متفقًا بشدة مع الاستخلاص النيوتنى (نسبة لإسحق نيوتن) فيما يتصل بالزمن المطلق ، والمكان المطلق . فالزمان والمكان المطلقين يمكن تقسيمهما إلى أجزاء مستقلة ، وقد ترتب على هذا أن أصبحا موضوعًا للملكية الخاصة . من هذا ، يمكننا القول بأن الحضارة الحالية ، التى تتميز بالتكنولوجيا الميكانيكية والملكية الخاصة ، هى نتاج علم الطبيعة التقليدى النيوتنى .

لقد كانت عمليات الانفصال الأربع ـ التى تحدثنا عنها ـ من المعالم الأساسية للحضارة الصناعية المعاصرة ، ونتيجة لعمليات الانفصال هذه ، انتعش اقتصاد الأسواق الرأسمالية ، وأيضًا اقتصاد الأسواق الاشتراكية ، وأفرزا توجهاتها القائدة الحاكمة ، على شكل النماذج الاقتصادية الثلاثة التى أشرنا إليها : النموذج الفالراسى ، والنموذج الكينزى ، والنموذج الماركسى .

مرحلة التحول التكنولوجية

التكنولوجيا الميكانيكية ، التى سادت الحضارة الصناعية ، تمر اليوم مرحلة تحول حاسمة . وهى تصبح ـ يومًا بعد يوم ـ تكنولوجيا ميكاترونية (أى ميكانيكية ـ ألكترونية) ، تزدهر بها الحضارة القادمة ، أو حضارة المعلومات .

لكى نفهم خصائص التكنولوجيا الميكاترونية ، فى مقابل خصائص التكنولوجيا الميكانيكية ، نقول إن التكنولوجيا الجديدة يحل فيها الإنتاج

حسب الطلب ، وإعادة تدوير المصنوعات ، والمعرفة ، محل الإنتاج على نطاق واسع وما يترتب عليه من تلويث للبيئة واستنزاف للموارد الطبيعية . كذلك تحل فيه المواد الخام مع البيانات وأشكال الطاقة المتنوعة والمعلومات، محل المواد الخام وأدوات الإنتاج وطاقة الحفريات والعمالة . وبمزيد من التحديد ، نقول إن المنتجات غير النمطية ، والتى تتم بشكل متنوع وفقًا للطلب ، والتى تراعى إعادة استخدام المواد المصنعة سابقًا ، حفاظًا على المواد الأولية ، تتكون من بضائع وخدمات . كما أن الإنتاج وفقًا للطلب وبناء على رغبات المستهلكين ، يستوجب مشاركة المستهلكين فى عمليات الإنتاج للحصول على المعلومات التى تتصل باحتياجات وأمزجة وأذواق المستهلكين ، والتعرف على تصميماتهم المفضلة . أما فيما يتصل بالمعرفة ، فهى فى جوهرها حالة تراكمية للمعلومات . . هذا النوع من الإنتاج لم تكن له السيادة ، ولم يكن يحقق شيوعًا خلال الحضارة الصناعية .

وإذا انتقلنا إلى جانب مدخلات العملية الإنتاجية ، أو العناصر التى تعتمد عليها ، نقول : إن المنتجات التى تتم حسب الطلب ووفقًا لرغبات الجمهور المتنوّع التوجّهات ، والتى تحرص على أن تعتمد فى إنتاجها على إعادة التصنيع ، أى إعادة استخدام الخامات المصنعة سابقًا . . المنتجات التى لها هذه الطبيعة ، تتطلب الاعتماد على معالجة البيانات التى تتصل بالمواد الخام . وبهذا ، يمكننا القول إن البيانات الخام ، والمواد الخام تشكل جانبًا أساسيًا من مدخلات العملية الإنتاجية .

هذا كله ، بالإضافة إلى أن العالم يتحول فى نفس الوقت من طاقة الحفريات ، أى الطاقة التى تشكلت على مدى ملايين السنيين ، من فحم وزيت بترول وغاز . . يتحول منها العالم إلى الاعتماد على مصادر متنوعة متباينة من الطاقة الجديدة والمتجدّدة . . . ومرجع ذلك إلى عاملين ، أولهما أن وقود

الحفريات ــ نتيجة لتناقصه ــ يتزايد سعره يومًا بعد يوم ، وثانيهما أن الإنتاج عندما يصبح أكثر تنوعًا وأقل مركزية وأكثر محلية ، تبدأ المجتمعات فى الاعتماد على مصادر متنوعة للطاقة ، وفقًا لتوفرها المباشر فى المواقع المحلية للإنتاج . الملاحظة الهامة فى هذا الطرح ، هى أن أدوات الإنتاج لم تعد تلعب دورها الحيوى الذى كان لها فى عصر الصناعة ، وأنها آخذة فى الاختفاء التدريجى من قائمة مدخلات العملية الإنتاجية .

والسؤال الثانى هو : ما الذى يترتب على هذا كله؟ .

المشاركة .. والإدارة الذاتية ..

ما الذى يترتب على تحولنا من الصناعات الميكانيكية التى عرفها عصر الصناعة ، إلى الصناعات الميكاترونية (أى الميكانيكية الالكترونية) التى تتزايد شيوعًا فى عصر المعلومات ؟ يترتب على هذا ثلاثة أشياء :

أولاً : أن يصبح الإنتاج حسب الطلب ووفقًا له ، معتمدًا على المشاريع الإنتاجية الأصغر حجماً ، المهيأة لسرعة الإبدال والإحلال ، نتيجة للتغيرات السريعة فى الأسس التكنولوجية . من هذا المنطلق يمكن أن نعامل أدوات الإنتاج كجانب من المواد الخام المتغيرة .

ثانيًا : لأن الإنسان الآلى المبرمج الكترونيًا (الروبوت) ، والذى هو متعدد الوظائف ، سيصبح أهم أدوات الإنتاج . لذلك ، فإن إعادة برمجة عمله ـ أى تغييرمعلوماته ـ تصبح من بين المدخلات الرئيسية . ومن هذا المنطلق يمكن أن تعامل أدوات الإنتاج كجانب من المعلومات .

ثالثًا : فى ظل النظام الاقتصادى الجديد ، الذى يعتمد على الإدارة الذاتية والمشاركة وهو ما ستتحدث عنه بالتفصيل فيمايلى ، تصبح ملكية

أدوات الإنتاج والتحكم فيها خلال العملية الإنتاجية غير ضرورية بالمرة . لأن الإنسان المنتج سيصبح سيد هذه الأدوات . ومن ثم ، لا يصبح مفروضًا على أى من العمال أن يتكيف مع هذه الأدوات ، كما كان ـ ومايزال ـ حادثًا فى عصر الصناعة .

العمال .. كمدخلات معلوماتية ! ..

لهذه الأسباب التكنولوجية والاجتماعية مجتمعة ، لن يعود لأدوات الإنتاج دورها القديم كعنصر أساسى من عناصر الإنتاج . ومن المحتمل أن يتحول صراع القوة الحالى مع مالكى أدوات الإنتاج ، إلى صراع مع مالكى المعلومات والذين يتحكمون فيها . كما يحتمل ظهور طبقة جديدة من حائزى المعلومات كطبقة جديدة مسيطرة . ولهذا ، فإن ملكية المعلومات والمعارف ستصبح مصدرًا جديدًا للقوة والثروة ، كما كانت ملكية أدوات الإنتاج ورأس المال فى الاقتصاد الرأسمالى الصناعى .

وأخيرًا . . ستصبح العمالة أحد العناصر المفتقدة فى مدخلات الإنتاج فى العصر القادم ، فلن يعود العمل البشرى مصدرًا للخدمات العقلية المضنية . مثل هذا النوع من العمل سيوكل إلى الإنسان الآلى ، الذى يستطيع أن يقوم بالأعمال الشاقة الجزئية المتكررة العضلية ، بشكل أدق من الإنسان ، دون تعب أو كلال أو سأم ، أوهبوط فى مستوى وقدرة الأداء ، وبشكل أكثر اقتصادًا فى نفس الوقت . فى هذه الحالة يتحول البشر إلى موردين للعمل العقلى ، ومن ثم يجرى التعامل مع العمل باعتباره أحد المدخلات المعلوماتية .

لن يصبح العمال ، فى ظل النظام الاقتصادى الجديد ، ملحقًا لأدوات الإنتاج بل يصبحون مالكين لوحدات الإنتاج ، وأيضًا أسياد أنفسهم ، لأول مرة فى التاريخ .

من الذى يتحكم ؟ ...

فى ظل التكنولوجيا الميكاترونية ، ستصبح كفة إنتاج الخدمات والمعلومات أكثر رجوحًا من كفة إنتاج البضائع .

وبناء على ذلك ، فإن بحثنا فى طبيعة الخدمات والمعلومات يوفر لنا المؤشرات الضرورية لرسم صورة الحضارة الزاحفة ، بالضبط كما كان البحث فى طبيعة البضائع أداة لكشف المعالم الرئيسية للحضارة الصناعية .

تشترك الخدمات والمعلومات فى شىء واحد . الخدمات ليست سوى النتاج المباشر للعمل الخدمى البشرى بينما المعلومات هى النتاج المباشر للعمل العقلى البشرى ، ومعنى ذلك ، أنهما معًا من نتاج الطاقة البشرية المباشرة ومن ثم لن يكون بإمكان أحد أن يتحكم فى العملية الإنتاجية للطاقة البشرية المباشرة إلا أصحاب هذه الطاقة .

ويترتب على هذا حقيقة هامة . إذا كانت الخدمات والمعلومات هما الإنتاج السائد فى مجتمع المستقبل ، فإن بإمكاننا أن نستخلص أعلى كفاءة إنتاجية منهما ، بترك المنتجين يديرون بأنفسهم عمليات الإنتاج . فليس هناك ما يجبر هؤلاء العاملين على إنتاج الخدمات والمعلومات بكفاءة إلا دوافعهم الخاصة ، ومن ثم تصبح الإدارة الذاتية أكثر التنظيمات كفاءة للوحدات الإنتاجية فى الحضارة الزاحفة .

ومما يرجح شيوع مشروعات الخدمة التى تدار ذاتيًا ، أن الخدمات التى تنتجها المؤسسات الرأسمالية الكبيرة ، ستفقد القدرة على منافسة الخدمات التى تقدمها مؤسسات الإدارة الذاتية . السبب بسيط ، فعمال الخدمات فى المؤسسات الرأسمالية يعرفون أن جانبًا من ثمار عملهم يذهب إلى حملة الأسهم وأصحاب رأس المال كأرباح ، مما يفيد أنهم يخضعون لنوع من الاستغلال ،

ومن ثم يكون فى مقدورهم ألا يقدموا من الجهد والعمل الخلاق إلا مما يبعد عنهم شبح الفصل من الخدمة . ومع تزايد ثقل الخدمات فى المجتمع ، ومع تصاعد أهميتها ، ستستولى مؤسسات الإدارة الذاتية - بالتدريج - على المؤسسات الرأسمالية من خلال المنافسة فى السوق .

والحادث حاليًا ، أن مؤسسات الإدارة الذاتية تكتسح فى جميع أنحاء العالم، فى شكل تعاونيات عمالية وجمعيات تعاونية ، وأعمال صغيرة ، من خلال القطاع الثالث ، غير الخاص وغير العام .

خصائص المعلومات

دعنا الآن نركز على خصائص المعلومات ، من حيث تميزها عن البضائع والخدمات .

عملية إنتاج البضائع يمكن أن تنفصل عن عملية استهلاكها واستثمارها . وعليه فالبضائع يمكن أن تخضع للمبادلة ، والانفراد بحيازتها ، كما تخضع للاستهلاك والتراكم . . وتراكم البضائع يصبح بالتبعية مصدرًا أساسيًا للثروة بالنسبة لمالكى البضائع . . هذه القابلية للتراكم ، مع الملكية الخاصة أرستا قواعد الاقتصاد الرأسمالى .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن عملية إنتاج الخدمات فى ذاتها لا تنفصل عن عملية استهلاكها . فإنتاج الخدمات يتم فى نفس وقت استهلاكها . ولهذا ، فالخدمات يمكن الانفراد باستخدامها ، لكنها لا تتراكم . ومعنى هذا أن الثروة تكمن فقط فى أيدى منتجى الخدمات ومستهلكيها . ومن ثم تتباين خصائص البضائع والخدمات ولكنهما يشتركان فى أن إنتاجهما يمكن الانفراد باستخدامه .

وإذا انتقلنا إلى المعلومات ، نرى أنه من الممكن أن ينفصل إنتاجها عن استهلاكها . ومن ثم يمكن أن تخضع للملكية الخاصة ، كما أنه من الممكن أن تتراكم ، والمعلومات المتراكمة هى المعارف . ومن هنا يمكن أن تصبح المعرفة مصدرًا جديدًا للثروة . ومع ذلك ، فإن المعلومات والمعارف لا يمكن الانفراد باستخدامها عن طريق من يستهلكها أو يشتريها .

ولكى نفهم أكثر خصائص المعلومات ، وتميزها عن البضائع والخدمات ، نقول :

* بائع المعلومات يمكن أن يواصل استخدامها بعد بيعها . وهذا يعنى أن المعلومات يستحيل أن تنتقل نهائيًا من منتجها إلى شاريها ، لأنها تبقى بعد بيعها فى يد منتجها .
* من الممكن استنساخ المعلومات بشكل حر ، وبذلك يمكن أن يصبح الذى يشتريها هو مستهلكها ، ومنتج نسخها فى نفس الوقت . والتكلفة الهامشية للحصول على نسخ من المعلومات ، قريبة جدًا من تكلفة طبعها على الآلة الناسخة ، وهى تكلفة يمكن إهمالها .
* لهذا ، فالمعلومات ما إن يتم إنتاجها ، حتى يصبح من الممكن تقاسمها دون تكلفة إضافية . . كما أن تكلفة الوصول إلى المعلومات تتناقص باستمرار مع تزايد عدد الأفراد الذين يتشاركون فيها .
* الخاصية الرئيسية من خصائص المعلومات ، والتى تميزها عن البضائع والخدمات هى : المشاركة مع تناقص متوسط التكلفة .

بضائع وخدمات معلوماتية

خاصية المشاركة ، ستجعل من الصعب تناول المعلومات كسلعة ، مثل البضائع أو الخدمات ، فى اقتصاد السوق الرأسمالية ، لأنها تفتقد الخاصية

الأساسية للسلعة وهى القابلية للانفراد بالاستخدام .

بهذه الطريقة ، يمكن أن تقود خاصية المشاركة إلى هدم أساس نظام الاقتصاد الرأسمالى ، الذى يقوم على الملكية الخاصة ، والانفراد باستخدام السلعة . أضف إلى ذلك أن البضائع والخدمات التى كانت الإنتاج السائد للتكنولوجيا الميكانيكية ، ستصبح أيضًا وثيقة الصلة بالمعلومات ، فى عملية إنتاجها واستهلاكها ، فى ظل التكنولوجيا الميكاترونية . . وهكذا تتحول البضائع والخدمات ، إلى بضائع معلوماتية ، وخدمات معلوماتية .

يقود هذا إلى أن تبدأ البضائع والخدمات المساهمة فى الخاصية الرئيسية للمعلومات ، ألا وهى المشاركة . وسيقود هذا إلى أن تصبح خاصية المشاركة شائعة فى الاقتصاد بأكمله .



بعد هذا التوضيح لخصائص البضائع والخدمات والمعلومات ، وبالتحديد للخصائص الجديدة للبضائع والخدمات ، فى ظل التكنولوجيا الميكاترونية . وبعد التأكيد على المشاركة والإدارة الذاتية كخاصيتين أساسيتين للحضارة الزاحفة ، يبقى أن نتعرف على صورة المؤسسات الاقتصادية التى تتشكّل مع التحول المتسارع فى العالم إلى مجتمع المعلومات .

بين « الحيازة » .. والملكية الخاصة

فى ظل الإدارة الذاتية والمشاركة ، ما هى المؤسسات أو المنشآت المناسبة قانونًا لهاتين الخاصيتين ، فى مكان مؤسسات الملكية الخاصة التى سادت المجتمع الصناعى ؟ .

يجب أن تتوافق المؤسسة المعلوماتية الجديدة مع النموذج الجديد فى العلوم

الطبيعية والذى هو فى جوهره تحول من الديناميكا النيوتنية ، إلى علم طبيعة جديد قائم على الميكانيكا الكميّة والديناميكا الحرارية . أى تحول فى النظر إلى الطبيعة من النظرة الميكانيكية إلى النظرة الكلية . ويرى المفكر المستقبلى اليابانى كاورو ياما جوشى أن المنشآت أو المؤسسات الجديدة يجب أن تقوم على مضمون « الحيازة » الذى يواكب التكنولوجيا الميكاترونية الزاحفة . وكما قامت الحضارة الصناعية على مضمون الملكية الخاصة فى مقابل الملكية الجماعية ، سيقوم مجتمع المعلومات على مضمون الحيازة فى مقابل عدم الحيازة . لكن ، بماذا تختلف الملكية الخاصة عن الحيازة ؟ .

الملكية الخاصة تشير إلى الحق المطلق لوضع اليد على أملاك عبر الزمان والمكان . مثال ذلك أنه بإمكاننا أن نمتلك شركة فى دولة أجنبية ، حيث لانعيش ، وأن نتحكم فيها حتى بعد وفاتنا ، من خلال ما نوصى به . هذا هو ما نعنيه عندما نقول عبر الزمان والمكان .

وقد أتاحت الملكية الخاصة ـ بهذه الطريقة ـ رسم خط حدود زائف ، بين الملكية الفردية وملكية الدولة . ويقول ياماجوشى : إن المثال التقليدى لذلك ، الحدود التى قامت فى العهد المبكر لتيودور بانجلترا . فأصحاب الملكيات الخاصة كان يسمح لهم قانونيًا بأن يفعلوا كل ما يريدونه داخل ممتلكاتهم . وقاد هذا إلى تخريب البيئة والتنافر مع الطبيعة ، فى سبيل الأرباح الاقتصادية قصيرة النظر .

وفى الجانب الآخر ، تشير « الحيازة » إلى الحق الخاص بالتصرف فى الممتلكات فقط لأولئك الذين هم فى حالة إدارة حقيقية لها ، ومن ثم لأولئك الذين يشاركون فيها . وبكلمات أخرى ، الحيازة هى ملكية خاصة محكومة بزمن ومكان معينين . أى أنها تعنى الملكية الخاصة ، هنا والآن فقط . وهى تقوم على العلاقة النسبية بين الممتلكات وأولئك الذين يديرونها فعلاً .

على سبيل المثال ، لا يمكن لحملة الأسهم أو أصحاب رأس المال أن يطالبوا بأرباح من الشركة التى يملكونها قانونيًا ، إلا إذا كانوا داخلين فعلاً ، وبأنفسهم فى أنشطة الإدارة والإنتاج بالشركة . والمتوقع أنه فى ظل شيوع مبدأ «الحيازة» أن يتوقف البشر عن تخريب المكان الذى يعيشون فيه ، وأن يبدأ احترامهم للنظم الطبيعية فى الحياة .

المبادئ الثلاثة للحيازة

وحتى نكون أكثر تحديدًا ، نقول : إن المقتضيات المؤسسية للحيازة ، فى حالة الوحدات الإنتاجية ، يمكن أن تعتمد على المبادئ الثلاثة التالية :

المبدأ الأول : الحيازة الأتوماتيكية لوحدة الإنتاج فى زمن المشاركة . . وهذا يعنى أنه عندما ينضم العاملون المشاركون إلى المؤسسة الإنتاجية ، يصبحون بشكل آلى حائزين لهذه الوحدة الإنتاجية ، ويشاركون فى الإدارة الذاتية بشكل ديمقراطى . ومن ثم ، لا يمكن فصل أى عامل مشارك رغم إرادته .

المبدأ الثانى : انتهاء الحيازة أتوماتيكيًا بمجرد ترك العمل . فعندما يترك العامل المشارك وحدته الإنتاجية ، يفقد حيازته فيها ، كما يفقد صلاحية التحكم فى عملية الإدارة الذاتية من الخارج . وبداهة ، يتم فقدان الحيازة فى حالة الوفاة ، أى لا يحق للحائز أن يورث حيازته للآخرين إلا إذا كانوا بذاتهم ملتحقين بالمؤسسة .

المبدأ الثالث : حيازة الوحدات الإنتاجية كبيئة طبيعية وملاذ وموطن . فكل فرد فى الاقتصاد الجديد يحق له أن يخلق ـ أو يبحث بحرية ـ عن أنسب ملاذ أو بيئة طبيعية ، فى إطار الحيازة . لكنه من غير المسموح لأى فرد أن يكتسب منافعًا اقتصادية لمجرد الحيازة فى حد ذاتها . وبمعنى آخر ، بيع

الوحدات الإنتاجية فى ظل هذا المبدأ ، ليس أكثر من تغير فى شكل الحيازة ، دون دفع أى مال ، ومن ثم تصبح الوحدات الإنتاجية ـ كسلع مادية ـ بصفة دائمة ذاتية الإدارة ، تتراكم وتنمو أو تنهار وتتبدد ، على أيدى الحائزين الجدد . . وعلى هذا ، فليس من الممكن للعامل المشارك أن يحصل على منافع اقتصادية إلا من خلال الإنتاج ، وصافى التدفقات (أى بالاستهلاك واستثمار البضائع) ولكن ليس عن طريق تبادل ملكية الأسهم ، أو تبادل ملكية وحدات الإنتاج ذاتها .

إعادة توحيد ما انفصل

التكنولوجيا الميكاترونية ، والمنشآت القائمة على الحيازة ، فى الحضارة القادمة ستجتث بداهة أساس عمليات الانفصال الأربع فى الحضارة الصناعية ، وهى الانفصال بين العاملين وأصحاب العمل ، وبين المستهلكين والمنتجين ، وبين المدخرين والمستثمرين ، وأخيرًا انفصال الإنسان عن الطبيعة ، والتى تتصل جميعًا اتصالاً وثيقًا بالتكنولوجيا الميكانيكية .

ودعنا نرى الآن ، كيف سيتم التوحد ، فى مواجهة عمليات الانفصال الأربع :

أولاً : ستضرب وحدات الإنتاج القائمة على الإدارة الذاتية ، المؤسسات الرأسمالية والمخطَّطة ، من خلال المنافسة فى السوق ، وهذا يعنى بالتبعية إعادة توحيد العمال والإداريين وأصحاب رأس المال ، فى ظل الإدارة الذاتية .

ثانيًا : فى ظل هذا التنظيم ، سيصبح التمويل الذاتى وسيلة سائدة لرفع الموارد المالية ، ومن ثم فأولئك الذين يتخذون قرارات الاستثمار ، سيكونون

هم الذين يتخذون قرارات الادخار ، وهكذا يعاد توحيد المستثمرين والمدخرين .

ثالثًا : مع بدء مشاركة المستهلكين فى العملية الإنتاجية للبضائع ، المنتجة حسب الطلب ، ستتحقق عمليه إعادة التوحيد بين المستهلكين والمنتجين. وقد يتأخر هذا الجانب من التوحيد بشكل نسبى ، كما قد يظل جزئيًا ، إلى حين أن يتحقق الاكتفاء الذاتى للمجتمعات .

رابعًا : من خلال عمليات التوحيد الثلاث السابقة ، وفى إطار منشأة الحيازة ، سيبدأ الناس فى اعتبار أنفسهم جزءًا لا يتجزأ من الطبيعة . وسيسعون إلى العيش فى وفاق معها . وسيساعد هذا على تحقيق التوحيد بين الإنسان والطبيعة .



اقتصاد جديد لمجتمع المعلومات

فى ختام هذا التحليل ، يدعونا ياماجوشى إلى تصور اقتصاد تنتهى فيه عمليات الانفصال الأربع ، وتختفى فيه كل الطبقات العاملة والرأسمالية ، ويبدو فيه كل أفراد المجتمع ، بل وأبناء العالم ، فى « حيازة » ممتلكاتهم ووحداتهم الإنتاجية ويتشاركون فى هذا كله مع الآخرين .

ونتيجة لهذا ، من المتوقع أن يختفى سوق العمالة باعتباره سوقًا للاستغلال . كذلك سيختفى معه مضمون الأجور والإنتاج . كما أن دعوى ماركس بعدم عدالة استغلال العمال على أيدى أصحاب رأس المال ، لن يصبح لها أى معنى بعد ذلك .

سيبدأ ـــ بعدهـا ـ كـل أعضاء المجتمـع ، والعالم فى تطبيـق الإدارة الذاتيـة داخل الـوحدات الإنتـاجية ، وفى اتخاذ قراراتهم بـالنسبة لـلادخار والاستثمار والاستهلاك ، بطـرق تعاونية ديمقراطيـة . وسيشيع انتشار من يطلـق عليهم ياماجوشي تعبير « العمال المستهلكون والتعـاونيون فى عملهـم » . سيمارس هؤلاء الإدارة الذاتية لأمـوالهم ، أى يدخروا ليستثمروا ، مما ينهى مـا عرفناه من أسواق رأس المال النقدى ، التى شاعـت فى الاقتصاد الرأسمالى . ولا يبقى لنا سوى الأسواق المالية للمقـرضين والمقترضين ، التى تعتمد على المال الداخلى . وإن كان من المرجح أن تبقى الأسواق السلعية ، ولكن بشكل جزئى .

هـذا النوع مـن الاقتصـاد يمكن أن يعمـل بشكـل أفضـل من الاقتصـاد الرأسمالى للأسباب التالية :

أولاً : لأنه يتمتع بتوازن طويل المدى ، الأمـر الذى يفتقده الاقتصاد الرأسمالى إلى حد بعيد .

ثانيًا : لأن هذا الاقتصاد المتوازن على المدى البعيـد ، يحقق العدالة الاجتماعية التـى تحدث عنهـا كـارل مـاركـس ، بمعنـى انعـدام استغـلال العمال المشاركين ، خلال الأسواق النقدية . وينهـى في الوقت نفسه استغلال العمال فى ظل النظـام الرأسمالي ، وفقًا لمنطـق قيمة العمـل ، على أيدى الرأسماليين . ومن هذا المنطلق تتحقق العدالة فى توزيع الدخل .

لقد عـرفت الحضـارة الصناعية العديـد من المشـاكل الجادة ، اقتصـاديًا واجتماعيـًا وبيئيًا وعـالميـًا ، مثل البطـالـة والاستغـلال وعدم عـدالـة توزيـع الدخول ، والكساد والتضخم ، وتـركيز رءوس الأموال ، والعنف والجريمة ، والتفرقة بين البشر على أسس وراثية ، كـالعرق واللون والجنس والعمر ، وعلى أسس سلفية ، كالدين والعقيدة والثقـافة واللغة ، ومثل البيروقراطية وتخريب البيئة ، والفقـر فى الدول الناميـة ، والصراعات العالميـة القائمة على المصـالح

الدولية والتناقضات الأيديولوجية ، ومثل التهديد النووى وسباق التسليح . . .

عرفت الحضارة الصناعية كل هذه المشاكل ، وفشل اقتصاد السوق والاقتصاد الاشتراكى المخطط فى حلها .

وزاد الطين بلة ، أن العديد من هذه المشاكل ـ فى المجتمع المعاصر ـ تكون متبادلة التأثير ، شديدة الارتباط ببعضها البعض . وهذا يفيد أن الكل لايتكون من أجزاء منفصلة ، ولهذا فإن هذه المشاكل لا يمكن مواجهتها إلامن خلال علاج شامل كلى ، يقوم على رؤية متكاملة ، تتضمن تفهماً لطبيعة التحول الذى يمضى بالبشر إلى مجتمع المعلومات .

وهذا الطرح ـ غير التفصيلى ـ لمستقبل الاقتصاد فى مجتمع المعلومات ، يستحق الدراسة والتأمل من جانب الدارسين والعاملين والمفكرين فى المجال الاقتصادى ، فى جميع أنحاء العالم العربى .

الفصل الثامن

الأمل الواقعى للشعوب العربية

الفهم المتكامل لما يحدث فى العالم ، هو السبيل الوحيد لمواجهة الضياع الذى يشعر به الإنسان العربى ، والذى يقوده إلى الإحباط أو اللامبالاة ، وفى بعض الأحيان إلى الارتماء فى أحضان التطرّف والتمرّد والعنف والانتحار .

وما قدمناه فى الفصول السابقة هو محاولة لتوضيح طبيعة التحوّل الذى يمر به العالم فى هذه الأيام ، على أساس الفهم المتكامل الشامل لجوهر التغيّرات الحادثة ، والتى تنقلنا من حياة فرضها صالح المجتمع الصناعى ، إلى حياة جديدة ، تختلف عن الحياة السابقة ، وتتناقض معها فى كثير من الجوانب . هذا الفهم الذى نطرحه ضرورى . . فبدونه تضيع الأولويات فى النظر إلى عناصر التغيير ، وتختلط العناصر الأساسية للتغيير بالعناصر الفرعية الناتجة عنها ، ويصعب تصوّر الخريطة المترابطة للمجتمع الزاحف .

ولتأكيد وتوضيح التصوّر الذى طرحناه ، أجرينا عدّة تطبيقات على المجالات الأساسية المختلفة للنشاط البشرى ، فى محاولة لتصوّر طبيعة مستقبل كلّ منها ، حتّى نحصل فى نهاية الأمر على خريطة متماسكة ، تساعدنا فى عمليات إعادة البناء المطلوبة ، والتى تتيح لكل شعب أن يحلّ مشاكلة حلاً جذريًا ، ويتجاوز عناصر التخلّف التى تعوق تقدّمه ، ويمضى إلى القرن الحادى والعشرين من موقع أفضل .

أجرينا هـذه التطبيقـات بالنسبة لمستقبـل التعليم ، والإدارة ، والممارسة الديمقـراطية ، والإعـلام ، والاقتصاد . وقـد اخترنا هـذه التطبيقات ، لأنها تتنـاول أهم مجالات النشـاط البشرى ، الاجتماعيـة والاقتصـادية والسيـاسيـة والثقافيـة . من واقع هـذه التطبيقات ، يمكـن لأى مفكر عربـى أن يتصدّى لتصوّر مستقبل أى واقع حالى ، أو نشاط بشرى ، فى مجتمع المعلومات .

هـذا المنهـج الفكـرى الـذى نقترحـه ، يحمينـا مـن التنـاول الجزئى عنـد استشراف المستقبل ، ذلك التناول الجزئى الذى يقع فيه معظم الذين يتصدّون لهذه المهمة ، والذى يقود إلى نتائج مضلّلة حول مستقبل الظواهر والأوضاع . ربما يكون من المفيـد فى هذا المجال ، أن نقدّم مثـالاً لذلك فيما يطرحـه بعض المفكرين ، عن الحروب والحروب الاستعمارية .

حروب عصر الصناعة

الحرب . . مـن بين الكلمات التـى تحتـاج إلى فهم معـانيهـا المتبـاينـة عبر التاريخ . لقـد عرف العالم حروبًا بين القبائل ، وحروبًا امبراطـورية كبرى فى عصر الزراعـة ، حتى وصلنـا إلى حروب التوسـع الاستعمارى التى شـاعت فى عصر الصناعة ، والتى قـادت إلى الأوضاع العالمية الحالية ، بكل مـا فيها من مآس ومهازل .

وإذا تسـاءلنا اليـوم عـن مستقبل الحروب ، فنحـن نعنـى بذلـك الحروب الاستعمارية ، التى شاعت فى عصر الصنـاعة ، على مدى القرنين الماضيين . وما ترتب عليها من حروب صغيرة ، أقحمـت فيها شعوب لا ناقة لها فيها ولا جمل .

الكثير من الكتّاب المستقبليين ، ومن الإخصائيين العسكريين ، يتحدّثون

عن حروب المستقبل بشكل مجردٍ عن دوافعها ، وبالاعتماد على التناول الجزئى للمخط التكنولوجى ، فينصرفون إلى رسم صورة حروب المستقبل بشكل معزول عن باقى الخطوط . وهم يتحدّثون عن حروب الفضاء التى تعتمد على آخر ما حققه التطور التكنولوجى ، عن استخدام الليزر ، وعن حاملات جنود تنتقل بسرعة من قارة إلى أخرى عبر الفضاء الخارجى ، وعن الأسلحة التى تستفيد من تطوير الهندسة الوراثية ، إلى آخر ذلك .

إذا أردنا أن نعرف مستقبل استعمار عصر الصناعة ، وما اقتضاه من حروب ، لابد أن نتفق أولاً على أهداف هذا الاستعمار وهذه الحروب . وهى تتضمن فى رأيى :

* المزيد من مصادر طاقة الحفريات ، المحدودة بطبيعتها (فحم وغاز بترول) .
* المزيد من المواد الخام التى تعتمد عليها الصناعة بشدّة .
* الاستفادة من الأيدى العاملة الرخيصة فى الدول المستعمرة .
* فتح الباب لأسواق جديدة أمام منتجات الدول التى تستعمر .

ثم علينا بعد ذلك أن نبحث بين مؤشرات التحول المستقبلى التى تسود العالم ، لنرى ما إذا كانت ستقود إلى تأكيد هذه الأهداف أم إسقاطها . وفى هذا المقام ، يمكن أن نختار بعض المؤشرات التى تكون أكثر تأثيراً فى هذا المجال :

١ ـ التحوّل من طاقة الحفريّات إلى أشكال جديدة ومتجدّدة من الطاقة .
٢ ـ تخليق المواد ، واعتماد أسس جديدة للعمل الصناعى ، وبزوغ صناعات جديدة .
٣ ـ التحوّل من العمل العضلى البدنى إلى العمل العقلى .
٤ ـ التحوّل من الاقتصاد الدولى إلى نظام الاقتصاد العالمى ، وإلى الاقتصاد عابر الدول .

من تأمل الجانبين ، جانب مبررات الحروب ، وجانب مؤشرات التحوّل ، سنرى أن الواقع الذى نمضى إليه يبطل المبررات التى أوردناها .

* مع تناقص رصيد وقود الحفريّات ، وتصاعد تكلفة الحصول عليه ، ومع ما تقدمه التكنولوجيا المتطوّرة من آفاق جديدة لأشكال جديدة من الطاقة ، كالطاقة الشمسية (الخلايا الضوءكهربية) ، وطاقة الاندماج النووى التى تتوفر خاماتها فى البحار والمحيطات ، ولا تسبب مخاطر طاقة الانقسام النووى ، ولا ما يصاحبها من تلويث للبيئة . ومع كون الأشكال الجديدة من الطاقة تكون أكثر توافقًا مع احتياجات الصناعات الجديدة ، من حيث انخفاض ما تستهلكه من طاقة ، ومن حيث ما يستجد من توجه لا مركزى فى البؤر الصناعية ، وما يترتب على هذا من الاعتماد على مصادر محلية محدودة ومتنوعة من الطاقة . . مع هذا كلّه لن تضطر الدول الكبرى إلى البحث عن مصادر للطاقة من خارج حدودها .

* نتيجة للاستهلاك المكثّف للمواد الخام خلال عصر الصناعة ، تناقص أيضًا رصيدها ، وتصاعدت أسعارها . ومن ناحية أخرى ، توصّل العلماء إلى أسس تكنولوجية متطوّرة لتخليق المواد ، تعتمد على مواد لا تنضب كالسيليكون والسيراميك بعد إضافة بعض الأكاسيد المعدنية . وقد توصّل العلماء فعلاً إلى صناعة محرّك طائرة من السيراميك ، أخفّ وزنًا وأكثر تحمّلاً للحرارة . ولهذا ، ستجد الدول الكبرى على أرضها وفى مياهها الإقليمية ، كلّ احتياجاتها من المواد الخام . وبفضل تطوّر تكنولوجيا الهندسة الوراثية ، ستتوفرللدول الكبرى حاجاتها ، وما يزيد عن هذه الحاجات ، من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية ، مما لا يقتضيها البحث عن ذلك خارج حدودها .

* أما الحاجة إلى الأيدى العاملة الرخيصة ، فستنقضى بالتحوّل من العمالة العضلية إلى العمالة العقلية . كما أن الصناعات الجديدة البازغة تحتاج من

العامل العقلى أن يكون مبتكرًا خلاّقًا . وهذا الشرط لا يستقيم مع السخرة ، سواء كانت سخرة العمال داخل الدولة ، أو سخرة أبناء المستعمرات . يحدث هذا فى الوقت الذى تتحوّل فيه الصناعات التقليدية إلى الأوتوماتية ، والاعتماد على الإنسان الآلى ، والإدارة الرقمية الألكترونية ، مستغنية عن العمالة العضلية ومتجهة إلى العمالة العقلية .

* بقى لنا بعد ذلك مبرر توسيع الأسواق أمام إنتاج الدول الكبرى . وما طرحناه عند الحديث عن مستقبل الاقتصاد ، يفيد أن الاقتصاد العالمى الجديد يخرج عن ولاية الدول . وينهى مسألة فتح الأسواق الجديدة بالحروب الاستعمارية .

المرأة .. بين الصناعة والمعلومات

نفس المنهج الذى التزمنا به فى تصوّر مستقبل الاستعمار والحروب الاستعمارية ، يمكن أن نعتمد عليه فى تصوّر مستقبل أى وضع آخر . . وليكن ذلك مستقبل المرأة فى مجتمع المعلومات .

لابد أن نرصد التغيّرات التى طرأت على وضع المرأة تاريخيًا ، والأسباب المجتمعية التى كانت وراء هذه التغيّرات ، تمهيدًا لتصوّر وضعها فى مجتمع المعلومات .

* فى مجتمعات القنص والصيد السابقة للمجتمعات الزراعية ، فرض الحمل والإرضاع على المرأة وضعًا خاصًا ، أتاح للرجل أن يسيطر عليها . فترك الرجل امرأته مع صغارها ، وانطلق فى رحلات صيده ، مواجهًا المخاطر ، مما جعله يتميز ببناء عضلى أكثر تفوّقًا .

* وحتّى عندما استقرّ الإنسان ليزرع ، ورغم مساهمة المرأة فى العديد من

جوانب العمل الزراعى ، تواصلت أوضاع مجتمع الصيد ، اعتمادًا على المكانة التى كان الرجل قد اكتسبها من قبل ، وقام المجتمع الأبوى ، الذى تسود فيه سلطة الرجل . واستمرّ هذا الوضع على مدى عشرة آلاف سنة ، هى عمر المجتمع الزراعى .

قنوات الأجر المنخفض

ومنذ أكثر من قرنين ، قامت الثورة الصناعية . ورغم ما جاءت به من تغيّرات هائلة فى المجالات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية ، مما أعطى طابعًا جديدًا ـ كل الجدّة ـ على العلاقة بين الرجل والمرأة ، إلاّ أنها أبقت على نوع من عدم المساواة البيولوجية . لماذا ؟ ، لأن طبيعة العمل فى المجتمع الصناعى بقيت معتمدة أساسًا على القوّة العضلية المحضة .

ورغم أن المرأة قامت بالعمل الجسمانى فى الحقل والمنجم والمصنع ، فقد نظر إليها الرجل دائمًا باعتبارها أكثر فائدة فى الأعمال التى لا تعتمد على القوّة الفظّة . . وحتّى عندما أبدت المرأة استعدادها للقيام بأشقّ الأعمال ، جرى تصنيفها فى قنوات الأجر المنخفض ، والوظائف الدنيا ، باستثناء بعض الحالات الخاصة .

أمّا المرأة التى بقيت فى البيت ، والتى قامت بمهام العمل غير مدفوع الأجر، كتدبير شئون الحياة اليومية للأسرة ، فإن جهدها هذا لم يدخل فى الحسابات الاقتصادية للمجتمع الصناعى ، شأنه شأن باقى الأعمال التى كانت تندرج فى قطاع الإنتاج من أجل الاستهلاك الشخصى .

كانت هذه هى حال المرأة طوال قرون سيادة مبادئ المجتمع الصناعى . ومع كلّ حركات تحرير المرأة ، ومع كلّ النيّات الطيبة من جانب الرجل ، بقى

الوضع دون تغيير جذرى نتيجة لطبيعة العمل فى المجتمع الصناعى ، التى تعكس صالحه الاقتصادى .

وكما نقول دائمًا ، القيم الجديدة والإنسانية ، تبقى مجرّد قيم ننادى بها ، ونعبّر عنها شعرًا ونثرًا ، لكن لا يكتب لها أن توضع موضع التنفيذ إلاّ عندما تصبح احتياجًا اقتصاديًا .

سقوط حجّة التمييز

لم يبدأ التغيّر فى وضع المرأة ، إلاّ بعد أن بدأت تهتزّ مبادئ وعقائد المجتمع الصناعى ، وإلاّ بعد زحف التغيّرات الجذرية المتلاحقة ، التى تحمل معها مبادئ وعقائد جديدة ، منها :

* التحوّل من العمل العضلى إلى العمل العقلى . وهذا يسقط حجّة تاريخية أساسية فى تمييز العامل الرجل على العاملة المرأة . ويسقط بالتبعية التمييز فى الأجور ، أو فى نوع الأعمال الموكلة . ويساعد على هذا تطوّر إمكانيات التحكّم فى النسل ، التى تجعل ضبط الحمل وتوقيته فى يد المرأة ، وفقًا لإرادتها .

* ومع تطوّر الكمبيوتر الشخصى والمنزلى ، وقيام نظام الكابلات التى تربطه بجهات العمل ومخازن المعلومات ، ومع تزويد البيت بالأجهزة المتطوّرة ألكترونيًا ، سينتقل جانب كبير من العمل إلى البيت ، سيتاح للمرأة أن تمارس عملها فى بيتها لأطول فترة ممكنة ، دون أن يكون هذا على حساب ما يخصّها من الواجبات المنزلية ، أو على حساب الترابط الأسرى .

* لم يدخل الإنتاج من أجل الاستهلاك الشخصى فى حسابات الاقتصاد الصناعى . ولمّا كان عمل المرأة فى البيت ، من إنجاب وإرضاع وتربية ومن

طهى وحياكة وتنظيف وكل ما يدخل فى باب رعاية البيت ، لمّا كان هذا كلّه يعتبر إنتاجًا من أجل الاستهلاك الشخصى . فقد أدينت المرأة التى تبقى فى البيت ، بأنها من القوى غير المنتجة . إلاّ أنه مع النمو المتزايد لحجم الإنتاج من أجل الاستهلاك الشخصى فى مجتمع المعلومات ، ومع انتشار نشاط «اخدم نفسك» ، و «اصنعها بنفسك» ، يصبح هذا القطاع من الإنتاج هامًا ، ومعترف به فى اقتصاد مجتمع المعلومات . وهذا يصحّح خطأ إغفال القيمة الاقتصادية لعمل المرأة ـ والرجل ـ المنزلى .

ليست مدينة فاضلة

هذا هو المنهج الذى أطرحه ، وهذه هى تطبيقاته المختلفة . وعلى ضوء ذلك يجب أن نعيد النظر فى كلّ ما تعودنا أن نأخذه مأخذ الأمر المسلّم به .

ولابد أن يكون واضحًا فى كلّ ما أطرحه من تصورات لمستقبل أىّ نشاط بشرى ، أننى لا أنطلق من عقيدة ، أو من مدينة فاضلة أحلم بها ، أو من تصوّرات مثالية تقود إلى ترديدنا «ينبغى هذا» ، و «لا ينبغى ذلك» . هذا هو بالتحديد ما يجنّبنا الشطط فى استخلاصاتنا ، ويجعل ما نقوله صالحًا لحد أدنى من الاتفاق بين مختلف التوجّهات الفكرية التقليدية . إننا نرصد مسار التغيير والتحوّل ، ونحددّ موشرات هذا التطوّر التى يطّرد تأثيرها ، عامًا بعد عام ، ثم ندرس العلاقات المتبادلة بين المؤشرات ، والأسباب التى قادت إليها . وبعد ذلك ، نقيم تصوّرنا ـ على أساس ذلك كله ـ لطبيعة الأسس والمبادئ والعقائد التى يقوم عليهاالمجتمع الزاحف ، بصرف النظر عن حكمنا الأخلاقى عليها ، وعمّا إذا كانت خيرًا أم شرًا .

هذا هو السبيل لتصوّر مستقبل أى شىء ، وأى وضع .

وهذا هو السبيل إلى التعرّف على ما يجب علينا أن نفعله ، حتّى نستفيد من اندفاع التغيير الشامل المتسارع ، دون أن نفقد هويتنا الحقيقية ، ولكى لا نتركه يجرفنا ، وقد فقدنا إرادة الفعل .

يجب أن تكون لدينا الشجاعة لمناقشة أى شىء ، وأى فكرة ، وأى تصوّر، مهما كان عدد الآخذين به ، ومهما كان طول زمن الأخذ به .

مثال ذلك ، فكرة أو حلم أو عقيدة الوحدة العربية الاندماجية الشاملة ، أى قيام دولة عربية موّحدة كبرى ، لها قيادتها المركزية التى تتخذ قراراتها . تلك الدولة التى تتراكم فيها كلّ طاقات وموارد الدول العربية المختلفة ، ممّا يجعلها قوّة هائلة ، تستطيع أن تتصدّى للقوى المسيطرة على مقدّرات العالم .

الإجابة القاسية

هل من المفيد ـ أو من الممكن ـ أن نسعى هذه الأيام لتحقيق ذلك الحلم القديم ؟ . هل يمكن للعرب أن يفعلوا ما فعله غاريبالدى فى إيطاليا ، أو بسمارك فى ألمانيا ، أو ما فعله ستالين فى روسيا ؟ .

الإجابة ـ التى قد تبدو قاسية ـ هى أن ذلك الحلم قد مضى زمانه . كان ممكنًا ومفيدًا منذ ٥٠ سنة مضت ، وكان ممكنًا أيضًا خلال القرن السابق لذلك التاريخ . مع اعترافنا بأن الظروف الموضوعية للدول العربية ، ونتيجة لاستعمارنا على يد الدول الصناعية الكبرى ، لم تكن تسمح به . وإذا كانت هذه الظروف قد تغيّرت اليوم ، وإذا كانت الدول العربية قد تحرّرت ـ إلى حدّ ما ـ من سيطرة الدول الصناعية الكبرى ، فإن ظروف التحوّل إلى مجتمع المعلومات تجعل من غير الممكن أو المفيد أن نمضى فى ذلك الحلم .

لماذا ؟ .

لأن عصر الوحدة الاندماجية بقيادتها المركزية ، قد انتهى على مستوى العالم أجمع . حتّى الوحدات المركزية التى كانت قد قامت بالفعل خلال عصر الصناعة ، بدأت تتداعى ، أو تعيد بناء ذاتها على أساس الأسس الجديدة . لقد كان الكيان المركزى الكبير ممكنًا خلال عصر الصناعة ، لأنه كان متفقًا مع طبيعة الحياة فى ذلك العصر ، لكنّه يتناقض مع الواقع الجديد الذى يزحف على العالم . لقد شهدنا ، فى السنوات الأخيرة ، تحلّل العديد من الكيانات المركزية الكبرى وسنشهد فى السنوات التالية المزيد من هذا ، بل ويتوقّع علماء المستقبل فى الولايات المتّحدة الأمريكية ، أن تبدأ عدّة ولايات فى الانسلاخ عن الكيان الفيدرالى الأمريكى ، إذا لم تسرع الولايات المتحدة إلى إعادة النظر فى السلطات المركزية التى تجمّعت فى يد مؤسسة الرئاسة ، وفى أجهزتها التنفيذية .

ستشهد السنوات القليلة القادمة تغيّرات جذرية فى كلّ الكيانات المركزية الضخمة ، سواء كان ذلك الكيان دولة ، أو مؤسسة ، أو شركة . وربما نكون قد لمسنا ذلك ، فى حديثنا قبل هذا ، عن ديموقراطية المشاركة ، وعن لامركزية العمل الإدارى ، وعن تحلّل نفوذ وسائل الإعلام المركزية الضخمة .

تنظيمات شبكية عربية

لكن هذا لا يعنى أن هدف تراكم الطاقات العربية قد انقضى ، كلّ ما فى الأمر أن السبيل إلى ذلك يتّخذ مسارًا جديدًا ، يتّفق مع أسس ومبادئ مجتمع المعلومات الزاحف . والتنظيم الشبكى هو أنسب أداة فى هذا المجال . ولقد تكلمنا عنه من قبل ، باعتباره البديل المعاصر للشكل التنظيمى الهرمى البيروقراطى الذى عرفه واعتمد عليه المجتمع الصناعى .

الشكل الجديد للعلاقات العربية الشبكية ، رأينا إرهاصات لها فى بعض التجمّعات العربية ، إلاّ أن غياب الوضوح حول هدف وطبيعة وجدوى هذه التجمّعات ، قاد إلى انهيار العديد منها ، وإلى انحراف بعضها عن الخطّ السليم الذى يضمن استمرارها . هذا بالإضافة إلى أن جميع هذه التجمّعات قد قامت على أساس يفقدها معناها ، فهى قد قامت بين حكام عرب أو أنظمة حاكمة عربية ، ولم تقم بين شعوب عربية . ومن هذا يمكن أن نسجّل الاستخلاصات التالية :

* التجمّعات العربية يجب أن تقوم بين شعوب عربية ، ومن أجل المصلحة المتبادلة بين هذه الشعوب . وهذا لا يتحقّق إلاّ إذا كانت هذه الشعوب تشارك فى مسئولية اتخاذ القرار ، فيما يمس مصالحها القريبة والبعيدة . ومن هنا ، يقوى التجمّع العربى ، ويحقّق فوائده ، إذا كانت الشعوب الداخلة فيه تمارس حقوقها الديموقراطية بالمعنى المعاصر الذى طرحناه من قبل .

* يجب أن تقوم التجمّعات العربية على أساس التنظيم الشبكى ، وليس على أساس التنظيم الهرمى بما فيه من مركزية وتسلسل للرئاسات . وأساس التجمّعات الشبكية بين الأفراد ، وبين المؤسسات ومجموعات العمل الإنتاجى والخدمى ، ينطبق أيضًا على الدول . وهذا يعنى أن تكون تجمّعات تستهدف تبادل المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وليست أحلافًا عسكرية أو جبهات سياسية أو تكتّلات تصادمية ، قائمة على أيديولوجية أو عقيدة .

* إذا كان أساس التنظيم الشبكى هو تبادل المنافع ، فمن الطبيعى إذا ما شعرت دولة ما أن هذه المنافع لم تعد متحقّقة ، أن تنهى وجودها فى ذلك التجمّع . ومن ثم ، يكون بقاء الدولة فى تجمّع ما ، رهن باستمرار تحقّق المنافع ، أى أنه وجود موقوت .

* دخول الدولة فى تجمّع ما ، وفقًا للتنظيم الشبكى ، لا يمنع دخولها فى تنظيمات شبكية أخرى ، فى نفس الوقت . فالمصالح المتباينة لشعب ما قد لا تتحقّق بالدخول فى تجمّع واحد .

* قيام هذه التجمّعات على أساس تبادل المصالح ، يعنى أن تكون للشعب رؤية مستقبلية واضحة بالنسبة لما يريده ولما ينفعه . ولا يجدى ـ فى زمننا هذا ـ أن يتكفّل رئيس أو حاكم ، بتصوّر مصالح شعبه . وكلّما كان التجمّع معبرًا عن المصالح المتبادلة الحقيقية للشعوب ، كلما اكتسب بقاء ومصداقية .



يحلو لبعض الكتّاب والمفكّرين أن يتحدثوا عن أن العالم متجه إلى عصر الكيانات الكبيرة . وهم يعطون لذلك مثلاً بما يجرى حاليًا بين الدول الأوروبية . وواقع الأمر ، أننا نتجه إلى عصر الكيانات الصغيرة التى تدخل فى كيانات كبيرة من خلال التنظيم الشبكى . وما يجرى فى أوروبا الآن ، سيكتب له النجاح أو الفشل ، بقدر التزامه أو عدم التزامه بما حدّدناه فى ما سبق من استخلاصات

خــاتمــة

إلى من أتوجّه بالحديث ، فى هذا الكتاب ؟ .

إلى المفكّرين ، والمثقّفين ، والكتّاب ، وأصحاب الاهتمام العام ، من جميع المسالك والأعمار . وربما إلى بعض السياسيين ، الذين لم تقض ممارستهم السياسية على قدرتهم على التفكير الموضوعى ، فيما هو أبعد من يومهم .

وما هو الهدف من هذا الكتاب ؟ .

* إيقاظ وعى القارئ بالحقائق الجديدة التى تسود العالم ، والتى تقتضى إعادة النظر الشاملة لكل ما كان مستقرًا .

* وضع إطار واقعى لتفكير كلّ عربى ، فى مشاكل بلده ، ومنطقته ، والعالم أجمع .

* وصول كل مواطن عربى إلى فهم واضح حول أوضاع بلده ، يتيح له تقييمًا أمينًا للأرض التى يقف عليها ، والتى يمكن الانطلاق منها إلى إعادة البناء الشامل ، من أجل تجاوز التخلّف الحالى .

* تشجيع إجراء الحوار الواسع ، الحقيقى والواقعى ، على أساس الفهم الجديد ، لواقع حياة البشر ، فى مجتمع المعلومات . حوار بين مختلف التوجّهات التقليدية ، التى قامت على أفكار أو نظريات أو عقائد ، نابعة من أوضاع مجتمعية تاريخية . وبشكل محدّد تجاوز أزمة التفكير السلفى . ونحن نعنى بالسلفية هنا ، محاولة حل المشاكل وإعادة البناء ، اعتمادًا على الأفكار الأيديولوجيات والعقائد النابعة من ظروف مجتمعية مناقضة للظروف المجتمعية الزاحفة على العالم . والسلفية وفقًا لهذا ، تتجاوز التفكير الدينى التقليدى ، أيًا كان الدين ، إلى التفكير الليبرالى التقليدى ، والتفكير الماركسى ، والتفكير القومى العربى التقليدى ، والتفكير الناصرى .

* تشجيع التأمّل الصادق لكلّ ما نطلق عليه تعبير هويتنا الخاصة ، أو ذاتيتنا المتميزة ، أو تراثنا ، على أساس الفهم العام الذى طرحناه ، للتعرّف على جذور ذلك كلّه ، والسياق الذى ينبع منه ، بهدف التخلّص من الرواسب السلبية التى نبعت من مراحل متخلّفة فى مسيرة التطوّر البشرى ، وتأكيد العناصر الإيجابية التى لاتتعارض مع هذه المسيرة ومع واقع التطوّر الحالى الذى يمرّ به الجنس البشرى . والاستفادة من هذه العناصر الإيجابية عند رسم إطار الرؤية المستقبلية الخاصة بكل شعب ، بما يحقّق له أصالته وتميّزه ، وسط الشعوب الأخرى . باعتبار أن التنوّع والتمايز سمتان أساسيتان فى مجتمع المعلومات ، على عكس ما كان يقتضيه المجتمع الصناعى من نمطية وقولبة .

* الوصول إلى حدّ أدنى من الاتفاق ، بين المواطنين ، حول أساسيات إعادة البناء ، فيما يمكن أن نطلق عليه اسم « البيان المستقبلى » . وإجراء أوسع حوار ، على مختلف المستويات ، حول هذا البيان ، لتنوير الرأى العام بحقائق العصر ، وإنقاذه من غوغائية العمل السياسى ، ومن إغراء الوقوع فى الأحلام والأفكار التاريخية المنقضية . ثم إعادة صياغة ذلك « البيان المستقبلى» ، على ضوء ما يستجدّ من رؤى وأفكار خلال الحوار الواسع . وهذا يعنى أن البيان المستقبلى الذى أتحدّث عنه ليس نصّا مقدّسا ، بل هو إطار عمل ديناميكى ، يتطوّر وفقًا لما يستجدّ من فهم وحقائق .

* وضع هذا البيان كوثيقة أمام سلطة اتّخاذ القرار ، وأمام القوى المحافظة صاحبة المصلحة حاليًا في المجتمع ، والتى تميل عادة للحفاظ على الأوضاع القائمة ، رغم ما تجلبه من مشاكل ومتاعب .

* كل هذا الذى قلناه ، يقف عند حدّ إشاعة الفهم السليم المتكامل ، والحوار الحىّ المفتوح ، أمّا التنفيذ ، وأمّا إعادة البناء ، فلا يمكن أن تبدأ إلاّ بشكل شامل ، وعلى أساس الفهم الذى نسعى إلى إشاعته .

* * *

الفهــــرس

صفحة

المراجع

BELL, Daniel .

* The Coming of Post - Industrial Society . (Basic) 1976 .

BROOKFIELD, Stephen.

* Developing Critical Thinkers.(Jossey - Bass) 1987 .

CETRON , Marvin & GAYLE, Margaret.

* Educational Renaissance. (St. Martin's) 1991.

COSTELLO, Neil & RICHARDSON, Michael .

* Continuing Education For The Post - Industrial Society .
(The Open University Press) 1987 .

DRUCKER, Peter.

* The New Realities. (Harper & Row) 1989.

FERGUSON, Marilyn.

* The Aquarian Conspiracy . (Tarcher) 1980.

MASUDA, Yoneji.

* The Information Society . (World Future Society) 1981.

NAISBITT, John.

* Re-Inventing The Corporation. (Futura) 1985.
* Megatrends. (Warner Books) 1984.
* Megatrends 2000. (Morrow) 1990.

TOFFLER, Alvin.

* The Third Wave . (Bantam) 1980.
* Previews And Premises . (Pan) 1983 .
* The Adaptive Corporation. (Pan) 1985 .

Yamaguchi, Kaoru.

* Paradigm Shift In Economics Toward An Information Society . (Unesco) 1991 .

مستقبليات : راجى عنايت
صدر منها حتى الآن

* أحلام اليوم حقائق الغد (دار الشروق)
* هذا الغد العجيب (دار الشروق)
* العالم سنة ٢٠٠٠ (دار الشروق)
* المستقبل بين الشرق والغرب (دار الشروق)
* ثورة حضارية زاحفة (دار الهلال)
* حوار مع الصديق الذكى (دار الشروق)

رقم الإيداع ٤٩٤٨ / ٩٢
I.S.B.N. 977-09-100-8

مطابع الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني ـ هاتف: ٣٩٢٤٥٧٨ ـ ٣٩٣٤٨١٤
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف: ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣

هـذا الكتاب

راجى عنايت ، من القلائل الذين تخصصوا فى الدراسات المستقبلية فى العالم العربى ، وربما يكون الوحيد الذى يواظب على الكتابة أسبوعيًا فى مجلة «المصور» ، وعلى مدى السنوات العشر الأخيرة ، حول المستقبل والرؤية المستقبلية ، وحول أهمية الاعتماد على الفهم المستقبلى فى التعرّف على جذور مشاكل المجتمعات العربية ، وفى التوصّل إلى حلول متكاملة باقية لها . وعلى مدى السنوات الأخيرة ، ظهرت له عدّة كتب تناقش قضايا المستقبل ، من النواحى التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

وفى هذا الكتاب يقدم الكاتب المستقبلى راجى عنايت خلاصة دراساته وأفكاره ، ويطرح بشكل واضح متسلسل طبيعة التغيّرات التى يمر بها العالم حاليًا ، وكيف تقود إلى تحوّل جذرى فى الأسس والمبادئ والعقائد التى تقوم عليها حياة الجنس البشرى . وهو يرسم معالم المجتمع الزاحف ، اعتمادًا على المؤشرات التى بدأت تفعل فعلها فى حياتنا . ثم هو يجرى عدّة تطبيقات على تصوّر مستقبل مختلف جوانب النشاط البشرى ، إعتمادًا على الرؤية المتكاملة التى ترسمها هذه المؤشرات ، فيتناول بالتفصيل مستقبل التعليم والإدارة والاقتصاد والممارسة الديمقراطية والإعلام والحرب والمرأة والوحدة العربية .

الناشر